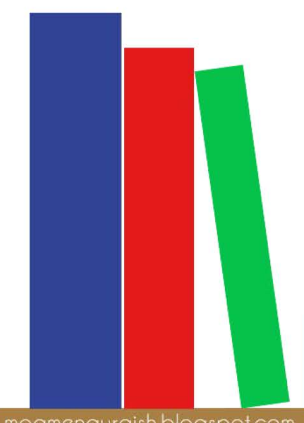
أ.د. متروك الفالح

الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية

نموذج الحالة البحرينية

سلسلة الغرب و العرب و الديموقراطية (١)





الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية
في البلـدان العربيـــة
نموذج الحالة البحرينية

سلسلة الغرب والعرب والديمقراطية (١)

أ.د/ متروك الفالح

الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية

نموذج الحالة البحرينية

في سياق العلاقات الأمريكية و البريطانية

(١٩٩٠ - ٢٠٠٣)



الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية ــ نموذج الحالة البحرينية

أ.د. متروك الفالح

الطبعة الاولى ٢٠٠٤

دار الكنوز الادبية

بيروت ــ لبنان

ص. ب / ٧٢٢٦ ــ ١١

هاتف ــ فاكس ٧٣٩٦٩٦ ٠١

Dar Al-Konooz Al-Adabiya

Beirut – Lebanon / P. O . Box : 7226 / 11

Telefax : 01 / 739696

E . Mail : alkonooz2003@hotmail.com

محتويات الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة(*)

هذه الدراسة، وهي واحدة في سياق عدة دراسات في العلاقات العربية – الغربية في ضوء جزئية محور تفاعلات الدولة والمجتمع في البلدان العربية، تحاول أن تلحظ المواقف والسياسات الغربية (الأمريكية والبريطانية تحديداً) من مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياق علاقة تلك الدول بأطراف معادلة الدولة والمجتمع في البحرين وفي غمرة تفاعلاتهما الداخلية وامتداداتها الخارجية وباعتبار أن المسالة الديمقراطية أصبحت هما اجتماعيا وخاصة لدى القوى والنخب الفاعلة في المجتمعات العربية بكافة تجلياتها وأطيافها وخاصة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وثانيا باعتبار أن

* هذه الدراسة تم تنفيذها أساسا مع وقبيل الإعلان عن الإصلاحات السياسية في البحرين في ١٦/١٢/٢٠٠٠م. ورغم أن تلك التطورات تمت ملاحظتها في عجالة ختامية، إلا أننا نود أن نشدد على إن الدراسة ، وهي تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وأواخر عام ٢٠٠٠م والتي تبقى في نظرنا جديرة بالملاحظة والتأمل، يجب أن تقرأ وتقوّم على هذا الأساس .

المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت إحدى أدوات السياسة الخارجية لتلك الدول من فترة وخاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين (دون أن ننسى أن تلك الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت تلك المسألة كواحدة من اجندتها في علاقاتها مع الدول الاشتراكية وبالذات الاتحاد السوفييتي سابقا وبصلة بالمثقفين المنشقين سابقا، ومنهم اليهود تحديدا، كما هي الحالة في العلاقات الأمريكية الصينية منذ فترة وخاصة منذ أحداث "ميدان تيانين" في أواخر الثمانينات من القرن العشرين في سياق المطالب الطلابية، وكذلك حقوق الاقليات (التبت) والمسألة التيوانية).

وفي هذا السياق فانه من المهم أن نبين أن هذه الدراسة، والتي تركز على ملاحظة المواقف والسياسات الغربية وبالذات الأمريكية والبريطانية تجاه المسألة الديمقراطية في البحرين وفي سياق تفاعلات الدولة والمجتمع فيها أو في امتدادها الخارجي، قد تم تنفيذها في الأساس قبيل إعلان الملك حمد آل خليفة الإصلاحات السياسية في ١٦-١٢-٢٠٠٠ م. ولذلك فان هذه الدراسة كانت بالأساس، وعند الانتهاء منها بداية في أواخر ديسمبر ٢٠٠٠م، كانت تركز على تلك المسائل في العلاقة الغربية تجاه الدولة والمجتمع في الفترة من م١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠م تقريبا. قبيل الانتهاء من هذه الدراسة، كانت القيادة البحرينية قد تغيرت بوفاة الشيخ عيسى آل خليفة، وهذه القيادة البحرينية الجديدة بزعامة الملك (الشيخ آنذاك) حمد بن عيسى آل خليفة، يبدو أنها بوعيها وإدراكها لمتطلبات الاستحقاقات القادمة عالميا وفي سياق اتجاهات العولمة والسياسات الأمريكية تحديدا في المنطقة العربية ولمتطلبات تتصل بقضايا الشرعية الداخلية وبناءها، قد اتجهت نحو إدخال مبادرات ذات توجهات ديمقراطية ابتداء من الإعلان عنها في ١٦-١٢-٢٠٠٠ م، ومرورا لاحقا بالتصويت

الشـعبي عـلى الميـثاق الوطني في فبراير من عام ٢٠٠١، و تتويجها لاحقا بالانـتخابات البـلدية والـنيابية في مايو وأكتوبر من عام ٢٠٠٢م على التوالي.

عـليه، فان تلك التحولات الإصلاحية كان لابد من الإشارة إليها في نهايـة هـذه الدراسـة، ولذلك أوردنا ملاحظات أولية عن تلك الإصلاحات في الخاتمة في هذا السياق، وكذلك أضيفت بعض المعلومات في بعض ثنايا نصوص هذه الدراسة وهوامشها (مصادرها). من هنا فإننا ننـبه القارئ بداية إلى تلك الإدخالات والتي لم تكن موجودة في أصل الدراسة ولكن مقتضيات إدخالها في ضوء الإصلاحات كان مهماً خاصة وأن الدراسة لم تنشر أصلا على ما تم الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٠٠ م.

مـن هـنا، فانه ورغم أن الدراسة تبقى على أهميتها في أساس فكرتها وفـترتها وباعتـبارها ترصد تجربة سياسية بحرينية في سياق علاقة الدولة بالمجـتمع وفي سـياق علاقة الطرفين بالآخر الغربي (الأمريكي والبريطاني تحديـدا) ومـدى ملاحظـة جدية الآخر تجاه المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسـان في النموذج البحريني خاصة ومدى الاستفادة من ذلك في الوطن العـربي والبـلدان العربية الأخرى إجمالا، إلا أن الإصلاحات السياسية في الـبحرين وبالاتجاه الديمقراطي قد أضافت أبعادا جديدة تساوي ذلك القدر مـن الأبواب والنوافذ القديمة التي أقفلتها تلك الإصلاحات. تلك الأبواب والنوافذ القديمة- تتمثل في العلاقة غير السوية بين الدولة (السلطة) والمجتمع (قـواه وفئاته الإصلاحية) والتي كان الآخر (الأمريكي والبريطاني تحديدا) يجـد فيهـا الإمكانية للتدخل والتأثير، حسب مقتضيات مصالحه، في اتجاه ومسـتقبل طبيعة تلك العلاقة. لذلك فان تلك الإجراءات الإصلاحية التي

أقـــدم عـــليها الملك حمد، في سياق تمتين العلاقة بين الدولة والمجتمع وعلى قـــاعدة أساســـها ديمقراطي وقانوني، قد أوصدت تلك الأبواب والنوافذ في وجه التدخلات الأجنبية الغربية واحتمالاتها المفتوحة.

قـــبل الأخـــير نقـــول، إن التنويه بتلك التحولات والإصلاحات الديمقراطية على أهميتها، لا يقلل من بعض الملاحظات النقدية عليها من قبل بعض القوى المجتمعية البحرينية والتي كانت تتمحور في مجملها على تجـــاوز دستور عام ١٩٧٣م، وكذلك تقليص دور وفعالية المجلس النيابي المنـــتخب عـــن طريق موازنته بمجلس شورى معين ليكونا معا المجلس الوطني (السلطة التشريعية). ومهما يكن من أمر تلك الانتقادات، وهي عـــلى أهميـــتها ليست مجال هذه الدراسة أصلا وأن تطرقنا لها بإشارات ســـريعة هنا وهناك، فان الأمر الأهم في تلك الإصلاحات يبقى مرهونا أولا بمـــا يتم تحقيقه وتعزيزه على مستوى السلم الأهلي الاجتماعي في ســـياج القـــانون وفي سياق من الحريات والحقوق والتي تؤكد وتكفل كـــرامة المواطـــن وإنسانيته وسبل تقدمه، وثانيا النظر إليها باعتبارها تشكل مرحلة من التجربة الديمقراطية البحرينية في سياقها وثوبها الجديد وعلى طريق لربما اكثر احتمالا بإعادة النظر لاحقا فيها من اجل إثرائها وتعميقهـــا خاصـــة في ضوء التباين في المواقف والسياسات الحكومية والشـــعبية من وتجاه أحداث العراق منذ ما قبل مارس ٢٠٠٣ وما تلاه مـــن غـــزو واحتلال وكذلك مضاعفاته وآثاره على القضية الفلسطينية وفي محاولـــة لتطويقها على خطى مؤتمري شرم الشيخ والعقبة الأخيرين (أوائـــل يونيـــو ٢٠٠٣ م). وحيـــث أن أحوال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة هي أمور غير ثابتة وإنما هي متحولة، فان الحاجة إلى مـــراجعة جدية للتجربة الديمقراطية البحرينية في فترة معقولة وخاصة في

الفترة القادمة من الانتخابات النيابية تصبح أمرا هاما ومطلوبا في نفس الوقت .

أخيرا يبقى أن نقول أن هذه الدراسة ورغم أنها تركز على علاقة الآخر الغربي (الأمريكي والبريطاني تحديدا) بالدولة والمجتمع في البحرين ومن زاوية ملاحظة جدية مواقف وسياسات الآخر تجاه المسألة الديمقراطية، إلا أنها من زاوية أخرى يمكن أن تفيد في مدى ملاحظة العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع وقواه من جهة أخرى (دور وفاعلية قوى وتكوينات المجتمع الأهلي و/ أو المدني) من مسألة التحولات الديمقراطية و/ أو الإصلاحات السياسية في البحرين والاستفادة المقارنة منها في ملاحظة الحالات الأخرى في البلدان العربية الأخرى وخاصة التي في بداية تحولاتها السياسية. عليه فإن هذه الدراسة هي دراسة في التنمية السياسية والتحولات الديمقراطية من زاوية أخرى، إذ أنها تجمع بين متغيرات الداخل والخارج في تلك السيرورة والصيرورة.

أ.د. متروك الفالح

الرياض

٢٢- حزيران- ٢٠٠٣م

الفصل الأول

أولا : الإطار النظري

ثانياً: تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين

أولا : الإطار النظري

مقدمة

إذا مـــا تجاوزنـــا فـــترة الحرب الباردة (١٩٥٠-١٩٩٠) والعلاقات الغــربية العــربية في إطارها، وانتقلنا مباشرة إلى فترة التسعينات وحتى مشـــارف الألفيـــة الثالـــثة (١٩٩٠-٢٠٠٠م) فان دول الغرب وخاصة الولايـــات المـــتحدة الأمريكية وبدرجة اقل منها بريطانيا، استطاعت أن تســـتثمر الطـــبيعة الصـــراعية والانقسامية للعلاقات العربية - العربية[١] (وخاصـــة بعـــد أزمـــة الخليج الثانية وتداعياتها) وكذلك للمسألة الداخلية المتصـــلة بالنزاعات الأهلية[٢]، على نحو أسس لعلاقات غربية - عربية تبدو علاقات ذات طبيعة غير متوازنة وغير متسقة بين طرفيها ولمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وان كانت طبيعة العلاقات الغربية - العربية لا تخلو من الصراع (المقيد) حتى بما في ذلك مع الدول العربية "الحـــليفة" والخـــليجية منها على وجه التحديد وان في إطار محددات بنية تـــلك العلاقـــة أصـــلا، فإنهـــا تميل بشكل عام لأن تأخذ صبغة التعاون والاتســـاق وخاصـــة مـــن الجانب العربي وباتجاه الغرب ودوله وخاصة

أمريكا وبريطانيا. ويبدو أن النفط ومشتقاته والأبعاد الاستراتيجية وخاصة في إطار الترتيبات العسكرية والأمنية وما يرتبط بها من صفقات وأهداف بالاحتواء أو الضغط ولربما السيطرة تجاه دول غير مرغوب بها مثل إيران والعراق خاصة، وكذلك البعد الصهيوني من أهم المرتكزات التي لا زالت تشكل أهم المصالح لتلك الدول في المنطقة العربية عموماً وفي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص وامتداداتها في المشرق العربي.

ومع التحولات في ما يسمي بالنظم العالمي الجديد وظهور الغرب بدون منافس وعلى رأسه الولايات المتحدة، فان هناك أيضا بعض القضايا والاتجاهات ذات الأولويات في سياسات ومصالح الدول الغربية ومنها على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل بريطانيا. تلك القضايا ذات صلة بالاتجاهات المتسارعة عن العولمة[٣] وآثارها على الدولة بما في ذلك الخصخصة في الاقتصاد والاستثمارات وفتح الأسواق وانتقال الأموال والاستثمارات وقواها من شركات عابرة للحدود وللقوميات وان كانت مراكزها في مراكز النظام الدولي، وصلة ذلك بالتطورات التكنولوجية المتسارعة وثورة المعلومات. إضافة إلى ذلك فان هناك قضايا تبدو اكثر بروزاً من ذي قبل، وخاصة في سياسات الدول الغربية ومنها على وجه التحديد أمريكا وبريطانيا. وتلك مسائل تتصل بالتحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقليات. وما يهمنا أيضا في تلك المسائل وخاصة المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان هو مدى صلة كل ذلك بالعلاقات الغربية –العربية وخاصة في نموذجها البحريني كما سنلاحظ ذلك ونركز عليه في هذه الدراسة. في المقابل فانه نتيجة لطبيعة تكوّن الدولة العربية من حيث أن نخبها القابضة على السلطة وامتداداتها

فـــي الحلقات المباشرة لها تتسم بكونها ذات طبيعة عصبية محددة ومغلقة غيــر متفــتحة على شعبها(٤)، فان الهاجس الأمني لها هو الذي يمثل ما يمكــن تسميته بالمصلحة الكبرى للدولة العربية (النظام) بغض النظر عن الفــوارق النسبية بينها - في تفاعلاتها تجاه المجتمع وفئاته والتعامل على هذا الأساس - بالمقايضة أو المهادنة وعلى حساب المجتمع - مع الخارج غربياً.

مشكلة الدراسة:

إن الــبحرين وهـــي إحـــدى الدول العربية – الخليجية لا تخرج في هذا الســياق من هذا التصنيف العام للعلاقات الغربية – العربية وخاصة العلاقات الغــربية الخليجية(٥) . ومع ذلك فإننا وفي هذا الدراسة ونحن نركز فيها على علاقـــات الــبحرين مع الغرب باعتبارها حالة من العلاقات العربية – الغربية عامـــة والغــربية – الخــليجية خاصة فأننا لا نبحث في العلاقات الغربية – البحريــنية عــلى الجملة وفي جميع تشابكاتها وعناصرها وأدواتها وإنما نركز عــلى جزئية فيها نعتقد أنها على غاية في الأهمية. تلك الجزئية تتصل بمدى تأثيــر مواقــف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عــلى تفاعلات محور الدولة – المجتمع (العلاقة بين الحكم والمعارضة) في البحرين وصلة تلك المواقف الغربية ومدى تناغمها أو تناقضها مع الأبعاد الديمقــراطية وحقوق الإنسان في سياساتها الخارجية، ثم وفي بعد إضافي آخر ملاحظـــة مـــدى انعكـــاس ذلك كله (المواقف والتفاعلات المتبادلة) على طبيعة العلاقات الدولية الغربية–البحرينية .

وبشكل اكثر تحديدا يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي :

حيث أن البحرين مرت خلال عقد التسعينيات (منذ ١٩٩٢م وحتى ٢٠٠٠م وخاصة منذ ١٩٩٤م وحتى نهاية ١٩٩٨م على وجه التحديد) بتفاعلات داخلية بين الدولة والسلطة من جهة وبين المجتمع وبعض فئاته وأطرافه وقواه من جهة أخرى تميزت بالصراعات والتوتر والعنف والنشاطات المصاحبة لها في الداخل وكذلك بنشاطات بالخارج (المعارضة) البحرينية ذاتها، فان السؤال المطروح هنا هو: ما هي مواقف تلك الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) من تلك التفاعلات وأطرافها (الحكم / المعارضة) خاصة وان هناك بعض النشاطات المعارضة على أراضيها؟ وما هي ردود أفعال تلك الأطراف وخاصة الدولة البحرينية تجاهها؟ وبالتالي ما هو أثر تلك المواقف المتبادلة، على العلاقات – البحرينية الأمريكية والبريطانية تحديداً. هل هناك تغير في طبيعة تلك العلاقات أم لا؟ وإذا كان هناك عدم تحول فما هي العوامل وراء استمرارها؟ وكذلك ما هي العوامل التي تحكم مواقف تلك الدولتين تجاه أطراف المعادلة (الحكم / المعارضة) البحرينية وخاصة في سياق المسألة الديمقراطية؟ وبمعنى أخر هل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية جادة في الضغط باتجاهات الديمقراطية في البحرين، أم لا، ولماذا؟ وإذا كان ذلك بالنفي فما هي حدود ذلك الدعم أو الضغط لتلك الاتجاهات الديمقراطية خاصة وأنها تتسم بنشاطات للمعارضة على أراضيها أو في تبني مصالحها من قبل قوى ناشطة في هذا المجال؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها ما يلي: غالباً ما يمكن ملاحظة استمرار طبيعة العلاقات الأمريكية – البحرينية وكذلك العلاقات البريطانية – البحرينية باعتبارها ذات طبيعة تعاونية في شكلها العام وان

شـــابها بعــض التباين الظاهري الشكلي ورغم ما يبدو من تفاعلات ذات طــبيعة صراعية وعنيفة بين المجتمع والدولة في البحرين والتي غالباً ما ولــدت مواقــف لا تبدو جادة من الطرفين وخاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا وباتجاه الحكم والمعارضة وباتجاه المسألة الديمقراطية – ويبدو أن تــلك المواقــف الأمريكية والبريطانية ورغم الزعم بالاهتمام بالمسألة الديمقــراطية فــي سياســتها الخارجيــة، تحكمها على ما يبدو في الغالب اعتــبارات ومصـــالح تــتجاوز الحاجــة الديمقراطية وتتوافق والاتساق الحكومــي البحريــني مــع تلك المصالح واتجاهاتها الغربية (الأمريكية والــبريطانية). ويــترتب على ذلك أن المواقف الأمريكية والبريطانية من المســألة الديمقــراطية وخاصة المطالب بها داخلياً وبالذات من المعارضة البحريــنية بما في ذلك العناصر المتواجدة في الخارج وخاصة في الغرب وخاصة في وجودها ونشاطها الواضح غالباً ما يمكن تفسيرها برغبة تلك الــدول الغــربية (أمريكا وبريطانيا هنا) باستثمارها في إطار العلاقات الكلية لها مع البحرين .

إن هذه الدراسة وهي توظف منهجا استقرائيا تحاول أن تقدم إضافات معــرفية ونظــرية في سياق اهتماماتنا في العلاقات الغربية – العربية في ضــوء تفــاعلات محور الدولة – المجتمع في معظم البلاد العربية والتي نحــاول من خلالها أن نصل إلى دراسة شاملة في هذا الاتجاه[٦] . ونعتقد أن هــذه الدراســات تلقي مزيدا من الضوء على مدى صدق وجدية تلك الــدول الغربية تجاه المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي إطار معادلة محــور الدولة – المجتمع في البلاد العربية ومدى التباين بينها وعواملها. أخيــرا نقــول إن هــذه الدراسة تم تنفيذها أساسا مع وقبيل الإعلان عن الإصلاحات السياسية في البحرين في ٢٠٠٠/١٢/١٦م . ورغم أن تلك

الـــتطورات تمـــت ملاحظتها في عجالة ختامية، إلا أننا نود أن نشدد على إن الدراسة، وهي تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وأواخر عام ٢٠٠٠ م والـــتي تبقى في نظرنا جديرة بالملاحظة والتأمل، يجب أن تقرأ وتقوّم على هذا الأساس .

ثانيا: تفاعلات الدولة والمجتمع

يمكـــن القـــول أن تفـــاعلات الدولـــة - المجـــتمع في البحرين منذ الخمســـينيات وحتى أوائل الثمانينيات مروراً بالستينيات وأوائل السبعينيات قـــد اتصـــفت بـــتفاعلات ذات طبيعة صراعية، دورية تمثلت في بعض الاضطرابات والمظاهرات والمطالب المرتبطة بالقوى المعارضة - (وإن غـــلب عـــليها فـــئات بعيـــنها أخـــذت أحيانـــا أبعادا طائفية) - من جهة وبالاعـــتقالات والأحكام بالسجن لمدد عادة ما تكون طويلة وكذلك ترافقت فـــي الغالب بسياسة الأبعاد والطرد والنفي من قبل السلطة في البحرين من جهـــة أخرى وسواء تمت تلك أيـــام الحـــكم البريـــطاني وحتى الاستقلال (١٩٧١م) أو بعـــد فترة الاستقلال وخاصة في الفترة التي ترافقت وحل المجلس الوطني البحريني المنتخب في عام ١٩٧٥م وما أعقبها وكذلك في أوائل الثمانينات من القرن العشرين[٧] .

تـــلك الطـــبيعة الصراعية وان هدأت في فترة ما بعد ١٩٨١م وحتى تقريـــباً أوائـــل التسعينيات من القرن العشرين، بدأت تجدد على نحو اكثر وخصوصـــاً بعد ١٩٩٢م وخاصة في الفترات ١٩٩٤م، ١٩٩٥م، وأوائل ١٩٩٦م واســـتمرت إلى ١٩٩٧م ولا زالـــت بعـــض آثارهـــا وامتداداتها

مستمرة حتى عام ٢٠٠٠م وان خفت حدتها كثيراً في الفترة ما بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٠م . ونحن هنا لا نريد تتبع تفصيلات الواقعات ذاتها من ١٩٩٢م فصاعدا وخاصة في الفترة ما بين ١٩٩٤م – ١٩٩٨م وبالذات السنوات (١٩٩٤م – ١٩٩٦م)، وما اتصل بها من مظاهرات واحتجاجات وما صاحبها من أعمال عنف مثل التفجير أو القنابل الحارقة أو الاعتداء على الممتلكات أو بإطلاق النار على المتظاهرين من قبل السلطات الأمنية البحرينية وكذلك الاعتقالات والمداهمات والتحقيقات وما اتصل بها من ممارسات تعذيب وقسوة بما في ذلك الأطفال والنساء وكذلك المحاكمات والتي طالت العناصر القيادية من القوى الاجتماعية التي تحركت وخاصة من الطائفة الشيعية والتي كان لها الدور البارز في تلك الحركة الاجتماعية طوال تلك الفترة وان لم تخلو من عناصر من السنة وان كانت محدودة جداً ومشاركتها على مستوى الشخصيات السنية المحدودة مثل الدكتور الشيخ عبد اللطيف محمود والمحامي احمد الشملان. تلك المهمة في ملاحظة تفاعلاتها – ورغم توافر معلومات ومصادر عن تلك الواقعات منذ ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٧م وخاصة في إطار المظاهرات، وأعمال العنف، والاعتقالات، والمحاكمات – يبدو أن هناك من أعفانا منها(٨) وكذلك من مهمته تفسير تلك الأحداث وهل هي ذات طابع اقتصادي أم سياسي أم ذات أبعاد إسلامية طائفية وكذلك صلاتها الخارجية(٩).

إن ما يهمنا في هذه الدراسة من تلك التفاعلات في البحرين بين الدولة (السلطة) من جهة والمجتمع وفئاته من جهة أخرى عدة نقاط و أهمها ما يلي :

أولا : أن تلك التفاعلات، ورغماً من بعض طبيعتها العنفية، ترافقت مع حملة "مطالب" نخبوية مسنودة بدعم شعبي وان غلب عليها اتجاهات اجتماعية أو مذهبية بعينها . تلك المطالب والتي بدأت بعريضة محدودة في عام ١٩٩٢م[١٠] من بعض القيادات الشيعية وكذلك بعض العناصر السنية، تواصلت بعريضة شعبية كبيرة في نوفمبر ١٩٩٤م[١١] موقعة من اكثر من عشرين ألف شخص وبدعم من نخبة محلية اجتماعية اعرض من تلك لعام ١٩٩٢م. وكانت هناك عرائض أخرى في سياق الأزمة وخاصة في الفترة ١٩٩٥م – ١٩٩٦م، ومنها العريضة النسائية في مايو ١٩٩٥م[١٢] وبيان الديمقراطيين الوطنيين في مارس ١٩٩٥م[١٣] وآخر في أكتوبر ١٩٩٥م[١٤] وكذلك في مارس ١٩٩٦م[١٥] والتي تطالب بإطلاق سراح المحامي احمد الشملان. جميع تلك العرائض تطالب الأمير بإعادة الحياة الدستورية وكذلك بإعادة العمل بالمجلس الوطني بالانتخاب وإلغاء قانون أمن الدولة والذي يجيز الاعتقال لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمات أو تهم. وفي الفترة ١٩٩٥م – ١٩٩٦م فان معظم المطالب كانت تطالب الحكومة "بالحوار" مع المجتمع وقياداته البارزة وفي إطار تلك المطالب الدستورية؛ و ثانيا: أن الأزمة بين المجتمع والدولة في البحرين بما مثلته تلك التفاعلات تعود في جزء منها ويشكل أساس إلى اختناق سياسي، وان كان ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية ولربما ارتباطات خارجية، تراكم منذ ١٩٧٥م فصاعداً تمثل بعدم قدرة السلطة السياسية ومؤسساتها على التكيّف مع معطيات ومتغيرات المجتمع البحريني وحاجاته وتطلعاته وخاصة عدم قدرة النظام أو رغبته في توفير البنى الملائمة للمشاركة المجتمعية السياسية بما يستوعب المواطن شريكاً في معادلة الحكم .

ومـــن هـــنا فان عدم قدرة السلطة البحرينية أو عدم رغبتها تلك تتبين مـــن خلال المبادرات المحدودة، (و خاصة قبل المبادرة الأخيرة في ١٦/ ١٢/٢٠٠٠م والـــتي تشير إلى إعادة الحياة البرلمانية بما في ذلك مجلس تشـــريعي منـــتخب وآخـــر معيّـــن وكذلك انتخابات بلدية والسماح للمرأة البحرينية بالاقتراع[١٦])، سواء تمثلت ؛

(أ) فـــي عام ١٩٩٢م بإنشاء مجلس الشورى[١٧] وفي خطوة استباقية لعريضة عام ١٩٩٢م؛ و (ب) قفل باب "الحوار" مع القيادات البارزة في عـــام ١٩٩٥م والتي أبدت رغبتها في العمل على المساعدة في إيجاد حل للازمة[١٨] ولكنها وصلت إلى طريق مسدود[١٩] مما فجر الأزمة من جديد في نهاية عام ١٩٩٥م وحتى أوائل ١٩٩٦م ؛ و(ج) إن بالمبادرة المحدودة بتوســـيع عضـــوية مجلس الشورى إلى أربعين بدلاً من ثلاثين في سبتمبر ١٩٩٦م،[٢٠] مـــع اســـتمرار الاعتقالات والمحاكمات بما في ذلك لعدد من القيـــادات والشخصيات البارزة ومنهم الشيخ عبد الأمير الجمري والذي لم يصـــدر بحقـــه حكـــم قضائي إلا في يوليو ١٩٩٩م وبصدور عفو أميري بإطلاق سراحه في اليوم التالي[٢١] .

ونـــود إن نشير إلى ونشدد على أن هذه الدراسة، تحت التنفيذ، تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وحتى قبيل الإعلان عن المبادرة الأخيرة في ١٦/ ١٢/٢٠٠٠م والـــتي تشير في إطارها إلى إعادة الحياة البرلمانية بما في ذلـــك مجلس تشريعي منتخب وآخر معيّن وكذلك انتخابات بلدية والسماح لـــلمرأة البحرينية بالاقتراع[٢٢] وتلك التحولات الديمقراطية الأخيرة تمت ملاحظتها على عجالة في نهاية هذه الدراسة.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك كله، وفي سياق عدم التوصل إلى ما يبدو انـــه يمثل طموحات الشعب البحريني وقياداته ونخبه المطالبة بإعادة العمل بالدســتور وعودة المجلس الوطني المحلول وإزالة ما يسمى بقانون أمن الدولـــة، إن ذلـــك كله ترافق مع تشكل معارضة قوية داخلياً وخارجياً. إن تـــلك المعارضـــة والخارجيـــة منها على وجه التحديد كانت نتيجة حتمية لسياســـة الحكومـــة البحرينية القديمة المتجددة في الرغبة المتواصلة على إنـــتاج المعارضة خارجياً من خلال سياسية الإبعاد والنفي ورفض العودة والـــتي اتبعـــتها الـــبحرين منذ حكم الانتداب البريطاني (والتي تعود إلى ١٩٢٣و ١٩٥٦)[٢٣] واســـتمرت بقـــوة بعـــد الاستقلال وخاصة بعد حل المجـــلس الوطـــني البحريني المنتخب في أغسطس ١٩٧٥م ثم في ما بعد أحـــداث ١٩٨١ وأواســـط الثمانيـــنات وكذلك في السبعينات وخاصة منذ ١٩٨٢ و ١٩٩٣ فصـــاعداً [٢٤] بمـــا فـــي ذلك إبعاد عناصر من القيادات الشـــيعية البارزة في عام ١٩٩٥ ورفض عودة عناصر مبعدة سابقاً خلال هذه الفترة رغم مبادرات حكومية في هذا الشأن في بداية التسعينات ولكنها بـــدأت مشـــروطة محددة وخاصة مبادرة عام ١٩٩٢[٢٥] . سياسة الإبعاد والـــنفي ورفـــض العودة وان كانت قديمة منذ عهد الانتداب البريطاني ألا أنهـــا تـــبدو مرتبطة بوجود شخصيات أمنية بريطانية في الأمن البحريني وخاصـــة عـــلى رأس جهاز الأمن العام وبالذات الأمن السياسي العام (أو المخابرات والذي كان يرأسه منذ ١٩٦٦م فصاعداً المدعو إيان هندرسون والـــذي بعد عام ١٩٩٣م تولى إضافة إلى المخابرات مسئولية الأمن العام بعد تقاعد البريطاني الآخر (بيل)، واستمر هند رسون حتى ١٩٩٩ والذي عاد إلى بلاده الأصلية (بريطانيا) منذ ديسمبر ١٩٩٩م[٢٦] .

ومـــا يهمـــنا مـــن تلك النقاط وبالذات من تفاعلات الدولة والمجتمع والسياسات الحكومية البحرينية تجاهها وخاصة في إطارها السياسي وعدم الــتكيّف وكذلــك انــتهاج سياسة الإبعاد والنفي وعدم السماح بالعودة إلى للمواطــنين البحريــنيين، هــو أنهـــا قد ولدت معارضة داخلية مسنودة بمعارضـــة خارجيـــة قوية متواجدة في عدد من البلدان خاصة نشطة فيما يتعلق بالحقوق للمعتقلين وباتصالات تجري مع الهيئات الدولية بما في ذلك لجـــنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك الهيئات العربية في هذا الشان وكذلــك مع الاتحاد الأوروبي وأيضا مع المؤسسات والشخصيات الغربية بمـــا في ذلك بريطانيا واتصالات مع بعض شخصيات من المشرعين فيها وقوى وأحزاب المعارضة فيها وكذلك بعض عناصر في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك كله كان هناك تواصل واتصال مع المنظمات وهيـــئات حقـــوق الإنسان خاصة منظمة العفو الدولية والتي كانت طوال العقديـــن الماضـــيين وبالذات في عقد التسعينات واصلت إصدار تقاريرها المفصـــلة عـــن البحرين وحقوق الإنسان وانتهاكاته وكذلك منظمة مراقبة حقوق الإنسان والتي مركزها في نيويورك ولها فروع في أوروبا .

هوامش ومصادر الفصل الأول

أولا : الإطار النظري

١ ـ اتسمت العلاقات العربية - العربية إجمالاً بالصراع سواء في فترة الحرب الباردة وفي سياق حرب الخليج الأولى (١٩٨٠م - ١٩٨٨م) (في ذلك انظر ؛ احمد يوسف احمد، الصراعات العربية العربية ١٤٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩م)؛ وكذلك ؛

Alan R. Taylor, The Arab Balance of - Power (Syracuse, N.Y: Syracuse UN, V. Pleas. 1982).

أو في أعقاب حرب الخليج الثانية بدرجة اكبر؛ (في ذلك انظر ؛ " أزمة الخليج . . التطورات والاحتمالات" السياسة الدولية # ١٠٣ (١/١٩٩١) ص٣٢ - ١٨٦ ؛

"الخليج بعد الحرب (ملف العدد) " السياسة الدولية # ١٠٥ (٧/١٩٩١) ص ٨٢-١٥٤ ؛

تركي الحمد "أزمة الخليج: الجذور والآثار" المستقبل العربي # ١٥٢ (١٠/ ١٩٩١) ص٧٣-٨٢؛

عبد الله عبداللاوي " نهاية التاريخ / بداية التاريخ : الأيديولوجيا العربية بعد أزمة الخليج نظرة إلى المستقبل "، المستقبل العربي # ١٦٣ (١٩٩٢/٩) ص٨٣-٨٦ ؛

احمد يوسف احمد " التراعات العربية — العربية " المستقبل العربي # ١٦٢ (٥/ ١٩٩٦) ص١٠٢-١٠٩ .

وكذلـــك انظر ؛ محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢٠٠٠م) القسم الثالث، خاصة ص٣٨٧-٥٦٨ .

وانظـــر كذلك قسم للعلاقات العربية الغربية خلال نصف قرن في ؛ محمد سعد أبو عمود " العلاقات العربية — الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين " السياسة الدولية # ١٣٩ (٢٠٠٠/١) ص٨-٢٩ .

وحتى بين الدول الخليجية العربية وفي فترة التسعينيات سواء في بدايته أو منتصفه أو في نهاياتـــه كانت هناك خلافات بين دولتين أو اكثر (مثلاً بين السعودية وقطر ١٩٩٢م — الحـــدود) وبين الإمارات والسعودية والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى في الفـــترة ١٩٩٥م — ١٩٩٦م وعـــلى خلفـــية التغير السياسي الذي حدث في قطر، وطـــبعا بـــين قطر والبحرين منذ الثمانينات وحتى الآن (٢٠٠٠م) على مسألة الجزر الواقعـــة بينهما (حوار)، وكذلك حديثاً بين السعودية والإمارات تجاه المسألة الإيرانية بعد تحســين العلاقـــات السعودية الإيرانية . . . الخ. وكانت هناك خلافات بين السعودية واليمن طوال عقد التسعينات على مسألة الحدود لم تحل إلا في ٢٠٠٠/٦/١٢م) (في ذلـــك انظر ؛ عن المعاهدة ونص غير رسمي عنها انظر "البرلمان اليمنى يصادق السبت على معاهدة جدة وملاحقها الأربعة للحدود بين السعودية واليمن.... نص المعاهدة "الشرق الأوسط #٧٨٧٧ في الخميس (٢٢ /٢٠٠٠/٦م ص٤)؛ بريعمة بن عبد ربه الطهيفـــي، " بعـــد ٦٦ عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية " السياسة الدولية # ١٤١ (٢٠٠٠/٧م) ص ١٤٩-١٥١).

والخلافات العربية العديدة الأخرى كانت مستمرة في المشرق العربي بين سوريا والعـــراق وكذلك مصر والعراق وليبيا والعراق في أعقاب أزمة الخليج الثانية وحتى التحسن الأخير من أكتوبر ٢٠٠٠م فصاعداً، وكذلك بين سوريا والأردن منذ اتفاق

وادي عـــربة ١٩٩٤م مـــع الكيـــان الصهيوني وكذلك مع السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٣م. وفي المغرب العربي لازالت الخلافات بين دول التعاون المغاربية وخاصة بين الجزائـــر والمغـــرب من العوامل التي لم تسمح لعقد مؤتمر القادة للمجلس منذ عدة سنوات. وفي وادي النيل الخلافات المصرية السودانية استمرت طوال العشر سنوات وعـــلى مســـائل تتصل بالحدود وقضايا أيدلوجية والسياسة الخارجية (عن العلاقات المصرية – السودانية من منظور مصري انظر ؛ إجلال رأفت " العلاقات المصرية – السودانية : رؤية مصرية " السياسة الدولية # ١٤٠ (٢٠٠٠/٤) ص٥٣-٥٩.

وتـــلك نماذج للخلافات العربية – العربية وليست حصراً لها ولا لمصادرها، ومع ذلـــك فـــإن تلك الخلافات الثنائية أو الجماعية سواء تعلقت بقضايا ثنائية أو عربية أو دوليـــة بمـــا في ذلـــك الحدود والوجود الأجنبي والعلاقات معه، وكذلك تجاه المسألة الفلســـطينية والتعامل مع الكيان الصهيوني والتسويات والاتفاقات الموازية، قد عكست نفســـها عـــلى مؤسسة القمة العربية والتي لم تنعقد منذ ١٩٩٠م الا في عام ١٩٩٦م بســـبب العـــدوان الصهيوني على لبنان وفي ٢٠٠٠/١٠/٢١م في القاهرة بسبب من الانتفاضة الفلسطينية وتحرك الشارع العربي الموازى والمتجاوب معها. ورغم إيجابية تلك الانتفاضـــة والمظاهرات والضغوط القوية على تلك القيادات العربية لإصلاح ما أفسده الزمن في علاقاتها فلازالت بعض من الخلافات العربية العربية مستمرة حتى قبيل وأثناء وبعـــد مؤتمر القمة العربي الأخير أكتوبر ٢٠٠٠م (لاحظ مثلاً الخلاف المصري اليمني والموقـــف الـــيمني من القمة والقادة، وكذلك موقف الأطراف العربية من مؤتمر شرم الشيخ ٢٠٠٠/١٠/١٤م والذي سبق مؤتمر القمة العربي، كذلك موقف بعض الدول العـــربية مـــن التعامل مع إسرائيل رغم قرار القمة مثل الموقف الموريتاني الرافض لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وكذلك الموقف القطري تجاه المكتب الإسرائيلي في الدوحة (والذي لم يتغير الا بعد ضغوط من إيران والسعودية وبعض الدول العربية بعدم حضـــور مؤتمـــر القمـــة الإسلامي في ٢٠٠٠/١١/١٢م في الدوحة) . واستمـــرت الخلافات العربية/ العربية حتى مع انعقاد قمة بيروت (٢٩-٣١-مارس – ٢٠٠٢م) ثم في القاهـــرة (مـــارس ٢٠٠٣) ومـــا سبقه من اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العـــرب، حول المسألة العراقية، وكذلك قبيل وأثناء وبعد العدوان الأمريكي للعراق وما نجم عنه من احتلال والسياسات والمواقف من تلك المسألة بما في ذلك مشاركة

عـــدد من الدول العربية نفسها في ذلك العدوان بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المواقف الأخيرة من المسألة الفلسطينية وخارطة الطريق والموقف من عمليات المقاومة الفلســطينية ضــد الاحــتلال الصهيوني باعتبارها عمليات إرهابية من وجهة النظر الأمريكية والصهيونية وقبول عدد من الدول العربية لتلك التوجهات وذلك من خلال دعمها للخطة الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ الأخير مع بوش (أوائل يونيو ٢٠٠٣م).

٢ ـــ عــن الصــراعات الأهــلية داخل البلدان العربية ذاتها وعواملها الداخلية والخارجيــة انظــر؛ عدنان السيد حسين (منسق) وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ١٩٩٧م) وشارك في كتابة فصول الكتاب إضافة إلى المنسق كل من محمد جابر الأنصاري وعبد الإله بلقزيز وساسين عساف. وعن مناقشة ذلك الكتاب انظر ؛ جار الله عمر وآخرون "مناقشة كتاب" النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية " المستقبل العربي # ٢٣١ (١٩٩٨/٥م) ص ١٢٨- ٤٢ ؛ . (وقــد شــارك في المناقشة، جار الله عمر، سليمان الرياشي وقيس جواد العزاوي، وعدنان السيد حسين و مجدي حماد) .

٣ ـــ عــن العولــة وآثارها السياسية على الدولة، انظر ؛ جلال أمين "العولمة والدولــة" ص١٥٣-١٧٠ وكذلك متروك الفالح "التعقيبات . . . (١) " ص١٧١-١٧٦ في، الســيد يأسين وآخرون، العرب والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ١٩٩٨) .

٤ ـــ عن الطبيعة المغلقة للنخب الحاكمة العربية وهواجسها الامنية، انظر وجهة نظــرنا، تــلك ؛ متروك الفالح " تعقيب . . . (١) " على ورقة عدنان السيد حسين "الإمكانــات السياســية العربية " في، العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المستقبل (الجــزء الأول) : الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ٢٠٠٠م) ص٨٨٥-٨٩٦ .

٥ ـــ في العلاقات الغربية (وخاصة الأمريكية منها) مع الدول العربية الخليجية، في طبيعتها وعدم توازنها والخلل فيها ولمصلحة الأولى وكذلك الاتجاهات المستقبلية فيها انظر ؛ عبد الخالق عبد الله (أدار الحوار) وآخرون "العلاقات الخليجية — الأمريكية : حــلقة نقاشية" المستقبل العربي# ٢٤٧ (١٩٩٩/٩) ص٩٦ — ١٣٨ . شارك في

الحلقة، كل من تركي الحمد، خلدون النقيب، وخليل جهشان، وعبد الله عمران، علي الغفلي، فؤاد شهاب، محمد السعيد إدريس، ويوسف الحسن .

٦ ـــ قمنا بعدد من الدراسات الموازية عن الولايات المتحدة والسعودية (١٩٩١ - ١٩٩٧): دراســـة في طبيعة العلاقات واتجاهاتها على ضوء محور الدولة - المجتمع " وعـــن "بـــريطانيا والســـعودية ١٩٩٤- ١٩٩٧ و عن " بريطانيا - أوربا ومصر في تسعينيات القرن العشرين، وعن "السياسات الأمريكية - المصرية تجاه الدولة والمجتمع (١٩٩٢- ١٩٩٧)".

ثانيا : تفاعلات الدولة- المجتمع في البحرين

٧ ـــ عـــن تفـــاعلات الدولـــة - المجتمع في البحرين (المطالب والمظاهرات والاحـــتجاجات)، في فتـــرة الحكم البريطاني وحتى بداية الاستقلال (١٩٧١) انظر؛ ســـعيـــد الشـــهـــابي، الـــبحريـــن (١٩٢٠- ١٩٧١): قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٦م).

٨ ـــ هـــناك عـــدة مصادر عن تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين في تلك الفـــترة ومـــنها على سبيل المثال وليس الحصر؛ انظر ما يلي، يوميات ووثائق الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) وخاصة البنود التالية: # ٢ ، ٤١، ١٠٠، ١١٠، ١٢٤، ١٣٤، ١٧٦، ٥٧١، ٥٩٠، ٦٢٩، ٦٤٩، ٦٧٢، ٧٦٤، ٧٧٥، ٨٧٥، ١٣٢٠، ١٦١٥، ؛ "حقـــوق الإنســـان خلال سبتمبر فبراير (شـــباط) [١٩٩٦] . . . " الأمـــل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص٢-٣ ؛ وكذلك ؛ تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٧م عن البحرين والواقع في ٥٧ صفحة تحت عنوان :

Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and Political Crisis In Bahrain (N.Y, Washington ،London, Brussels: Human Rights watch / Middle East, 1997) esp. Pp. 14 - 18.

وكذلك ؛ " Bahrain: Human Rights Developments " In, Human Rights Watch's World Report 1998.

وكذلك ؛ " Bahrain Human Rights Developments " In, Human Rights Watch's World Report 1999.

وكذلك؛ منظمة العفو الدولية: تقرير العام ١٩٩٩م : البحرين .

وكذلك؛ " البحرين: التطورات في مجال حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٠م .

وجميع تلك التقارير تم الحصول عليها من خلال زيارة مواقع تلك المنظمات على الشبكة العالمية، صفحة البحرين؛ في الفترة ما بين ٢٠٠٠/٩/٢٩ و أوائل نوفمبر ٢٠٠٠ .

٩ ـــ وعن بعض الدراسات والمقالات والتي قدمت بعض التفسيرات والتحاليل عن تلك التفاعلات بين الدول والمجتمع في البحرين انظر " هيكل : جذور العصيان بين مشكلتي الأمن والإرهاب" الوطن (القطرية) عدد # ١٠ (١٩٩٥/٥/١٢) ص١٤؛ علاء سالم "إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية " السياسة الدولية، عدد # ١٢٦ (١٩٩٦/١٠) ص١٤٨-١٥١؛ فلاح عبد الله المديرس "الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي" السياسة الدولية، عدد # ١٣٠ (١٩٩٧/١٠)، ص٨-٢٣؛ علي عبدالصادق "العنف السياسي في البحرين" شؤون الأوسط عدد # ٧٨-٧٩ (١٩٩٨/١٢-١٩٩٩/١) ص٤١-٥٨ ؛ وانظر كذلك ؛

Louay Bahry," The Opposition in Bahrain: A Bellwether for The Gulf" Middle East Policy, V.5: n.2 (May, 1997) Pp.42-57.

١٠ ـــ العريضة المطالبة بعودة المجلس الوطني، ١٩٩٢/١١/١٥ . وقد وجهت للأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، ووقعها قرابة ٣٠٠ شخصية من بينهم أربعة عشر من القيادات البارزة الشيعية والسنية. ومنهم (د. عبد اللطيف آل محمود، عبد الأمير الجمري، محمد جابر صباح، عيسى الجودر، احمد الشملان، عبد الوهاب حسين علي،

علي قاسم ربيعه، هشام الشهابي، د. عبد العزيز حسن ابل، إبراهيم السيد على كمال الديـــن، د. منيرة فخرو، سعيد عبد الله عسبول، عبد الله محمد العباسي، عبد الله محمد راشد) .

١١ـــ العريضـــة الشـــعبية والتي قيل أن أكثر من عشرين ألف من البحرينيين وقعها، وأساساً حوالي ستة عشر من القيادات البحرينية البارزة وان غلب عليها الطابع الشيعي. ومن ابرز الموقعين عليها، د. عبد اللطيف المحمود وعبدالامير الجمري. ولكن يلاحـــظ غيـــاب العنصر النسائي وكذلك عدد من الشخصيات التي وقعت عريضة ١٩٩٢) .

١٢ـــ العريضـــة النســـائية عام ١٩٩٥. والتي تطالب الأمير عيسى آل خليفة، بوقـــف العـــنف مـــن جهة وفتح الحوار من جهة أخرى والدعوة إلى تفعيل الدستور وانـــتخاب المجـــلس الوطني وإتاحة الحريات، والتأكيد على البعد القانوني للتعامل مع الموقعـــين، وتوفـــير فرص العمل. وقد وقعها تحت اسم (مواطنات وأمهات البحرين وعددهن ٢١٠ أمراة ومنهن: عزيزة البسام معدة برامج إذاعة البحرين، د. منيرة فخرو، د. فضـــيلة المحـــروس (طبيبة)، د. سبيكة محمد النجار، فوزية السندي، وأخريات في غالبهن موظفات).

١٣ ـــ بيان الوطنيين الديمقراطيين البحرينيين المعنون "من اجل حياة ديمقراطية في الـــبحرين" في ٣٠/ مـــارس /١٩٩٥ . وقد وقعه اكثر من ٨٠ شخصية بارزة بما في ذلك عدد من الشخصيات النسائية .

١٤ـــ بيـــان الوطـــنيين الديمقراطيين المعنون "نحو حوار وطني عام" ١٤/١٠/١٩٩٥ . ووقعـــه حول ٢٢ شخصية بما في ذلك أربعة من أعضاء لجنة العريضة لعام ١٩٩٤ وكذلـــك خمس شخصيات نسائية (وهن: حصة الخميري، د. خوله مطر، د. سبيكة محمد النجار، فوزية محمد السندي، عزيزة البسام) .

١٥ـــ بيان الوطنيين الديمقراطيين عن "اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان الأستاذ والكـــاتب احمـــد الشملان" في ١٩٩٦/٣/٥. هذا وقد وقع عليه عدد من المحامين والصـــحفيين والموظفـــين وبعض العمال، وكان في المقدمة من الموقعين ما لا يقل عن

عشـــرة شخصـــيات بارزة ومنهم أربعة أعضاء من وفد العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ ونائبين سابقين من البرلمان (١٩٧٣-١٩٧٥) وأدباء وأساتذة .

١٦ ـــ وفى ٢٠٠٠/١٢/١٦، أعـــلن الأمير حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل برلمان من مجلسين أحدهما منتخب انتخاباً حراً من أجل تنفيذ الواجبات التشريعية وآخر معـــين وكذلك التوجه نحو انتخابات بلدية؛ مع السماح للمرأة بحق الاقتراع في تلك الانتخابات و لم تحدد فترة الانتخابات ولا عدد الأعضاء ولا مهام المجلس الآخر (المعين) في ذلـــك انظر "البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني" بي بي سي أون لاين على الشبكة العالمية، على صفحة الأخبار، في ٢٠٠٠/١٢/١٦م.

١٧ـــ في يوم العيد الوطني (يوم جلوس الامير على العرش) في ١٩٩٢/١٢/١٦ أعلن الأمير عيسى آل خليفة عن إنشاء مجلس شورى يضم ثلاثين عضواً معينين .

١٨ ـــ عـــن مـــبادرة الشخصيات البارزة للمساهمة في حل الأزمة بالحوار مع الحكومـــة انظـــر؛ " البحرين : النص الكامل لرسالة ٥ شخصيات طلبت السماح لها بمبادرة للتهدئة " الحياة عدد # ١١٩٥٠ في الجمعة ١٩٩٥/١١/١٠ ص٧ . هذا وقد وقعها خمسة شخصيات هم (عبدالأمير الجمري)، حسن مشيمع، عبد الوهاب حسين، خليل سلطان، حسن سلطان). ويلاحظ أن الرسالة موقعة بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٤ وهو مـــا يعـــني أن هناك حوالي سبعة اشهر بقيت دون الإعلان عنها ولا ندري لماذا هذا الـــتوقيت بـــالذات وهل هذا الإعلان عن الرسالة طلب من الحكومة البحرينية أم من الشخصـــيات نفسها وتلك نقاط تدعو إلى التساؤل عن التباطؤ في التجاوب على أية حال مع الحوار .

١٩ـــ ورغم أن نص المبادرة والموقع في ١٩٩٥/٣/٢٤ والذي نشر في ١١/١٠ /١٩٩٥ كمـــا أشـــرنا إليـــه أعلاه، إلا أن الملاحظة هي أن المباحثات بين الحكومة والمعارضـــة قـــد أخفقت في التوصل إلى اتفاق في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٩٥ حيث رفضت الحكومة تحويل النقاشات إلى مناقشات علنية بدلا من سريتها وتراجعت عـــن تعهداتهـــا في البداية عن إطلاق المحتجزين والسماح لعودة المبعدين والموافقة على الـــبحث في المطالب الأخرى بعد عودة الهدوء والاستقرار. وذكر حسن مشيمع أحد الموقعين على مبادرة الحوار آنفة الذكر والذي قام بجولة إلى لندن وطهران فيما يبدو أنها

مهمـــة للتنسيق مع المعارضة الخارجية (وعلى ما يبدو بموافقة حكومية؟)، "أن المصالحة جمـــدت... المـــبادرة جمـــدت والحكومة رفضت مطالب المعارضة في الخارج بجعل المفاوضات رسمية وجدولة الأعمال السياسية"، في ذلك انظر؛ البحرين: فشل الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق" الوطن (القطرية) في ١٢/٩/١٩٩٥، ص١ . ويلاحظ أن إعـــلان الفشل في المفاوضات بين الحكومة والمعارضة البحرينية قد سبق إعلان نص المبادرة الواردة .. الهامش # ١٧ حيث نشرت في الحياة في ٩-١٠/١١/١٩٩٥ .

٢٠ ـــ بعد ما يقرب من سنتين من التوتر بين الدولة والمجتمع في البحرين منذ عام ١٩٩٤، وبعد وعود بإجراء إصلاحات سياسية للتعامل مع تلك الأزمة – (عن تلك الوعود انظر ؛ " أمير البحرين يشير إلى تطوير صلاحيات مجلس الشورى " الحياة في ٢ /١٠/١٩٩٥، ص١ ؛ " تطوير مجلس الشورى البحريني في نهاية العام" الشرق الأوسط في ٢/١١/١٩٩٥، ص١) – أعـــلن أمير البحرين في نهاية الأسبوع الثاني من سبتمبر ١٩٩٦ عن زيادة أعضاء مجلس الشورى لعشرة آخرين، في ذلك انظر ؛ " زيادة أعضاء " الشورى " البحريني إلى ٤٠ عضواً " عكاظ # ١٠٩٨٨ في ٢٩/٤/١٤١٧هـــ ص ٨ ؛ وكذلك، " أمير البحرين عزز مجلس الشورى بزيادة أعضاءه . . . " النهار في ١٣ /٩/١٩٩٦م، ص١٤. وفي١٦/١٢/٢٠٠٠، أعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن الـــتوجه نحـــو تشكيل برلمان من مجلسين أحدهما منتخب انتخابا حرا من اجل تنفيذ الواجـــبات التشريعية وآخر معين وكذلك التوجه نحو انتخابات بلدية (والتي تقررت لاحقا في ٩-٥-٢٠٠٢م)؛ مع السماح للمرأة بحق الاقتراع في تلك الانتخابات و لم تحدد فترة الانتخابات ولا عدد الأعضاء ولا مهام المجلس الآخر (المعين) في ذلك انظر "الـــبحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني "بي بي سي أون لاين على الشبكة العالمية، على صفحة الأخبار، في ١٦/١٢/٢٠٠٠م .

٢١ـــ عن اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، ومحاكمته وإدانته في ٧/٧/١٩٩٩ ثم إطلاق سراحه بعفو أميري اليوم التالي مع تعهده بعدم القيام بأية نشاطات مستقبلية ضد الحكومة وعدم إعطاء تصريحات أو مقابلات صحفية أو إعلامية، انظر: "البحرين — الـــتطورات في مجال حقوق الإنسان" مراقبة حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠م ؛ زيارة على موقعها " الشبكة العالمية ؛وكذلك النص باللغة الإنجليزية؛

Amnesty International Report 2000 - Country Reports: "Bahrain"

الزيارة للموقوفين في الفترة ٢٩/٩/-٥/١١/٢٠٠٠م .

٢٢ ـــ انظر هامش # ١٦ و # ٢٠

٢٣ ـــ سياســـة الإبعاد في البحرين تعود إلى عام ١٩٢٣، حيث في تلك السنة أبعـــد اثنان من المواطنين البحرينيين وهم ؛ احمد بن لاحج وعبدالوهاب الزياني، كما أبعد سعد الشملان عام ١٩٣٨ إلى الهند. عن تلك الواقعة ، وكذلك عن واقعة إبعاد قيـــادة هيئة الاتحاد الوطني، إلى سانت هيلانه، في ١٩/١٢/١٩٥٦، وهم ؛ عبد العزيز الشـــملان وعـــبدالرحمن الـــباكر وعبد على العليوات انظر ؛ لجنة الدفاع عن حقوق الإنســـان في الـــبحرين "مذكرة إلى اتحاد المحامين العرب حول إبعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين" الأمل # ٦ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٦.

ولتـــنفيذ إبعـــاد قيـــادة هيئة الاتحاد الوطني، إلى سانت هيلانه، قامت الحكومة البريطانية بإصدار مرسوم في ١٩/١٢/١٩٥٦ بتطبيق القانون البريطاني بخصوص "إبعاد الســـجناء في المستعمرات البريطانية لعام ١٨٦٩ على البحرين وصدر مرسوم آخر هو قـــانون إبعاد السجناء (البحرين وسانت هيلانه) ١٩٥٦ في ١٩/١٢/١٩٥٦، يعطي الصلاحية لحاكم البحرين بالترتيب مع حاكم سانت هيلانه لإبعاد السجناء إلى سانت هيلانه. في تفصيلات ذلك ومن خلال الوثائق البريطانية انظر ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٦)، ص٢٣٢-٢٣٤ .

٢٤ ـــ هـــناك مئات من المبعدين قسرياً يعيشون في بلدان عربية وأجنبية وخاصة في لـــندن وإيـــران، وسوريا في عام ١٩٩٢ مثلاً بلغ عدد المبعدين بمن فيهم الذين لم يسمح لهم بالدخول بعد الوصول إلى مطار المنامة للعودة إلى البلاد ما لا يقل عن # ١١٠ شـــخص يتجاوز العدد الذي سمح لهم بالعودة في تلك السنة (١٠١ شخص . في ذلـــك انظـــر ؛ الأمل # ١٨ (١٥/٥/١٩٩٣) ص٤ . وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد المـــبعدين (بما في ذلك إعادة الإبعاد بعد محاولة الدخول إلى البلاد من مطار المنامة) ما لا يقـــل عن # ٢٤ شخصاً أو عائلة وأفرادها وهو ما يضع عددها الإجمالي فوق هذا

الرقم بكثير . في ذلك انظر أسماء وتواريخ الإبعاد في ؛ الأمل # ١٩ (١٩٩٣/٦) ص ٧-٨ . ومن تلك الشخصيات والتي تم إعادة إبعادهم بعد أسبوع من الاعتقال والذي تم في ٨/ ١٩٩٣/٤ حين وصولهم إلى مطار المنامة وبعد ما يقرب من غياب دام حوالي عشرين سنة من خروجهم من البحرين وهم (عبد الله على محمد الراشد والذي غادر البحرين أصلاً في نوفمبر ١٩٧٤ ؛ وعبد الجليل صالح احمد النعيمي والذي غادر البحرين أصلاً في ١٩٧٥/٨/٢١ ؛ وحميد إبراهيم عبد الله العواجي والذي غادر البحرين في ١٩٧٥/٨/٢١) ؛ في تفصيلات ذلك انظر ؛ " سلطات هند رسون تعتقل المواطنين العائدين " الأمل # ١٧(١٩٩٣/٤) ص٢ ؛ الأمل # ١٨(١٩٩٣/٥) ص ١-٣ وفي عام ١٩٩٤ وحتى أوائل ١٩٩٥ تم إبعاد اكثر من ٢٣٣ شخصاً بما فيهم أطفالهم أو أسرهم (وعدم السماح لهم بالدخول؛ في ذلك انظر؛ القائمة التي أوردها منظمة حقوق الإنسان في البحرين في ديسمبر ١٩٩٤ وفبراير ١٩٩٥ كما أشير لها في؛

"Routine Abuse........" Op. cit . p. 54. Note # 183 &184.

٢٥ ـــ وسياسة الإبعاد والنفي والتي تتبعها الحكومة البحرينية مع المعارضين طالت الأشخاص القياديين في المعارضة الداخلية بما في ذلك رجال دين وعلماء ؛ ففي خطوة غير محسوبة وفي محاولة لإجهاض الاحتجاجات في أواخر ١٩٩٤ وبداية يناير ١٩٩٥، أقدمت الحكومة البحرينية في ١٩٩٥/١/١٥ على إبعاد ما أسمتهم "المندسين والذين يقفون وراء التخريب" ومن هم ؛ الشيخ على سلمان، الشيخ حمزة الديري والشيخ حيدر الستري. إضافة إلى إبعاد كل من الشيخ عادل الشعلة إلى سوريا والشيخ محمد حسن علي خوجسته واثنين آخرين إلى الخارج في يناير ١٩٩٥ . في ذلك انظر ؛

" Routine Abuse........... " OP.Cit. / P.16.

٢٦- وعن كل من J.S.Bell والذي تولى مهام مدير الأمن العام في البحرين منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات وحتى تقاعده في ١٩٩٢، وكذلك عن الشخصية الأهم وهو نائبه المدعو أيان هندرسون Ian Stewart Henderson والذي قدم للبلاد (البحرين في عام ١٩٦٦) والذي تولى نائب J. S. Bell للأمن العام ورئيس الفرع الخاص (المخابرات البحرينية) ثم استمر بعد تقاعده رئيسه بل / رئيساً للأمن العام ومديرية التحقيقات الجنائية ومديرية أمن الدولة (المخابرات) حتى ١٩٩٩، انظر ؛ ما

يـــلي ؛ أولاً ؛ المصدر نفسه، ص٤٠، هامش # ١١ ؛ ثانياً، انظر؛ "لماذا هند رسون مديـــراً عاماً للأمن !؟ " الأمل # ٢١ (١٩٩٣/٨) ص٢ ؛ ثالثاً ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠/١٩٧١): قراءة في الوثائق البريطانية، مصدر سابق ص٢٨٠-٢٨٤ ؛ وكذلك (رابعاً) انظر ؛

" United Kingdom: Amnesty International Welcomes Investigation Into Henderson: Role In Torture In Bahrain "7/Jan. 2000, AI Index: Euro 45/03/2000, at.www.amnesty.org. , Visited Oct.18.2000.

الفصل الثاني

بريطانيا- (أوروبا) والمجتمع والدولة والديمقراطية في البحرين

المواقف و السياسات والعوامل

أولا - في الموقف الأوروبي

أدت تلك التفاعلات بين الدولة والمجتمع وخاصة قواه وفئاته البارزة الريفية والوطنية والمدعومة إلى حد كبير شعبياً، وبما هي انعكاس إلى عدم قدرة الدولة البحرينية في التكيّف مع تلك المطالب والاحتياجات وخاصة في الإطار السياسي ومسنودة بسياسة حكومية - تبدو غريبة مثيرة للتساؤل والتعجب - وهي سياسة الإبعاد والنفي وعدم السماح بالعودة لمئات من المواطنين البحرينيين، إلى تشكل معارضة قوية في الخارج تتواجد في عدد من الدول العربية والإسلامية وخاصة الغربية منها على وجه التحديد بما في ذلك بريطانيا. ذلك التواجد المعارض بدا قوياً منظماً وعلى شكل منظمات وهيئات مهتمة بالأوضاع الداخلية وشملت نشاطاتها نشرات ومقابلات وزيارات وتقارير ودراسات واتصالات مع مؤسسات وهيئات حكومية أوروبية مثل الاتحاد الأوروبي وكذلك بعض القوى السياسية فيها بما في ذلك في فرنسا وبريطانيا[٢٧]. ولعل أهم تلك النشاطات هي تلك الاتصالات مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان وكذلك اللجان الأوربية لحقوق الإنسان وجمعيات المحامين والناشطين في تلك المجالات، مما ولد زخماً قوياً عن الحالة البحرينية والمتسمة بالتأزم

السياســي خاصـــة مـــع تفاعلات وأحداث ديسمبر ١٩٩٤م ١٩٩٥م وكذلك ١٩٩٦م ولـــربما حـــتى الآن (١٩٩٩) ، ممـــا ولـــد تقارير سنوية وبيانات صـــحفية ورســـائل مـــن قبل تلك المنظمات الحقوقية عن انتهاكات حقوق الإنســـان الاعـــتقالات والمحاكمات والإبعاد[٢٨]. إن ما أعطى لتلك التقارير والـــبيانات قـــوة هو موقف الحكومة البحرينية ذاتها بسياساتها تجاه المسألة الداخـــلية وبـــالذات سياســـة الإبعاد والتهجير القسري المتواصلة منذ عقود وخاصـــة في التسعينات وبالذات بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤م حين قامت في يـــناير ١٩٩٥ بأبعـــاد عـــدد مـــن القيـــادات الدينية البارزة - ذات الصلة بالاحـــتجاجات - داخـــل الـــبحرين - إلى الخـــارج وخاصة عدد منهم إلى بريطانيا[٢٩] .

ورغـــم أن تـــلك التقارير والبيانات صادرة عن منظمات حقوقية غير حكوميـــة تـــبدو إلى حد مستقلة عن الحكومات الغربية إلا أن تلك المنظمات الحقوقيـــة وكونهـــا ونشاطاتها تقع في تلك البلدان فإنها ونشاطاتها ممالا شك فيـــه ذات إبعاد سياسية حكومية وتعكس إلى حد ما مواقف حكومية اقلها هو عـــدم ممارســـة ضـــغوط عليها من اجل تخفيف مواقفها تجاه البحرين مثلاً وكذلـــك تجـــاه الـــتواجد والنشاطات للمعارضة البحرينية ذات الصلة على أراضـــيها. إضـــافة إلى ذلـــك، فإن النشاطات الإعلامية للأعلام البريطاني ســـواء فـــي الصـــحف أو الإذاعـــة المرئية والمسموعة وما يتصل بها من مقـــابلات أو برامج أو مقالات، عن الأوضاع البحرينية، تشكل هي الأخرى موقفـــاً حكومياً بريطانياً — وان أتى بعضه من مؤسسات إعلامية (صحفية) ذات اســـتقلالية عـــن الحكومـــة - تجـــاه المسألة البحرينية وبالذات طرفي المعادلة المعارضة والحكم في البحرين[٣٠] .

ورغــم أهمية النشاطات للمنظمات الحقوقية وغير الحكومية في أوروبا وبــالذات فــي بــريطانيا باعتبارها تعكس إلى حد ما توجه حكومياً غربياً وبــريطانياً على نحو محدد، الا أن ما يهمنا هو الموقف البريطاني الحكومي تجــاه تفــاعلات الدولة - المجتمع في البحرين وأبعادها الخارجية وخاصة نشــاط المعارضــة البحرينية في الخارج وما هي مواقف أطراف المعادلة البحريــنية تجاههــا وما اثر ذلك كله على العلاقات البحرينية - البريطانية، وما هي العوامل التي تحكم تلك العلاقات بشكل أساسي .

فــي الاتحاد الأوربي وباستثناء بريطانيا، فان ردود الأفعال والمواقف تجــاه تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين أخذت طابع البيانات الصادرة مــن مــنظمات ولجان حقوق الإنسان التابعة لمؤسسات الاتحاد الأوربي أو بعض دوله. في عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ وأثناء زيارة وفد المعارضة البحريني للاتحاد الأوربي ولبعض دوله وخاصة في بلجيكا وفرنسا وبريطانيا، حضر الوفد جلسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوربي والذي تكلم بها رئيسها الــنائب كيــس كوتــس ونائبه. هذا وقد أبدى كيس كوتس أمام لجنة ترحيبه بالوفد "عارضاً مهمة الوفد وجهود البرلمان الأوروبي في دعم مطالب شعب الــبحرين في الديمقراطية وحقوق الإنسان"(٣١). كذلك التقى وفد المعارضة، رئيــس اللجــنة الفــرعية للتعاون الاقتصادي في العلاقات الخارجية للجنة التــنفيذية للســوق المشــتركة وذات الصلة بالمفاوضات مع مجلس التعاون الخــليجي، حيث أكد رئيس اللجنة (ماتوتس) وكذلك سكرتيره (السيد بيشيت) "أن الســوق المشــتركة مــلزمة حســب دستورها بان يكون احترام حقوق الإنســان شرطاً لازماً لإبرام أي اتفاق مع دولة أو مجموعة من الدول. وان امتــناع دول مجــلس التعاون الخليجي عن توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان هو سبب رئيسي لعدم التوصل لاتفاق معها" (٣٢) .

إضـــافة إلى ذلك التقى الوفد بمفوض السوق كلود شيسون والذي أبدى "تعاطفــه مــع النضـــالات الحاليــة لشــعب البحرين . و أكد أن البرلمان الأوروبــي نصــير للحريات في العالم اجمع". وفي فرنسا في الفترة ما بين ٢٦/١١-١٩٩٢/١٢/٣الــتقى وفد المعارضة البحرينية بنائب رئيس الجمعية الوطــنية الفرنســية الســيد/ جــورج حاج والذي أكد للوفد دعمه المطالب المتصلة بشعب البحرين من اجل الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ووعد "بطــرحها عــلى وزير الخارجية الفرنسي السيد "دوما" والذي كان آنذاك في جولة لدول خليجية ومنها البحرين"، وكذلك التقى الوفد في فرنسا، بمدير دائرة الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية السيد/ بيير لافرانس والذي بعد أن ســمع مــن الوفــد معاناة الشعب البحريني- " عبر عن تعاطفه مع مطالب شــعب الــبحرين ووعد بطرح ذلك من خلال القنوات الرسمية الدبلوماسية. كما أجرى الوفد اتصالات ولقاءات مع الحزب الشيوعي الفرنسي وكذلك مع عــدد مــن الصــحف الفرنســية ومــنها اللوموند (اللوموند ديبلوماتيك) وليبراسيون وإذاعة فرنسا العالمية [٣٣] .

تــلك الاتصـــالات للمعارضـــة البحرينية قد ولدت تعاطفا من عدد من الشخصيات السياسية الأوروبية وخاصة أولئك الذين لهم علاقة بلجان حقوق الإنســان ومنهم النائب كيس كوتس رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي والذي بعث برسالتين إلى أمير البحرين في كل من ١٩٩٣/٨/١٨ و ١٩٩٣/١٠/١١ مستفســراً عــن سبب اعتقال ونفى عدد من البحرينيين. وممــا قالــه فــي رسالة ١٩٩٣/١٠/١١ نورد ما يلي: "سأكون شاكراً لو زودتمونــي بمعــلومات عــن أســباب اعتقال السيد علوي محسن العلوي، الشخصــية الشعبية البارزة حيث هو مسجون انفراديا وممنوع من الاتصال بأهلــه ويتخوف من تعرضه للتعذيب، فإذا لم تكن هناك تهم رسمية موجهة

ضـــده فهل يمكنكم الأمر بإطلاق سراحه؟... لقد علمت أيضا عن استمرار أبعـــاد أعداد من شخصيات المعارضة فقد تم خلال شهر أغسطس أبعاد كل مـــن جميل سلمان إبراهيم وعائلته إلى أبو ظبي والشيخ يوسف احمد الشيخ وعائلته إلى الإمارات والسادة شاكر ميرزا سعيد وعبد النبي مرهون وزهير العشـــري إلى الســـعودية، فـــي حيـــن تم إبعاد السيد / بدر عبد الملك إلى قـــبرص... فهل يمكنك أن تخبرني في ما هي الجريمة التي ارتكبها هؤلاء حـــتى يـــنزل بهم هذا العقاب القاسي ولماذا يتم ذلك بعد إعلان فيينا لحقوق الإنســـان الصـــادر هذا العام.. لقد سبق أن كتبت لكم عن حالات مماثلة في ١٨أغسطس ١٩٩٣، ولكن لم أتلق رداً للأسف ولكن هذه القضايا تشغل بال أعضاء لجنتنا ووقتهم وسيكونون ممنونين لو قدمت لنا معلومات حول هذه القضايا"(٣٤).

ومـــع تفـــاعلات حـــركة الاحـــتجاج والعنف بين الدولة والمجتمع في الـــبحرين فـــي الفـــترة ١٩٩٤-١٩٩٦ تـــزايدت أصـــوات أوروبية تندد بالاعـــتقالات وخاصة في صفوف النساء؛ ففي فرنسا عبرت مؤسسة دانيال ميـــتران (فـــرانس ليبرتي) عن قلقها على مصير النساء والمعتقلات ؛ وفي جنيف أصدرت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب بياناً رقم **BHR 270296** عرضت فيه "معلومات عن الاعتقالات التعسفية وخصوصاً اعتقال الأطفال والأحـــداث وطالـــبت باحـــترام المعاييـــر الدولية في التعامل مع المعتقلين وخصوصـــاً الأطفال وطالبت بأجراء تحقيق فوري فيما يجري في البحرين وتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمة"(٣٥) .

تـــلك المواقـــف الأوروبيـــة أخـــذت تتضـــح بشكل اكبر مع تزايد الـــتفاعلات فـــي البحرين؛ ففي سبتمبر ١٩٩٧، ومع تجدد بعض حالات

العـــنف في البحرين اصدر الاتحاد الأوروبي بياناً ندد فيه بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين والتي عادة ما تنكرها الحكومة البحرينية، وكذلك طالب الاتحـــاد الأوربي كل من الحكومة البحرينية والمعارضة بالكف عن أعمال العنف. كما طالب الاتحاد الأوروبي الحكومة البحرينية بإجراء انتخابات في البلاد(٣٦)

وإذا مـــا تجاوزنا الاتحاد الأوروبي والبيانات الصادرة عن مؤسساته / فانـــه مـــا يهمنا هنا هو الموقف البريطاني من تفاعلات الدولة والمجتمع في الـــبحرين وخاصــــة في الفترة ما بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ ومـــا بعدهـــا حـــتى نهايـــة العقد تقريباً، ومدى انعكاس ذلك على المسألة الديمقـــراطية فـــي البحرين وما يتصل بتأثر العلاقات البحرينية البريطانية من عدمه ولماذا ؟

ثانيا - في الموقف البريطاني

وإذا مـــا تجاوزنـــا الاتحاد الأوروبي والبيانات الصادرة عن مؤسساته، فـــان ما يهمنا هنا هو الموقف البريطاني من تفاعلات الدولة و المجتمع في الـــبحرين وخاصــــة في الفترة ما بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ ومـــا بعدهـــا حـــتى نهايـــة العقـــد تقريباً، ومدى انعكاس ذلك على المسألة الديمقـــراطية في البحرين وما يتصل بتأثر العلاقات البحرينية البريطانية من عدمه ولماذا ؟

بـــريطانيا وعلاقاتهـــا مع البحرين مجتمعاً وسلطة لا تبدو جديدة وإنما تعـــود إلى فـــترة الانتداب البريطاني وما بعده منذ استقلال البحرين ١٩٧١. إن جـــزءا أساسيا من المواقف والسياسات البريطانية تجاه البحرين وخاصة فـــي فـــترة الخمسينات والستينات قد أدى إلى استمرار نمط من التفاعل بين الدولة والمجتمع في البحرين وخاصة من قبل السلطة البحرينية تجاه تعاملها مـــع شـــعبها وفئاته الأساسية في الفترة اللاحقة للاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين .

وبـــرغم تلك السياسات والمواقف البريطانية السابقة، فإننا هنا وفي هذه الدراســـة نركـــز عـــلى تـــلك المواقـــف والسياسات البريطانية من المسألة

الديمقــراطية فــي البحرين وخاصة ما يتعلق منها تجاه تفاعلات المجتمع والدولــة فــي البحرين وامتداداتها الخارجية في فترة التسعينات وخاصة منذ انـــدلاع الاحتجاجات والاضطرابات وأعمال العنف وما تبعها وما صاحبها مـــن اعــتقال أو محاكمات ونفى لعناصر من المعارضة البحرينية في تلك الفترة منذ نهاية ديسمبر ١٩٩٤م وحتى سنة ٢٠٠٠م .

بدايـــة يمكـــن الوقـــوف عند عدة محطات لرصد الموقف البريطاني من تفـــاعلات الدولة والمجتمع في البحرين بما في ذلك نشاط المعارضة الخارجي ومـــا يتصـــل بذلـــك الموقـــف مـــن المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الـــبحرين. فـــأولاً، ومع بداية الاحتجاجات في نهاية ديسمبر ١٩٩٤ وامتدادها إلى عـــام ١٩٩٥ وقيـــام الســـلطات البحرينية في يناير ١٩٩٥بإبعاد عدد من القيـــادات الديـــنية الشيعية ذات الصلة بالقوى المحتجة داخلياً، إلى الخارج فقد اســـتقر أبـــرزهم فـــي لندن مما أتاح لهم تغطية إعلامية وكذلك مجالاً للنشاط المعـــارض الخـــارجي. ويلاحظ أن الحكومة البحرينية ورغم أنها أبعدت تلك العناصـــر القياديـــة إلى الخارج فقد انتقدت بريطانيا – وعلى لسان ولى العهد الشـــيخ حمد بن عيسى آل خليفة وذلك لأنها سمحت لنفسها كما قال بأن تكون "مـــلاذا للإرهـــابيين والمخـــربين". كذلك فان التصريحات التي نسبت إلى مســـؤولين بحريـــنيين في عدد الصحف العربية، حذرت بريطانيا من العواقب الوخيمة في حالة إعطاءها حق اللجوء السياسي لهم [٣٧] .

ومـــع اشتداد الأزمة وتفاعلاتها في البحرين بدا أن هناك اتصالات بين عناصـــر من المعارضة البحرينية من الداخل وعناصر من القوى السياسية الرســـمية الـــبريطانية الليـــبرالية (المحسوبة على المعارضة البريطانية في الـــبرلمان)[٣٨]، والـــتي أخذت بدورها تطرح المسألة البحرينية بإلحاح على

الخارجيــة الــبريطانية وعلى الحكومة البريطانية داخل البرلمان البريطاني وكذلــك باتصــالات واستفسارات مع السفارة البحرينية في بريطانيا[٣٩]. قاد تــلك الحمــلة اثنان من القيادات الليبرالية البريطانية في البرلمان البريطاني وهــم الــلورد أريــك ايفبوري (**Lord Eric Avebury**) رئيس المجموعة الــبرلمانية لحقوق الإنسان وكذلك اللورد كلنتون ديفس (**Clinton Davis**) مــن المعارضــة البرلمانية البريطانية (حزب العمل آنذاك، حيث الحكومة يقودهــا حزب المحافظين). وفي مناقشات أمام البرلمان البريطاني (مجلس الــلوردات الــبريطاني) حول البحرين في ١٩٩٥/٦/٥ قدم كل من اللورد ايفــبوري واللورد ديفس وجهة نظرهما عن الأحداث في البحرين وبالذات إبــراز المطــالب الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مع إبراز معاناة الشــعب البحريني وفئاته وقواه من السياسات الحكومية البحرينية والمسئولة عــن كثير من التجاوزات بما في ذلك القتل أو الوفاة في السجون أو اعتقال النســاء والمحاكمــات غيــر القانونية وغير العادلة والإشارة إلى ملاحظات مــنظمة العفــو الدولية وتقاريرها في تلك المسائل وعدم السماح لها بزيارة الــبحرين. وقــد طــالب كل من ايفبوري وديفس (**Avebury و Davis**) الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة البحرينية، في عدة قضايا أهمها، الــتأكيد عــلى حصــول "محاكمات عادلة " للموقفين البحرينيين مع وجود مراقــبين دوليين والسماح إلى منظمة العفو الدولية بزيارة البحرين، والتأكيد عــلى القــانون، مع الإشارة إلى الازدواجية في موقف الحكومة البريطانية (الحزب الحاكم - المحافظين آنذاك) من عدم الثبات في أسلوبها فيما يتعلق بالــتعامل مــع البحريــنيين مقارنة بما تنادي به الحكومة البريطانية بإقامة الديمقراطية في مناطق أخرى[٤٠].

ومما أثاره اللورد ايفبوري (Avebury)، بعد أن شرح الحالة البحرينية وخاصة موقف الحكومة البحرينية من انتهاك حقوق الإنسان، هو الإشارة إلى مسألة التعذيب في البحرين وما يتصل بدور بريطانيا في هذا الصدد من خلال المسؤول عن جهاز الأمن البريطاني المدعو أيان هندرسون (Ian Henderson)، حيث قال "ويتعرض الموقفون إلى تعذيب بشكل روتيني . . . والأشد صدمة في كل نظام التعذيب والقتل والاعتقال العشوائي هو أن الرجل الذي يترأسه " أيان هندرسون" هو مواطن بريطاني . ويبدو أن السيد هوغ (Douglas Hogg) ((وكيل وزير الدولة لشؤون الشرق الوسط والخليج آنذاك)) يعتقد أن هذه القضية لها تبعات قليلة. ولكنها بالنسبة للضحايا وأقربائهم، تعني تواطؤا بريطانيا في جرائم قوات الأمن ...". وبعد أن أشار إلى لقاءات مع "هوغ" واستفسارات عن الموقف الحكومي من حقوق الإنسان ومسألة البعد الشيعي في الأزمة من منظور الحكومة البريطانية، لفت الانتباه إلى تناقض السياسات الرسمية الحكومية البريطانية وأقوال ممثليها تجاه المسألة الديمقراطية في البحرين والمواقف تجاه أطرافها (الحكم والمعارضة البحرينية)، حيث قال: "أن وزارة الخارجية على استعداد لان تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأماكن الأخرى من العالم. البارونة المحترمة تحدثت لصالح حقوق الإنسان في نيجريا. والحكومة تعبر عن رأيها بجدية حول حقوق الإنسان في بورما والعراق، ويطالبون بعودة الديمقراطية في هذه البلدان ولإنهاء حالة الاعتقال والتعذيب والانتهاكات الأخرى. ولأسباب يمكن فهمها ولكنها غير مشرفة فأنهم يلجأون إلى استخدام مستوى مختلف عندما يتعلق الأمر بالبحرين، إذا يمتنعون عن النقد ويقولون بالحوار "بالهمس ومن وراء الستار"، وانتهي إلى القول "ومن الواضح تماماً انه بعد ستة أشهر من الاضطرابات فان المطالب

المتواضـــعة لأصـــحاب العرائض، التي كان يمكن أن يقبلها الملكان تشارلز الأول ولويـــس الســـادس عشر لابد أن يقبلها الأمير، فإما أن تحثه بريطانيا عـــلى الدخـــول في حوار مع المعارضة بهدف القيام بإصلاحات ديمقراطية سليمة وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، أو أننا نستطيع الصمت وبذلك نشجع الأسـلوب الرجعي المحافظ والمشابه لليوربدنين الذين حكموا نابولي، أيهما نشجع؟"(٤١).

وفـــي السياق نفسه، فان اللورد "كلنتون ديفس" **(Clinton Davis)** وبعـــد أن شـــدد على ما يطرحه زميلة اللورد "ايفبوري" **(Avebury)** عن الـــبحرين ومطالـــبه الحكومـــة الـــبريطانية بالرد الإيجابي على التساؤلات والاتهامـــات التي أثارها اللورد وبعد أن أعاد التأكيد على مشاكل الاعتقالات والمضـــايقات والمحاكمـــات غيـــر العادلة وكذلك المعاملات غير الإنسانية (الحـــرمان مـــن العناية الطبية)، طالب الحكومة البريطانية بالقول: " ... أتمـــنى أن تقـــول الحكومـــة الليلة على الأقل أنها سوف تستخدم تأثيرها مع حكومـــة صـــديقة فـــي إقـــناعها ..." بالسماح لمراقبين مستقلين لحضور المحاكمـــات، وانـــتهى إلى القـــول، بعد أن شدد على التفريق بين مرتكبي الجـــرائم وبيـــن المعارضـــين المطالبين بالديمقراطية: "وبصورة عامة فان الحالـــة الـــتي أقدمها من هذه المقاعد (أي مقاعد المعارضة البريطانية) تفيد بمـــا يلي: اعتقد أن احترام حقوق الإنسان لا يكون بالضرورة معادياً للحقوق الأساســية لدولة تريد أن تحمي نفسها. وفي الواقع فان مصلحة الحكومة في ممارسة نشاطها أن تمنح السجناء حق التمثيل المناسب والقضاء العادل وان لا تمـــارس انـــتهاكات في هذه الحالات. لقد سمعت البارونة قبل بضعة أيام تقـــول أن عـــلى الشعب أن يتصرف حسب القانون.طبعاً هذا صحيح عندما يوجد قانون بالإمكان فرضه بطريقة مناسبة وديمقراطية. لكن هذا لا ينطبق

عـــندما لا يكـــون هـــناك قـــانون أو تكون هناك إساءة تامة له من قبل أي حكومـــة، خصوصـــاً تلك التي لم تنتخب بحرية... اعتقد انه يصبح إلزامياً عـــلى الســـلطات البحريـــنية أن تقول بصراحة أنها عازمة على إقامة حكم القـــانون، إذا لـــم يقبلوا ذلك، والتأكيد من أن حكم القانون سوف يحترم، فإن من المؤكد كحكومة وبلد، لا بد أن نرفع أصواتنا كما فعلنا في أماكن أخرى للـــتأكد مـــن أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية تبقى محترمة. وإذا لم نفعل ذلك فإننا لم نقم بواجبنا تجاه أصدقائنا"[٤٢] .

وإذا كـــانت تـــلك مواقـــف عناصـــر مـــن القوى السياسية البريطانية (المعارضـــة البرلمانية البريطانية من حزب العمال والاحرار)، والتي تبدي تعاطفـــاً مـــع المعارضـــة البحريـــنية ومطالبـــتها الدستورية والديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان وضد الانتهاكات من قبل الحكومة البحرينية في ذلك، ومطالبة حكومتهم ممثلة بوزارة الخارجية وبالعناصر السياسية من المحســـوبين عـــلى الحكومـــة فان ما يلاحظ على رد الحكومة ممثلاً بالسيد دوغلاس هوغ (**Douglas Hogg**) وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوســـط والخـــليج، أو البارونة السيدة "تشوكر أوف والاس" والتي تحدثت أمـــام مجلس اللوردات (الأعيان) البريطاني نيابة عن الحكومة البريطانية آنـــذاك (حزب المحافظين)، لا يرقى أبداً إلى الحد الأدنى من المطالب التي تقـــدم بها كل من اللورد ايفبوري (**Avebury**) واللورد ديفيس (**Davis**) . ويمكن أن نلخص موقف الحكومة البريطانية (الحزب الحاكم – المحافظين) من خلال ما طرحته البارونة " تشوكر " في مناقشات مجلس اللوردات في ١٩٩٥/٦/٥ وكذلـــك ما وردت من إشارات إلى مناقشات في ١٩٩٥/٦/١٥ عن الوضع في البحرين في النقاط التالية[٤٣] :

١ ـ الدفـــاع عن حكومة البحرين من خلال الإشارة إلى التركيز على القـــلق حـــول ســـيادة البلد وقدرتها على الاستقرار في وجهه أعمال العنف، وكذلـــك التـــنويه بمجـــلس الشورى كخطوة صحيحة أقدمت عليها الحكومة البحرينية .

٢ ـ التـــلميح إلى اتصالات يمكن أن تجريها الحكومة البريطانية عن طـــريق سفيرها بالبحرين مع وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد آل خليفة لمناقشـــة عدة قضايا وردت في تساؤلات اللورد ين ايفبوري (**Avebury**) وديفـــس (**Davis**) وخاصـــة فيمـــا يتعلق بالمعتقلين من الأطفال ومسألة الاتصـــالات بأوليـــاء أمورهـــم. وكذلك الإشارة إلى اتصالات بين مجلس الشورى البحريني والبرلمان البريطاني .

٣ ـ الإشـــارة إلى أن الحكومة البريطانية تعمل على تشجيع الحكومة البحرينية بالاتصال مع منظمة العفو الدولية (مقرها لندن) .

٤ ـ الإشـــارة إلى التشـــجيع على "الحوار" بين الحكومة والمعارضة (زعامـــات الشـــيعة) ومـــن خـــلال ما أسمته بأسلوب "النصيحة" للحكومة البحرينية والإشارة إلى الاستمرار بإصدار بيانات عامة إذا كان ذلك مفيداً .

٥ ـ ومـــع أنهـــا أكـــدت على أن الحكومة البريطانية لا توافق على الاعـــتقال دون المحاكمـــات، فإنها أخذت تدافع عن الحكومة البحرينية وعن مساعيها في إطلاق عدد "كبير" بما في ذلك النساء .

٦ ـ عـــدم الاهتمام بتصرفات البريطاني "هندرسون" وان ذلك ليست مســـؤولية بريطانية فهو "ليس منا" كما قالت . ويبدو أن الحكومة البريطانية مـــن خلال تلك النقاط التي أثارتها البارونة "تشوكر" أمام مجلس اللوردات

البريطاني في ١٩٩٥/٦/٥، تميل إلى الوقوف مع الحكومة البحرينية أو عدم الرغبة في الضغط عليها .

ولعل الأكثر إثارة في تلك المواقف البريطانية أن البارونة شددت على إلقاء اللوم على المعارضة (والزعامات الشيعية) من مسألة العنف وعدم احترام القانون وفي الوقت ذاته تؤكد على انه وان، "كانت سياستنا دائماً هي العمل على تعزيز الحكومة الجيدة في اتجاه العالم"، فإنها تحرص على إيجاد مخرج لها في مسألة البحرين عندما تستدرك قائلة: "ولكن ذلك لا يعني أن علينا أن نحاول فرض نمطنا الديمقراطي تلقائياً على الدولة التي لها ثقافات مختلفة... ولا يمكننا فرض وجهة نظرنا على الآخرين، وكلنا نعتقد بضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع البلدان". ومع ذلك فان البارونة لم تحدد تلك الأسس التي تقوم عليها فكرة احترام حقوق الإنسان، وأية حقوق إنسان؟، ولكنها أيضاً تربطها بمسألة سيادة القانون، وأي قانون؟ وعلى أي أساس؟، ولكن حتى سيادة القانون تتستر وراء مسألة استقرار البلد بغض النظر عن الإجراءات المستخدمة ضد الناس وحقوقهم .

وفي سياق ذلك وفي مستوى يبدو على غاية من الأهمية، تشير البارونة "تشوكر"، إلى وجود المعارضة البحرينية ونشاطها في بريطانيا وتحاول أن تبيّن أن هناك من المعارضين الأجانب يستغلون وجودهم والقوانين البريطانية لينشطوا ضد بلادهم ويستخدمون الإسلام كستار للإرهاب وان الحكومة البريطانية لا توافق على ذلك لان ذلك ليس تهديدا لدولهم فقط وإنما يمثل تهديداً وحرجاً للغرب وبريطانيا تحديداً. وفي ذلك تقول البارونة "تشوكر": " احب التطرق إلى مسألة اعرف أنها تهم البحرين وهي مسألة المعارضين الأجانب في المملكة المتحدة. لعله يبدو غريباً

لحكومــات دول أخــرى، كمــا يــبدو غريباً لبعضنا أيضاً، أن معارضي حكومات أخرى يجدون طريقهم إلى لندن، ومن لندن يمارسون معارضتهم. نحــن لا نرحب بالأجانب الذين يخلون بقانوننا أو يتصرفون بطريقة مشينة، كمــا يفعــل بعض معارضي حكومات أجنبية. لدينا قوانين برلمانية عريقة وقانون أحوال شخصية. ولسنا دائماً في حرية للتعامل مع بعض من يسمون بالزائــرين من الخارج الذين لا يتصرفون حسب طريقتنا في التفكير. يجب أن لا يعــتقدوا أننا نوافق عليهم أو على نشاطاتهم. فالطرق التي يستغل بها اللاجئون الحريات المتوفرة في بريطانيا وإجراءات الاستئناف القانونية، هي مقــرفة حقــاً. الــبعض يســتخدم الإسلام كستار للإرهاب. كلنا نعرف أن الإرهــاب الــذي نشاهده يعتبر تهديداً للحكومات العربية بقدر ما هو تهديد للغرب، ولا علاقة له بالإسلام. فيما يخص المعارضين الأجانب في المملكة المــتحدة، احــب أن أقول أن بعضهم ممن هو هنا نود لو انه ليس هنا. وان الــبعض ممــن يســتغل وجوده هنا ليس لتخجيل بلدانهم فقط، بل يحاولون إخجالــنا أيضاً، ولا مرحبا بهم". وتواصل البارونة " تشوكر"، في ردها على مداخــلة مــن اللورد "ايفبوري" – بقوله انه لا يعلم عن لاجئين هنا أو انهم يخططــون لممارســة العنف وعلى الوزيرة أن تقدم ادلة في هذا الشأن –، قائــلة" ... أيها اللوردات، يريبني أن اللورد المحترم (تقصد اللورد ايفبوري) يفســر ملاحظــات عــن البعض على أنها وجهة نظرنا العامة. الأمر ليس كذلــك. واكــرر أن أولئك الذين يأتون هنا ويدعون، كما يفعل البعض، انهم يتصــرفون نيابــة عــن دول أخرى، والذين يشجعون الإرهاب بحق، فلا نرحب بهم. انهم القلة". ولكنها تستدرك وفي إشارة إلى المعارضة البحرينية وقياداتهــا في لندن، قائلة "ولكن القلة دائماً هم الذين يخيبون أمل المعارضة الصــحيحة، والذين يقللون من فرص الحوار للمعارضة في دولة كالبحرين

...". وتنتهي إلى القول – ماسكة العصا من الوسط وان كان بتحيّز واضح نحـو الحكومـة وضـد المعارضـة البحرينية – : "آخذين كل ما قيل في الاعتـبار، فان البحرين أحرزت في السنين الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال حقـوق الإنسـان. نشجع ونرحب بالمسيرة، ولكن هناك مجال للتحسين كما قـلت فـي ١٥ مايو. وفي الحقيقة فان الاضطرابات الأخيرة لم تساعد وان الحـالات التي ذكرها اللورد المحترم "ايفبوري" في رسائله وفي نقاش اليوم تسـبب قلقاً. كما قلت له، فنثير هذه الأمور، ولكن على خلاف دول أخرى، فـان الـبحرين تـبدي استعداداً حقيقياً للتحسين والاستماع. نحن عازمون، كأصدقاء جيدين للبحرين، على أن نكون قوة دفع لحقوق إنسان وحياة افضل لشـعب الـبحرين، كما ننوي تشجيع تطوير قوانين معقولة وعادلة، وهو ما يريده كل عضو في مجلسكم"(٤٤) .

هـذا التوجه بالانحياز تجاه الحكومة البحرينية، يتأكد لاحقاً، حيث تقوم الـبارونة لندا تشوكر (وزيرة الـدولة في مكتـب الخارجية والكومنولث) بالرد في ١٩٩٥/٧/٢١ على استفسارات اللورد ايفبوري (**Avebury**) عن حالة اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، مدافعة عن الحكومة البحرينية وفي إشـارة إلى بعـض الاتصـالات منها، قائله ["أن السلطات البحرينية ترغب التأكيد لكم بان الشيخ الجمري يعي على نحو كامل الأسباب المحددة لحبسه. اخـبرونا (تقصـد الحكومة البحرينية) بأنه اعتقل استناداً إلى القسم (١) من نظـام الحبس [وهو ما يفترض الإشارة إلى قانون إجراءات أمن الدولة لعام ١٩٧٤] والـذي يخضع لمراجعة قضائية منتظمة، وان تلك الحالة تعتبر من جانب الحكومة البحرينية أمر يتصل بدرجة عالية بالأمن الوطني"(٤٥).

هــذا الموقــف الرســمي لــلحكومة البريطانية والمنحاز إلى الحكومة البحرينية، وان امسك بعصا المعارضة من ناحية أخرى، سوف يزداد بهذا الــتوجه وخاصة بعد أحداث ١٩٩٥-١٩٩٦ وبالذات منذ أن أعلنت الحكومة البحريــنية عن اكتشاف مؤامرة تدبرها المعارضة البحرينية (الشيعية) وبدعم ايــراني وصــلة بحزب الله وتحت مسمى "حزب الله البحريني" في يونيو ١٩٩٦[٤٦]. ورغــم الاعــتقالات التي تمت في الفترة ما بين نهاية ١٩٩٥- وأوائــل ١٩٩٦وطالت عدداً من القيادات البارزة بما في ذلك الشيخ عبد الأمير الجمــري وآخــرين ورغــم تواصل بيانات وتقارير منظمات حقوق الإنسان ومــنها تحديــداً مــا يتصل بمنظمة العفو الدولية (مقرها لندن) [٤٧] وكذلك ما طرحتها وسائل الأعلام الصحفية البريطانية في تلك الفترة[٤٨]، فان الحكومة الــبريطانية وجــدت فــي تــلك "المؤامرة" مبرراً لمواصلة دعمها للحكومة البحريــنية وعــدم التجاوب مع مطالب المعارضة البحرينية داخلياً وخارجياً؛ فقــبيل زيارة للبحرين في الفترة ما بين ١٦-١٨ يونيو ١٩٩٦، لوزير الدولة الــبريطانية للشــؤون الخارجيــة (جيــرمي هانلي) أعلنت وزارة الخارجية الــبريطانية أن تــلك الــزيارة والتي ["تأتي في إطار التشاور والاتصالات المســتمرة مــع دول المــنطقة"] ســتتيح له ["فرصة للتأكيد مجدداً على دعم بــريطانيا الــبحرين فــي مواجهتها أي تهديدات خارجية، خاصة بعد إعلان الحكومة البحرينية اكتشاف مؤامرة ضدها مدعومة من إيران..."] [٤٩].

هــذا الموقــف الــبريطاني الرسمي من تفاعلات الحكم والمجتمع في الــبحرين داخلياً وخارجياً بقي بشكل عام كما هو ميالاً إلى مساندة الحكومة البحريــنية في الفترة منذ ١٩٩٧- وحتى الآن (٢٠٠٠) رغم استلام حزب العمــال لــلحكومة البريطانية منذ ١٩٩٧ فصاعدا، وكذلك رغم أن تفاعلات المجــتمع والدولــة والبحرين استمرت تشير إلى تواصل التوتر الاعتقالات

والأبعـــاد وان كانت بوتائر اقل من فترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وكما أشارت إلى ذلـــك تقـــارير منظـــمات حقوق الإنسان بمن فيها منظمة مراقبـــة حقوق الإنســـــان (HRW)، مقـــرها نيويورك، ومنظمة العفو الدولية[٥٠]. فوق هـــذا وذاك، أن مـــا أقدمـــت عليه الحكومة البريطانية من عدة خطوات في الفـــترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ يشير إلى محاولة الحكومة البريطانية العمالية، كما هـــي حالـــة الحكومة البريطانية المحافظة، وان بدرجة اقل، بالإمساك بعصا الحكومـــة والمعارضـــة مـــع ميل هنا أو هناك حسب مقتضيات المصلحة الـــبريطانية. لذلـــك يلاحـــظ مثلاً، أن زيارة ولي العهد البحريني في مارس ١٩٩٦، أتت أصلاً في محاولة من الحكومة البحرينية بإقناع أو التأثير على الحكومـــة الـــبريطانية بعـــدم منح المعارضة الذين أبعدتهم هي أصلاً حق اللجوء السياسي. ومع ذلك فان الحكومة البريطانية آنذاك وان لم تمنح أولئك حـــق الـــلجوء السياسي، إلا أنها أبقت عليهم. وفي المقابل كانت هناك، في الوقـــت نفســـه، صـــفقة أســـلحة توقـــع بين الحكومة البحرينية والحكومة الـــبريطانية، بعد تلك الزيارة للشيخ حمد آل خليفة، والتي سبقت مؤتمر شرم الشـــيخ مـــارس ١٩٩٦، بقليل وقال أن بريطانيا "أعربت مجدداً عن تأييدها للإجـــراءات الـــتي اتخذتها البحرين للحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية مكتســـباتها الحضـــارية"[٥١]، وأضـــاف قائلاً أن محادثاتنا مع وزير الدولة الـــبريطاني للقوات المسلحة (نيكولاس سيوفر): "كانت مفيدة ومثمرة، واتفقنا فـــي نطـــاق الاجـــتماعات السنوية للجنة العسكرية البحرينية - البريطانية المشـــتركة عـــلى أمـــور منها زيادة التمارين المشتركة وتطويرها وزيادة المقـــاعد المخصصـــة لمنتســـبي قوة الدفاع في الكليات والمعاهد العسكرية الـــبريطانية إضافة إلى تزويد قوة دفاع البحرين بمتطلباتها العسكرية"[٥٢]. في المقـــابل كانت الحكومة البحرينية تحاول من خلال تلك الزيارة ومن خلال تلك

الترتيـــبات والصفقات مع بريطانيا، أن تثير موضوع المعارضة البحرينية في لـــندن باعتـــبارهم إرهابيين حيث أفصح عن ذلك وزير الخارجية البحريني، لوســـائل الإعـــلام حيـــن قال: "إن الوفد أثار مع الجانب البريطاني قضية من يعتـــبرهم المحرضين على الإرهاب الذين يتخذون من لندن مركزاً لنشاطاتهم التي تضر بالعلاقات بين بريطانيا والبحرين، وترافق ذلك مع حملة مماثلة في الصـــحف الرســـمية في البحرين"، وأضاف الوزير ملمحاً إلى "إمكانية تضرر المصالح البريطانية من جراء ذلك. . . "[٥٣].

الحكومـــة البريطانية، في المقابل، وفي أثناء تلك الزيارة كانت قد اتخذت خطوات بعدم إبعاد أو طرد طالبي اللجوء السياسي في أربعة بلدان عربية هي (مصـــر، الجزائـــر، السعودية، البحرين)، بناءاً على قرار المحكمة البريطانية لـــلهجرة أو انســـجاماً معـــه آنذاك والمتمثل في رفضها لقرار وزير الداخلية البريطانية بأبعاد وطرد المعارض السعودي د. محمد المسعري[٥٤].

إضـــافة إلى ذلك، فان الحكومة البريطانية العمالية في الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ ســـوف تبقى على علاقة قوية مع الحكومة البحرينية ولكنها في نفس الوقت تتخذ من الأجرات المتعاطفة مع المعارضة البحرينية داخلياً وخارجياً بمـــا يـــدل على أهمية نظر الحكومة البريطانية لمسألة ورقة المعارضة - الحكم في البحرين وبما يعكس ثباتاً في السياسة الخارجية البريطانية في تلك المســـائل طالما أن المصالح البريطانية قد تستدعي أي طرف فيها. في هذا السياق، تقدم الحكومة البريطانية العمالية ممثلة بوزير خارجيتها روبين كوك (Robin Cook) عـــلى القـــول في ١٩٩٨/٢/٢٨ وأثناء لقاءه مع وزير الخارجيـــة البحريـــني وولـــي العهـــد، بأنها قد "أثارت مسألة الحوار بين الســـلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية " وكذلك التصريح عن طريق

الـــناطق الرسمي باسم الحكومة البريطانية، بالقول بأننا " ناقشنا مع السلطات البحريـــنية اســـتمرار اعـــتقال الشيخ الجمري دون توجيه تهمة له في عدة مناسبات، وطالبناهم بإطلاق سراح أو توجيه التهم لكل أولئك رهن الاعتقال . وســـوف نستمر بفعل ذلك"(٥٥). وبعد صدور حكم الإدانة من قبل السلطات البحريـــنية فـــي نوفمـــبر ١٩٩٧ غيابياً على عدد من المبعدين ومن بينهم الـــثلاثة المقيميـــن فـــي بريطانيا منذ يناير ١٩٩٥ حيث أبعدتهم السلطات البحرينية آنذاك، (وهم: على سلمان، وحمزة الديري، وحيدر الستري)، تقوم السلطات البريطانية، في يوليو ١٩٩٨ بمنحهم حق اللجوء السياسي والإقامة الدائمـــة في بريطانيا(٥٦) . بعيد هذا القرار وفي ٢٠٠٠/٩/١٧ يطالب وزير الداخـــلية البحريـــني فـــي زيارته لنظيره البريطاني "جاك سترو" (**Jack Straw**)، باعتقال خمسة من المعارضة البحرينيين المتواجدين في بريطانيا بمـــن فيهـــم أولـــئك الثلاثة، تطبيقا للقانون البريطاني الجديد ضد "الإرهاب والمؤامـــرة" والذي اقره البرلمان البريطاني آنذاك ضد المقيمين في بريطانيا والذيـــن يمارســـون أعمـــالاً أو مؤامرات من داخل بريطانيا وينفذونها في الخـــارج باعتـــبارها، ضمن سياق ذلك القانون، أعمالاً إجرامية إنما تمت في داخل بريطانيا(٥٧) .

وفـــي هذا السياق يلاحظ أن وزير الدولة للشؤون الخارجية والمسؤول عـــن الشرق الأوسط، "ديريك فاتشيت " (**Deric Fatechett**) في أغسطس ١٩٩٨ وبعيـــد مـــنح حـــق الـــلجوء السياسي للمعارضين البحرينيين في بـــريطانيا، يكـــتب للســـفارة البريطانية في البحرين مستفسرا من الحكومة البحريـــنية عن وفاة المدعو نوح خليل عبد الله النوح أثناء احتجازه. إضافة إلى ذلـــك وفي سياقه يقوم فاتشيت **Fatechett** بزيارة إلى المنامة في ١٤- ١٩٩٨/٩/١٥ (قـــبيل زيارة وزير الداخلية البحريني لبريطانيا، آنفة الذكر ،

ويقـــول بأنـــه قد شرح للسلطات البحرينية، الخطوات التي اتخذتها بريطانيا لتشـــديد القوانين "ضد أولئك الذين يتآمرون للقيام بجرائم في الخارج" وهو ما يقصــــد به المعارضين من البلدان العربية بما في ذلك من البحرين والمقيمين فـــي بـــريطانيا والذيـــن منحوا حق اللجوء السياسي و/ أو الإقامة. فوق هذا وذاك وفـــي محاولـــة لإقناع البحرينيين بعدم تسليم المعارضين، يقول انه لا توجد بين بريطانيا والبحرين اتفاقية لتسليم المطلوبين وان تلك المسألة ليست مطروحة على طاولة المفاوضات بين البحرين والبريطانيين[٥٨].

إضـــافة إلى ذلك، فان الحكومة البريطانية الحالية تنظر إلى المعارضة البحريـــنية عـــلى الأراضـــي البريطانية، على أنها معارضة معتدلة وذات مطـــالب معـــتدلة[٥٩]، عـــلى عكس موقف الحكومة البحرينية والتي تصفهم بالإرهـــابيين وســـبق أن طالبت باعتقالهم في أواخر ١٩٩٧، كما أشرنا إلى ذلـــك في حينه. في الوقت ذاته تقوم الحكومة البريطانية بالطلب من الحكومة البحرينية وعن طريق سفيرها في لندن، أن تدعو منظمة العفو الدولية أو ايه منظمة مماثلة للتحقق ومراقبة الوضع في البحرين عن قرب. وفي بداية عام ٢٠٠٠، تقـــوم الحكومـــة البريطانية باتخاذ إجراءات للتحقيق مع المدعو / أيـــان هندرســـون المواطن البريطاني والذي عمل في الفترة ١٩٦٦ – حتى تقـــاعده فـــي ١٩٩٧ نائباً للأمن العام البحريني ومديراً للأمن السياسي منذ مطلع التسعينات وحتى تقاعده ثم جمع لاحقاً منذ ١٩٩٣ فصاعدا ومع تقاعد الـــلواء بل (**J.S.Bell**) مدير الأمن العام البحريني (وهو الآخر بريطاني منذ ١٩٦٦) بين الأمن العام، والأمن السياسي وأداره التحقيقات مع المعتقلين في الـــبحرين أو المشـــتبه فيهم. وفيما يتعلق بالتحقيق مع أيان هند رسون فانه يطـــال دوره في التعذيب أثناء توليه عمله في البحرين منذ ١٩٦٦ – وحتى تقـــاعده ١٩٩٧[٦٠]. وجديـــر بالذكـــر أن الحكومة البريطانية السابقة (فترة

المحـــافظين)، كانت ترفض الحديث عن علاقة بريطانيا بالمدعو/ أيان هند رســـون، وقـــالت الـــبارونة " تشوكر" ممثلة للحكومة المحافظة في جلسة مجلس اللوردات، في ١٩٩٥/٦/٥، في ذلك ما نصه:

"... اللورد ايفبوري، علق على المدعو السيد / أيان هند رسون. بودي أن أوضح بدون لبس أن السيد هند رسون ليس ممثلاً لحكومة صاحبة الجلالة. ولا يمكن أن نتحمل مسؤولية كل مواطن بريطاني في الخارج؛ وما يعملـــه عـــلى مســـئوليته الشخصية. ولم يتم تعيينه في البحرين من قبلنا — وليس لنا أي غرض به. وحسب العبارة الشهيرة انه " ليس منا"[٦١] .

وتســـتمر الحكومة البريطانية باتخاذ أو تشجيع بعض الخطوات الداعمة للمعارضـــة البحريـــنية ومطالبها وذلك من خلال ترك المعارضة البحرينية المـــتواجدة عـــلى الأراضـــي البريطانية تمارس نشاطها وتحصين لعدد من قيادتهـــا بمـــنحهم حـــق الـــلجوء السياسي وكذلك بالإشارة إلى استفسارات واتصـــالات مـــع الحكومـــة البحرينية بشان تحسين أوضاع حقوق الإنسان والحـــوار مـــع المعارضة وكذلك بدعم مطالب منظمة العفو الدولية بزيارة الـــبحرين وكذلـــك باســـتمرارها بإصدار تقارير دورية عن اتهامات حقوق الإنســـان وتطـــورات المسألة البحرينية، بما في ذلك بيانها الأخير ٢١/١١/ ٢٠٠٠ والـــذي لازال يصـــف الحكومـــة البحرينية بعدم الالتزام بالمواثيق الدوليـــة التي وقعت عليها وخاصة المناهضة للتعذيب واستمرار الاعتقالات دون محاكمـــات بما في ذلك قيادات بارزة في المعارضة الشيعية، واستمرار حبســـها وكذلك بالتضييق على الحريات العامة بما في ذلك عدم السماح لعدد مـــن المعارضـــين البحريـــنيين بتشكيل منظمة بحرينية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان[٦٢].

تـــلك المواقـــف الـــبريطانية مـــن المعارضة وخاصة استمرار نشاط المعارضـــة البحرينية في لندن وكذلك استمرار منظمة العفو الدولية بإصدار تقاريـــر تؤيـــد وجهة النظر المعارضة وتندد بالانتهاكات البحرينية لحقوق الإنســـان لاشـــك تقـــلق الحكومة البحرينية ولكن ذلك القلق لم يصل إلى حد توتـــر قـــوي فـــي العلاقـــات البحريـــنية - البريطانية وهو ما يحتاج إلى الملاحظة والتدقيق .

ورغـــم ذلـــك التباين في المواقف تجاه تفاعلات الدولة - والمجتمع في الـــبحرين وخاصـــة المواقف من المعارضة ومطالبها داخلياً وخارجياً، فان العلاقات البريطانية - البحرينية يبدو أنها لم تتغير كثيراً عما قبل، بل ورغم الـــتغيرات في بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة العمال منذ قدومها في مارس ١٩٩٧، فان السياسة البريطانية تجاه البحرين تبدو على الجملة "غير ناقدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان"[٦٣] .

الحكومـــة الـــبريطانية ســـواء في عهد المحافظين أم العمال تبقى على علاقـــات قويـــة مع الحكم البحريني وذلك على ما يبدو انطلاقاً من مصالح اســـتراتيجية واقتصادية وأدوار يمكن أن تلعبها البحرين أو تحققها لبريطانيا. ويفيـــد الـــتذكير بان البحرين وبريطانيا عقدت صفقة أسلحة وتدريب خبراء ١٩٩٦ أثـــناء زيـــارة ولى العهـــد البحريني آنذاك الشيخ حمد آل خليفة[٦٤]. كذلـــك تـــلعب الـــبحرين مـــنذ مـــا قبل الاستقلال وحتى الآن دوراً مهماً للاســـتراتيجية الغـــربية بما في ذلك البريطانية، حيث التسهيلات العسكرية والاتفاقيات الأمنية الموقعة والمستمرة مع البحرين، وكذلك ما قدمته البحرين فـــي ذلـــك وأثـــناء أزمة الخليج الثانية، وخاصة باستخدام مطاراتها من قبل القـــوات الأمـــريكية والـــبريطانية العامـــلة في الخليج وما بعد الأزمة في

الضربات الجوية ضد العراق بما في ذلك تلك التي وقعت في عام ١٩٩٨، ((كذلـــك يمكـــن ملاحظـــة الأهمية الاستراتيجية للبحرين – كما هي دول الخـــليج الأخـــرى وخاصـــة الكويت والسعودية وقطر والإمارات وعمان، إضـــافة إلى مصـــر والأردن _ لكل من أمريكا و بريطانيا في العدوان الأمـــريكي الأخير على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ م، وما نجم عنه مـــن إســـقاط النظام السياسي والحكومة العراقية وقيادة الرئيس صدام حسين ومـــا ترتب عليه من احتلال أمريكي بريطاني للعراق وهو ما افصح عن خـــلل بيـــن الشعوب العربية وحكامها سواء تعلق الأمر بالعراق أم بكل البـــلدان العـــربية)). إن هذه السلوكيات الرسمية البحرينية، كما هي العربية الأخـــرى، تتناقض مع رغبات شعبها من حيث ما تتخذه الحكومة البحرينية مـــن تصريحات تبدو متناقضة تؤكد على عدم استخدام أراضيها أو بأنها لا تـــرى خطـــورة مـــن العـــراق وفي تعارض مع الغرب وتحديدا بريطانيا وأمريكا.

ومـــع التحولات في السياسة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية وحتى نهاية التســـعينات فان الحكومة البريطانية وجدت في المواقف البحرينية من إيران اتســـاقا مع سياستها المناهضة لإيران. لذلك نرى انه في عام ١٩٩٦ عندما أعلـــنت البحرين عن اكتشاف مؤامرة إيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين، أعلـــنت الحكومـــة الـــبريطانية تأييدهـــا القوى للبحرين والإجراءات التي اتخذتهـــا[٦٥]. إضـــافة إلى ذلـــك فان الاتساق في السياسات البحرينية تجاه السياســـات الغـــربية كافة والأمريكية والبريطانية تحديدا وخاصة ما يجري فـــي المـــنطقة العـــربية من "تسويات" وترتيبات أمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهـــاب، تـــبدو مطلوبة ومرغوبة فيها . لذلك فقد شاركت البحرين ممثلة بولـــي عهدهـــا آنـــذاك الشيخ حمد آل خليفة بمؤتمر شرم الشيخ في مارس

١٩٩٦ ومحاولـــة الربط بين الإرهاب عامة والمعارضة البحرينية باعتبارها ونشاطها تمثلان "إرهاباً " وهو ما بدا حتى للدول الغربية وبالذات الأمريكية والــبريطانية غريباً إذا أنها لم تناقش في ذلك المؤتمر إلا "الإرهاب العربي الإسلامي" ضد إسرائيل في فلسطين(٦٦). إضافة إلى ذلك كان ذلك الاجتماع فـــي شـــرم الشـــيخ ومن الزاوية الغربية بما فيها البريطانية مجالاً وإطاراً لتشـــجيع بعــض الدول العربية ومنها البحرين على اتخاذ بعض الخطوات لتشـــجيع "الكيـــان الصـــهيوني" ولدعـــم السياسات الغربية عامة في إطار الترتيـــبات الأمـــنية والاســـتراتيجية الاقتصادية في المنطقة، وهو ما بدا انه تحقـــق جـــزئياً حيـــث حـــدث اتصـــال ســـريع بين الوفد البحريني والوفد "الصـــهيوني" ولكنه لم يتطور لاحقاً وذلك لربما لأسباب تتعلق بتغير عمليات التســـوية نتيجة للسياسات الصهيونية ذاتها ابتداء بعدوان نيسان ١٩٩٦ على لبـــنان ووصولاً إلى إخفاقات التسوية في واشنطن في يوليو ٢٠٠٠ وكذلك فـــي شـــرم الشيخ أكتوبر ٢٠٠٠ وما بعدها بما في ذلك اندلاع الانتفاضة الفلســـطينية مـــنذ ٢٠٠٠/٩/٢٨ واستمرار الممارسات العدوانية الصهيونية على الأرض والشعب والمقدسات الفلسطينية العربية.

الحكومـــة البحرينية في المقابل، ورغم عدم ارتياحها لنشاط المعارضة البحريـــنية فـــي لـــندن وإعطـــاء عدد من قياداتها حق اللجوء السياسي في أغســـطس ١٩٩٨م وكذلـــك لـــبعض الاتصالات والاستفسارات ومناقشات البرلمان البريطاني واستمرار منظمات الحقوق وخاصة منظمة العفو الدولية بإصـــدار الـــتقارير والبيانات والتي ليست بعيدة عن الحكومة البريطانية – وضـــد الحكومـــة البحرينية، إلا أن تلك المواقف لا تبدو أنها تشكل ضغطاً حقيقياً عليها من قبل الحكومة البريطانية. إن الحكومة البريطانية لازالت لها علاقات إستراتيجية أمنية واقتصادية متميزة مع الحكومة البحرينية ولم تلوح

الحكومــة الــبريطانية بقطعها أو استخدامها رغم أن البرلمان الأوروبي في سـبتمبر ١٩٩٧، اتخـذ قراراً يندد بالحكومة البحرينية في مجال انتهاكات حقـوق الإنسـان ويطالـبها بإعـادة الديمقراطية الانتخابية، وكذلك يطالب أعضـاءه الخمسـة عشـر بالـتوقف عن دعم الحكومة البحرينية أمنياً أو بالسلاح ما لم تتحقق الأوضاع الديمقراطية في البحرين(٦٧).

إن الحكومــة البريطانية تولي الأمن والاستقرار في البحرين والمنطقة أولويـة خاصـة، ولا زالـت بريطانيا كما هي الولايات المتحدة الأمريكية ملـتزمة بـأمن البحرين وذلك باستمرار النظام الحاكم في البحرين وبغض الـنظر عـن المسألة الديمقراطية. بل أن الحكومة البريطانية بشكل عام لا تـرغب بـتحولات ديمقراطية حقيقية في دول منطقة الخليج كافة والبحرين واحـدة منها، وترى أن مجالس الشورى تمثل نقلة نوعية تتماشى وحاجات ظـروف تـلك البـلدان. في ذلك تقول "أيما نيكولسون" رئيس المجموعة الـبرلمانية – البريطانية – العمانية وعضو حزب المحافظين، وأثناء زيارة لهـا إلى "عمـان"، "إن عملية التطور نحو الديمقراطية السياسية في منطقة الخـليج يجـب أن تـتم ببطء" . وفي محاولة للمقارنة بين التطور التاريخي لـلديمقراطية الـبريطانية ومـا يتطلـبه الوضـع فـي الخليج، قالت "أيما نيكلولسـون": (وهـي تـرأس وفد من المحافظين والعمال) " أن برلماناً منتخبا كامل الصلاحيات في مواجهة الحكومة لابد أن ينمو ببطء في منطقة الخـليج حـتى يسـتطيع أن يـنمو بشكل صحيح، مشيرة إلى أن البرلمان الـبريطاني نما على مدى ٨٠٠ عام ورغم ذلك فان هناك جوانب عدم كمال عديـدة فيـه بدليل التعديلات التي أدخلت أخيراً على بعض أنماط التصويت وغيرها . . . "(٦٨) .

فـــي السياق ذاته وفي نفس العام وأمام مجلس اللوردات البريطاني قالت الـــبارونة "تشـــوكر أوف ولاس" (المحافظـــة) كلاماً مشابهاً عندما ذكرت المناقشـــين قائلة ؛ انه " في حالة دول الخليج لقد أوضحنا دائماً الأهمية التي نوليها للشورى. لقد كان قيام مجلس الشورى في البحرين خطوة في الطريق الصحيح . نتمنى أن نرى تطويراً وتوسيعاً لدور هذا المجلس . . ."(٦٩) .

عـــليه فإننا أمام خطابين بريطانيين، الأول للحكومة والأخر للمعارضة ومناصـــريه بمـــا في ذلك القوى الديمقراطية الأوروبية والبريطانية. إن ذلك الخطـــاب المـــزدوج لا يـــبدو انـــه متناقضاً في الذهنية الرسمية البريطانية وبغـــض الـــنظر عـــن الحـــزب الحـــاكم فـــي بريطانيا، ذلك أن المصالح الإســـتراتيجية والأمنية والسياسية بما فيها الصفقات والسياسات تجاه العراق وإيران وكذلك إسرائيل ومعها وفي سياقها المصالح النفطية والاقتصادية في المـــنطقة – والبحرين تعتبر واحدة منها رغم أنها ليست دولة بترولية كبيرة – هـــي الحاكمة الفاعلة في العلاقات مع الحكم في البحرين. في هذا الاتجاه نســـتذكر مـــا قالـــه وكيـــل وزير الخارجية البريطانية السيد "دوغـــلاس هـــوغ" (Douglas Hogg) في مقابلة له مع اللورد ايفبوري (Avebury) فـــي ١٩٩٥/٢/٢١، ذكرها الأخير قائلاً " عندما ذهبت في ٢١/ فبراير للقاء السيد "هوغ" حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، لم أوفق في الدخول معـــه في نقاش حول انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، ولقد قال بصراحة أن علاقتـــنا السياسة والاقتصادية مع هذا البلد جعلت من غير المناسب لنا إثارة قضايا تفصيلية معهم كما نفعل مع كثير من الدول الأخرى..." (٧٠) .

تـــلك المصـــالح السياسية والاقتصادية تفصح عنها بشكل اكثر وضوحاً الـــبارونة،" تشـــوكر أوف ولاس" عندما تقول في معرض ردودها على ما

ورد من مناقشات في مجلس اللوردات البريطاني ١٩٩٥/٦/٥، ما نصه: "ربما أبدأ بالقول أننا يجب أن لا يغيب عن بالنا حقيقة أن البحرين كانت صديقة جيداً وقريباً من المملكة المتحدة. وفي الواقع، يجب أن لا يغيب عن بالنا القضايا الكثيرة التي أثيرت في النقاش هذه الليلة وكذلك على مدى فترة طويلة، خصوصاً خلال الشهور الستة الماضية . فقد لعبت البحرين دوراً مهماً في ١٩٩٠-١٩٩١ وكذلك في العام الماضي (تقصد ١٩٩٤) عندما هدد العراق أمن منطقة الشرق الأوسط، والبحرين شريك تجاري مهم للمملكة المتحدة. وهناك اكثر من سبعة آلاف بريطاني يقيمون بارتياح وفي أمان في البحرين . . . "[٧١] .

وأما في الأبعاد الإيرانية للمسألة البحرينية والتخوف من النموذج الإيراني من خلال المسار الديمقراطي في حالة إقراره، فان السياسة البريطانية يبدو أن لها تحفظاتها تجاه ذلك التحول الديمقراطي – إذا كان ذلك سوف يأتي بمثل هذا النموذج الإيراني خاصة وان ٦٠-٧٠% من سكان البحرين هم من الشيعة وبالتالي فان إقرار الانتخابات والديمقراطية بشكلها الصحيح يعني وصول الشيعة للحكم والبرلمان على شكل أغلبية من مواجهة أقلية سنية مهمشة. وقبل إعلان المؤامرة الإيرانية لقلب النظام الحاكم في البحرين في يونيو ١٩٩٦ وهي ما وجدت فيها الحكومة البريطانية متنفساً لها في دعمها للحكم البحريني في وجه المعارضة البحرينية، فان الموقف البريطاني من الهاجس الإيراني في المسألة البحرينية وعلى امتداد المسار الديمقراطي (وليس الانقلاب)، قد أشار اليه اللورد ايفبوري "**Avebury**" في مداخلات في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني ١٩٩٥/٦/٥، حيث يبدو انه توجها عاماً لدى المتداخلين، حيث قال: "سبعون في المائة من سكان البحرين هم من الشيعة وثلاثون بالمائة

مـــن الســـنة، وهو مذهب عائلة آل خليفة الحاكمة. وهناك اتجاه يفترض أن الشـــيعة أصوليين راديكاليون خطرون، أو حتى طابور إيراني خامس. ولقد ســمعت شـــيئا مـــن ذلك من الوزير صباح هذا اليوم (يقصد وكيل وزارة الخارجيـــة، دوغـــلاس هـــوغ). إن غالبية الشيعة تريد دولة عربية مستقلة. وليـــس هـــناك مـــا يدعو للافتراض انهم غيروا رأيهم . إن قدراً اكبر من الديموقـــراطية ســـوف يعـــني بالـــتأكيد عدداً اقل من المناصب العليا التي تخصـــص إلـــي أفراد العائلة الحاكمة والسنة المحسوبين عليهم ، ولكنها لن تؤدي إلى نظام مشابه لما هو موجود في ايران..."(٧٢).

نصـــل إلى القـــول، إن تفـــاعلات الحكم والمجتمع في البحرين- وقد أوجـــدت حالة من المعارضة ومطالبها على المستوى الداخلي والخارجي - قـــد ولدت بعض التباين في المواقف البحرينية - البريطانية الرسمية ولكنها لـــم تحـــدث توترا يذكر بين البلدين، ذلك أن المصالح المتبادلة بين الدولتين مـــن حيـــث الأمـــن والحماية للنظام البحريني مقابل المصالح الإستراتيجية والسياســـية والأمـــنية الغربية (البريطانية والأمريكية) في البحرين والاتساق الرســـمي البحريـــني في السياسات العامة في المنطقة غربيا بما في ذلك في إطـــار السياســـات الأمـــريكية والتي تعتبر السياسات البريطانية امتدادا لها، وكذلـــك بعـــض المصلح الاقتصادية التجارية والاستثمارات، ضمن العوامل الـــتي أبقـــت على استمرار تلك العلاقة. ومع ذلك فأن بريطانيا في سياستها تجـــاه الحكـــم والمعارضـــة وبميل تجاه الحكومة، لا زالت تبقي دائما تلك الازدواجيـــة أمـــلا في استثمارها باتجاهات المصالح البريطانية. ومن هنا فـــان المعارضـــة سوف تبقى ورقة موجودة تدفع بها متى شاءت أو تقرب مـــنها فـــي حالـــة قدرتها على أحداث التغيير في البحرين أن سمحت بذلك المعطيـــات البحريـــنية المحلية والإقليمية والدولية. ومع ذلك فان التغيّرات

والإصـــلاحات الديمقــراطية الجديــدة في البحرين منذ ١٦-١٢-٢٠٠٠م فصاعدا، وخاصة السماح لجميع المبعدين بالعودة وإلغاء قانون أمن الدولة قــد وضـــع على ما يبدو حدا أمام بريطانيا لاستغلال المعارضة الخارجية والتي عادت كلها تقريبا إلى البحرين .

هوامش ومصادر الفصل الثاني

أولا: الموقف الاوروبي

٢٧ ــ من ضمن الاتصالات التي قام بها عدد من الشخصيات المعارضة البحرينية في الخارج فيما يلي،

أولاً ؛ "وفد لجان حقوق الإنسان في الخليج العربي في زيارة للبرلمان الأوروبي" الأمل # السنة الثانية ١٩٩٢ ص١٧-١٨ . ورغم أن الوفد يضم عناصر من الكويت والسعودية وعمان إلا أن وفد البحرين؛ كان يتمثل في لجنتين هي لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين. هذا وقد قدم الوفد مذكرة إلى البرلمان الأوروبي عن حقوق الإنسان في تلك البلدان، واجتمع مع رئيس لجنة الحقوق السيد / كوتس وكذلك رؤساء ولجان آخرين". هذا وقد "أكد رؤساء اللجان والمجموعات أن مذكرة الوفد ستدرس بعناية ... حتى تصبح سياسة رسمية للسوق الأوروبية المشتركة ...". وعقد الوفد مؤتمراً صحفياً في مقر البرلمان الأوروبي، وعقد مؤتمر صحفياً آخر في مقر السوق الأوروبية المشتركة في باريس، والتقى بممثل السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية ومسؤول الشرق الأوسط في لجنة العفو الفرنسية. كما التقى بالسيد / فوكس مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الفرنسي" . المصدر نفسه، ص١٧ .

ثانياً : "وفد المعارضة الوطنية والإسلامية البحرينية في جولة أوروبية " الأمل # ١٤ (ديسمبر / ١٩٩٣) ص ٨ –١٠ . وفد قام الوفد (٢٤ – ٢٦ /١١/١٩٩٢) بمقابلة عدد من القوى السياسية (الاشتراكية/ والليبرالية/ والخضر) في البرلمان الأوروبي، والتقى كذلك مفوض السوق كلود سيشون ومدير دائرة الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية في٢٦/١١-٣/١٢/١٩٩٢) والتقى كذلك في باريس مع السيد / جورج حاج نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية وكذلك السيد / بيير دي لافرانس (مدير إدارة الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية) وأجرى الوفد مقابلات ولقاءات صحفية مع السلوموند واللوموند – دبلوماتيك وليبراسيون وإذاعة فرنسا العالمية. كما قام الوفد بزيارة إلى بريطانيا في الفترة ما بين ٨-١٣/١٢/١٩٩٢) وبدعوة من برلمانين بريطانيين، والتقى الوفد خلال زيارته بالسيد / جون مويلي رئيس برنامج الشرق الأوسط بمقر المركز الملكي للعلاقات الدولية) وكذلك بالباحثة الدكتورة روزماري هولس. ثم التقى الوفد بمنظمة العفو الدولية وفريقها المسؤول عن الخليج وهم (الباحثة جون ري، والباحث هاني مجلي) والتقى الوفد كذلك بالمركز الدولي ضد الرقابة (المادة ١٩) حيث اصدر الأخير في ١٤/١٢ بياناً موضحاً الخروقات المفضوحة لحقوق الإنسان في البحرين ومطالبا بوضع حد لذلك ... الخ . كما التقي الوفد، في إذاعة لندن، بالسيد روجر هاردي المختص بشؤون المنطقة، والذي سبق وان قدم برنامجاً خاصاً تناول فيه مشكلة خرق حقوق الإنسان في البحرين وكان من المقرر أن يعد برنامجاً عن الأوضاع السياسية في البحرين مباشرة. والتقي الوفد عدداً من الصحفيين حيث تم أجراء عدد من المقابلات معهم قام بها (السيد إدوارد مورتاير من صحيفة الفايننشال تايمز، ومن الجارديان الصحفية كاثى ايفانس والتي أبعدت من البحرين ٣ مرات بسبب تحقيقاتها عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين . . . وآخرين . هذا وقد كتبت الصحفية كاثى ايفانس مقالة صحفية تزامنت مع إصدار أمير البحرين أقامه مجلس الشورى المعين، وصنفت فيه الخطوة بأنها مثل " الجمل الذي تمخض فارا" والتقي الوفد مع الصحفية الدكتورة هيلي جراهم من صحيفة الاوبزرفر والتي سبقت وان التقت بكبار المسؤولين البحرينيين . وكما التقى الوفد بالبروفسور فريد هاليداي المطلع على شؤون المنطقة، وشكر الوفد البروفسور ترتيبه زيارة الوفد ودعمه لنضال الشعب البحريني . كذلك التقي الوفد بالدكتور / أتول فيدي مستشار النائب اللبرالي المعروف ديفيد ستيل . . . .الخ . عن تلك المعلومات ؛ المصدر نفسه .

٢٨ ـــ ونتيجة لتلك الاتصالات والنشاطات للمعارضة البحرينية في الخليج في الخارج ولتفاعلات محور الدول – المجتمع داخلياً، فيلاحظ أن هناك تقارير وبيانات شبة دورية صادرة عن منظمات حقوق الإنسان وخاصة من منظمة العفو الدولية في لندن والتي أصدرت خاصة في ١٩٩٥ و

١٩٩٧ تقاريـــر مفصـــلة عن إحداث (١٩٩٤- ١٩٩٦)، وكذلك منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمـــريكية (مقـــرها نيويـــورك) والتي أيضا لها عدة إصدارات عن حقوق الإنسان في البحرين مثلاً ١٩٩٥ وكذلـــك ١٩٩٩ وكذلك لعام ٢٠٠٠ . انظر ما ورد في هذه الدراسة عن تلك التقارير، . وهـــناك بيانـــات صـــحفية ورســـائل عن قضايا الاعتقال والمحاكمات والتعذيب والأطفال والنساء والاعدامـــات طوال فترة ١٩٩٤ وحتى الآن من تلك المنظمتين ومنظمات حقوق أخرى مثل الفدرالية الدوليـــة لحقـــوق الإنسان والتي أصدرت في٢٥/١/١٩٩٦م بياناً تطالب بإطلاق سراح الجمري كما فعـــلت منظمة العفو الدولية في ٢٩/١/١٩٩٦ وكذلك بيانها ضد اعتقال الشملان في ٧/٢/١٩٩٦، وبيانـــات أخرى كثيرة متنوعة بتنوع وعدد الحالات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان أو بعض التشـــجيع تجـــاه الانفـــراجات. كذلك هناك بيانات وإصدارات ورسائل غالبها إدانة ضد الحكومة البحريـــنية ضـــد الاعـــتقالات والمحاكمات غير العادلة والأبعاد والتعذيب، بما في ذلك جمعية المحامين الـــبريطانين، وكذلـــك مـــنظمة محامون من اجل حقوق الإنسان والتي أصدرت أدانة ضد اعتقال الشملان، وكذلك أصدرت مؤسسة فرانس ليبرتي والتي ترأسها قرينه الرئيس متران، أدانه ضد اعتقال النســـاء البحرينيات. عن تلك البيانات وخاصة لأعوام ١٩٩٦ انظر ؛ الأمل# ٤٥ (٣/١٩٩٦)، ص ٣. ولمزيد عن تلك البيانات والتقارير وخاصة من منظمة العفو الدولية وكذلك مراقبة حقوق الإنسان يمكن زيارتهما على موقعهما على الشبكة العالمية

٢٩ ـــ انظر هامش # ٢٤ و خاصة هامش #٢٥.

٣٠ ـــ انظر مثلاً هامش # ٢٧ وخاصة فقرة (٠ ثانياً)

٣١ ـــ عـــن تفصـــيلات ذلك انظر ؛ "وفد المعارضة الوطنية والإسلامية البحرينيـــة في جولة أوروبية... " مصدر سابق ص ٨-٩

٣٢ ـــ المصدر نفسه،

٣٣ ـــ المصدر نفسه، ص٩ .

٣٤ ـــ عـــن رســـالة الـــنائب كين كوتس إلى أمير البحرين، انظر نصها في ؛ الأمل # ٢٣ (أكتوبر - نوفمبر) ١٩٩٣، ص٣ .

٣٥ ـــ في ذلك انظر؛ "اعتقال النساء يثير رد فعل واسع... تضامن مع المعتقلين" الأمل # ٤٥ (٣/١٩٩٦) ص٣ .

٣٦ ــ قـالت مصـادر المعارضة البحرينية في ١٩٩٧/٩/٢٠، أن القوات البحرينية الحكومية اصـطدمت مع مجموعة من البحرينيين تقدر بحوالي ١٠٠٠ شخص في مسيرة دينية في منطقة الدراز. ومـع ذلك فان الحكومة البحرينية تنكر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فيها . عن تلك وكذلك عن الموقف الأوروبي (الاتحاد) تجاه تلك المسالة، انظر ما يلي ؛ قناة الجزيرة (قطر) إنصات، نشرة أخبار الساعة ٤،٥ مساءاً (جر ينتش في السبت ١٩٩٧/٩/٢٠ .

ثانيا : الموقف البريطاني :

٣٧ ــ عـن موقف البحرين من بريطانيا ومسالة المبعدين في عام ١٩٩٥ ؛ ورد ذلك في ؛

Routine Abuse, Routine Denial ... HRW 1997, op. Cit. P. 54, Note # 183

وذلك نقلاً عن ؛

"Bahrain Anger and Islamists In U K " The Guardian, Jan.27.1995"

٣٨ ــ لاحظ مثلاً الاتصالات بين المحامي احمد الشملان (بالفاكس) واللورد ايفبوري Avebury في الفترة ما بين ٨-١٩٩٥/١/١٣ كما وردت في رسالة الأخير رداً على رسالة الشملان . وقد أرسلت رسالة Avebury إلى الشملان في ١/١٣/ ١٩٩٥ وحملت الرقم # p9513014.

٣٩ ــ انظر رسالة اللورد Avebury برقم p9513011 وتاريخ ١/١٣/ ١٩٩٥ إلى دوغلاس هوغ Douglas Hogg الوزير المسؤول عن شئون الخليج في مكـتب الخارجية والكومنولث . والذي فيها يشعره بحصوله على أرقام موثوق بها عن عدد المعتقلين وأرقامهم ووسائل التعذيب والإشارة إلى ما يجب عليه عمله مع أمير

البحرين في هذا الشأن وكذلك دور رجل المخابرات Ian Henderson والموقف منه .

٤٠ ـــ ورد ذلك في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني في ١٩٩٥/٤/٥ في الساعة ٧،٢٧ مساءاً - كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس (Hansard). ترجمة حركة أحرار البحرين، لندن (فاكس ٤٤١٧١٢٧٨٩٠٨٩+) .

٤١ ـــ المصدر نفسه .

٤٢ ـــ المصدر نفسه .

٤٣ ـــ المصدر نفسه .

٤٤ ـــ المصدر نفسه .

٤٥ ـــ في الرسائل المتبادلة بين اللورد ايفبرى والبارونة لندا تشوكر في ٧/٢١/ ١٩٩٥، ورد ذلك في :

" Routine Abuse ...." Op.cit.,p.44, note # 61

٤٦ ـــ في أوائل أيام يونيو ١٩٩٦ أعلنت الحكومة البحرينية اكتشاف شبكة مؤامرة تقودها المعارضة البحرينية مدعومة من إيران تحت مسمى "الجناح العسكري لحزب الله البحريني" . وفي ١٩٩٦/٦/٥ بث السلطات البحرينية على التلفزيون ما تقول انه اعترافات المشاركين في تلك المؤامرة وانهم أدلوا باعترافاتهم بما في ذلك الإشارة إلى زعامات الشيعة البحرينية المعارضة (الشيخ الجمري) . عن تفصيلات تلك المؤامرة ؛ انظر التالي ؛ وزير الداخلية البحريني لـ " الحياة : جاهزون للتصدي لما يهدد أمننا " الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٩٩٦/٦/١٤، ص٤ ؛ " المنامة تبث اعترافات الموقفين ... دبلوماسي ايراني في دمشق متورط بالمؤامرة " الحياة # ١٢١٥٥ في ١/٢٠/ ١٤١٧هـ الموافق ١٩٩٦/٦/٦، ص١ ؛ " البحرين تسحب سفيرها من طهران وتخفض التمثيل الدبلوماسي : إحباط مخطط مدعوم من إيران لقلب نظام الحكم في البحرين بالقوة " عكاظ (السعودية) #١٠٨٨٨ في ١٤١٧/١/١٨هـ الموافق ٦/٤/ ١٩٩٦، ص١٣ . ومع ذلك فان منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (واشنطن) في

تقريـــرها عـــن البحرين ١٩٩٧، وهى لا تستبعد وجود مثل هذه المجموعة المعارضة البحرينية المرتبطة بحزب الله، فأنها ترى بأن الموجود من المعارضة البحرينية والمعروفة لا تحمـــل هذه التسمية، و لم يسبق صدور بيانات أو اتصالات تحمل اسم هذه المجموعة . وتقول بان ذلك المصطلح، إنما تستخدمه الحكومة البحرينية للإشارة حصريا إلى طيف القوى الشيعية المعارضة وبالذات إلى حركة أحرار البحرين الإسلامية . وتقول منظمة مراقـــبة حقوق الإنسان (واشنطن) أن السفير البحريني لدى واشنطن (عبد الغفار) وفي رســـالة وجههـــا للمنظمة، أكد على أن الشيخ الجمري والسبعة الآخرين قياديو المجموعـــة، والمعتقلون منذ اكثر من خمسة عشر شهرا (الكلام الآن في عام ١٩٩٧)، إنما "هم أعضاء قياديون لتلك المجموعة الإرهابية حزب الله - البحرين) وانهم مسئولون أساسا عن الإرهاب من العنف والتدمير "، في ذلك انظر؛

Routine Abuse, Routine Denial ..." Op. Cit., P.46, esp. note "
#80 ٤٧ ـــ عن بيان وتقارير منظمة العفو الدولية في تلك الفترة انظر مثلاً ؛

Amnesty International," Bahrain: A Human Rights Crisis" (AI Index: MDE 11/16/95), Sept. 1995; ——," Bahrain: Women and Children Subject to Increasing Abuse " (AI Index: MDE 11/8/96), July 1996; ——" Bahrain - Amnesty International Condemns First Execution In Nearly 20 Years (AI Index: MDE 11/08/96) 26 March, 1996; ——" Bahrain: Women and Children Are Subject to Arbitrary Arrest and Increasing Abuse (AI Index: MDE 11/21/96) 16/07/199؛—— " Bahrain: Amnesty International Appeals For Immediate Release of Prisoners of Conscience Following Mass Arrests. (AI Index: MDE 11/01/96) 29/01/1996.

٤٨ ـــ أوردت وســـائل الأعلام البريطانية المسموعة أو الصحفية عدة أخبار أو مقـــالات، وتقارير عن الأوضاع البحرينية في تلك الفترة ومنها على سبيل المثال وليس الحصـــر، أولا - الإذاعة البريطانية - القسم العربي، نشرة أخبار الساعة ٨ مساءا جر ينتش ١٩٩٦/١/١٠، (أ) أوردت خبراً عن اعتقال ثلاثة مواطنين اتهموا بالانفجارات بداية الشهر، وفي تقريرها بعد النشرة، مقابلة مع محمد المطوع (وزير الأعلام البحريني)

قـــال فيهـــا إن هؤلاء المعتقلين يسعون إلى زعزعة الأوضاع الاقتصادية والأمنية ولهم ارتـــباطات خارجيـــة دون تحديدهـــا ولكنه قال بأنهم اعترفوا بذلك ؛ (ب) الإذاعة البريطانية — القسم العربي، أخبار الساعة ٤ مساءاً (جرينتش من يوم ١٩٩٦/١/٢٣، ذكـــرت إن السلطات البحرينية أعلنت أنها سوف تقدم المعارضة الثمانية ومنهم الشيخ عـــبدالامير الجمري للمحاكمة بتهمه التحريض على الاضـــطرابات والشـــغب التي حدثـــت الأســـبوع الماضي (١٩٩٦/١) ؛ (ج) الإذاعة البريطانية – القسم العربي – إنصـــات؛ نشـــرة أخـــبار الساعة ٦ مساءاً (جرينتش) ١٩٩٦/١/٢٤، ذكرت "إن المعارضـــة البحريـــنية المـــتواجدة في بريطانيا (حركة الاحرار) إن السلطات البحرينية اعتقـــلت مالا يقل عن # ٢٠٠٠ شخصاً من الذين شاركوا في المظاهرات التي جرت الأسبوع الماضي – ونفت المعارضة البحرينية (الحركة) أية صلة خارجية (إيرانية) بتلك المظاهرات، رابطة ذلك بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية، وشددت على أعاده الحيـــاة الـــنيابية التي أوقفتها السلطات البحرينية في عام ١٩٧٥، وذكرت الإذاعة إن الســـلطات البحرينية نفت إن تكون اعتقلت اكثر من # ١٢٠ شخصاً. (د) الإذاعة البريطانية – القسم العربي – نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءاً جر ينتش ١٩٩٦/٢/١، ذكـــرت إن الســـلطات البحرينية أبعدت دبلوماسياً إيرانيا (سكرتير ثالث بالسفارة) بدعـــوى ممارســـة لأنشـــطة تـــتعارض مـــع مهمته ويبدو إن ذلك الأجراء له صلة بالاضـــطرابات التي حدثت بالبحرين خلال الأسابيع الماضية ؛ (هـــ) الإذاعة البريطانية — القســـم العـــربي، أخبار الساعة الخامسة مساءاً (جر ينتش) من يوم ١٩٩٦/٢/٣، ذكرت الإذاعة إن وزارة الداخلية البحرينية أعلنت عن وقوع أعمال شغب وحرائق في عـــدد من القرى الشيعية. هذا وقد تم اعتقال بمجموعة لا تقل عن # ٤٠ شخصاً ذات صـــله بتلك الأعمال . وقالت الإذاعة البريطانية، إن عدد المعتقلين منذ أحداث الشهر الماضـــي، يصـــل إلى حوالي # ٦٠٠ شخصاً فيما تقول منظمات حقوق الإنسان إن المعتقـــلين يتجاوزون # ٢٠٠٠ شخصاً ؛ (و) اللاذعة البريطانية (BBC) – القسم العـــربي، نشرة أخبار الساعة # ٤ مساءاً جر ينتش ١٩٩٦/٢/٨، ذكرت الإذاعة إن الســـلطات البحرينية أعلنت اليوم عن اعتقال المحامي الأستاذ احمد الشملان وذلك لما تزعم من دور له في المظاهرات الأخيرة حيث تقول إن لديها أدلة على تورطه في تلك الأعمال التخريبية. وذكرت الإذاعة إن السيد الشملان وهو من رموز المعارضة، يعتبر

مـــن المذهـــب السني وهو له توجه علماني. وسبق للشملان أن اعتقل في السبعينات والثمانيـــنات كمـــا كان أحد الموقعين على المذكرة التي تطالب بإعادة مجلس النواب المحلول . وقالت الإذاعة، إن مصادر المعارضة البحرينية في بريطانيا (لندن)، إن اعتقال السيد / الشملان يثبت إن دعوتها للإصلاح السياسي إنما يحظى بدعم من كل الفئات البحريـــنية وانـــه ليس قاصراً على الجماعات الشيعية فقط ؛ (ز) الإذاعة البريطانية – القســـم العـــربي، نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءاً جرينتش، ١٩٩٦/٢/١٢، قالت الإذاعـــة البريطانية إن الحركة الإسلامية البحرينية المعارضة طالبت التجار في البحرين بالـــتوقف عـــن العمل (الإضراب) نهاية رمضان احتجاجاً على ما وقع خلال العام، وإحيـــاء لذكرى من سقطوا قتلى على أيدي السلطات البحرينية، وذكرت الإذاعة إن المجموعـــات المعارضة البحرينية الأخرى ربما لا تشارك الحركة الإسلامية هذا الموقف، وذكـــرت الإذاعة إن تلك المعلومات نقلتها عن المعارضة البحرينية المقيمة في بريطانيا ؛ (ح) هيئة الإذاعة البريطانية – القسم العربي، نشرة أخبار وتقارير الساعة # ٤ صباحاً (جـــر ينتش) ١٩٩٦/٢/٢٢، قالت الإذاعة في تقرير بعد النشرة من أعداد (روجر هاردي) عن الاستقرار السياسي في منطقة الجزيرة والخليج العربي، إن الأسر الحاكمة التقـــليدية في منطقة الخليج العربي تواجه تحديات داخلية وخارجية ربما تتصل بحالة من عدم الاستقرار. ففي البحرين لازالت الاضطرابات بين الأغلبية الشيعية والسلطة السنية مســـتمرة منذ سنة. وفي السعودية فان التفجير الذي وقع في نوفمبر ١٩٩٥ وكذلك الأوضـــاع الصحية للملك فهد وظهور الجماعات الإسلامية المعارضة كلها تشير إلى حالـــة من التوجه نحو عدم الاستقرار . وفي حالة قطر فان التغيرات التي حدثت العام الماضـــي ثم محاولة الانقلاب وزعزعة الأمن فيها في ١٩٩٦/٢/١٩ تدل على صراعات داخـــلية كمـــا أشار التقرير إلى مصاعب جميع تلك الدول في عدم القدرة على حماية نفســـها تجاه الخارج وهو ما أوضحته أزمة الخليج الثانية، حيث اعتمدت تلك الأسرة الحاكمـــة عـــلى الغـــرب (أمريكا) وكانت قديماً وحتى الحرب العالمية الثانية وأواخر الســـتينات من القرن العشرين، في بعض الإمارات العربية، تعتمد على بريطانيا . ثانيا (الصحف البريطانية) ومما ورد فيها عن الأوضاع البحرينية في تلك الفترة انظر مثلاً ما يلي ؛

"Bahrain Anger and Islamists In U.K " The Guardian, January, 27, 1995; " Bahrain: Prince's: Police Strike Terror Into Opposition " The Independent, Feb. 19.1996;" Political execution Stokes unrest In Bahrain" The Times, March, 27، 1996; "Bahrain execution Sparks rioting" Financial Times, March, 27,1996, "Bahrain arrests 29 In Move to Foil Iran. Backed Coup, " The Times, June, 4,1996; " Crackdown On Shiites hurts Bahrain trade," The Guardian, June, 20, 1996; "Bahrain implicate Iran In TV Coup Confession" The Guardian, June, 6, 1996; "Saudi Feed U.S Mood For Iran reprisal" The Guardian, Dec. 12. 1996.

٤٩ ـــ عـــن تصـــريح وزارة الخارجية البريطانية قبل زيارة جيرمي هانلي وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، للبحرين (١٦-١٨/٦/١٩٩٦) والموقف من دعم الحكومـــة البحرينية في وجه ما سمي "بالمؤامرة الإيرانية"، ورد ذلك في ؛ "بريطانيا تجدد مساندتها البحرين ضد أي تهديد" الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٤/٦/١٩٩٦ ص ٤.

٥٠ ـــ من تلك التقارير (على سبيل المثال وليس الحصر) والتي تغطي تفاعلات الدولة والمجتمع والبحرين بين ١٩٩٧ وحتى أواخر ١٩٩٩، انظر ؛ ما يلي ؛

أ- " البـــحرين : التطورات في مجال حقوق الإنسان " في التقرير السنوي لمراقبة حقـــوق الإنسان عام ٢٠٠٠ (باللغة العربية) . من خلال موقع المنظمة على الشبكة العالمية. .

ب- منظمة العفو الدولية، تقرير العام ١٩٩٩ : البحرين .

وكذلـــك ؛ Amnesty International Report 2000– County Reports: (Bahrain)

كما هو على موقع المنظمة على الشبكة العالمية (الإنترنت) .

٥١ ـــ عن الموقف البريطاني كما ورد على لسان ولي العهد البحريني، انظر ؛ " ولي عهـــد البـــحرين : أمريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة واستقرارها " الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦ ص ٤ .

٥٢ ـــ المصدر نفسه .

٥٣ ـــ وردت تلك التصريحات البحرينية في " حول زيارة ولي العهد إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص ٧ .

٥٤ ـــ المصدر نفسه .

٥٥ ـــ في الموقف البريطاني من الحوار بين الحكومة والمعارضة، انظر ؛

Human Rights Watch World Report, 1999: " Bahrain: The Role Of the international Community "as Visited at www. HRW site, (29-9- 2000).

٥٦ ـــ المصدر نفسه .

٥٧ ـــ المصدر نفسه .

٥٨ ـــ المصدر نفسه .

٥٩ ـــ وصف المعارضة البحرينية في لندن بالاعتدال ورد ذلك في ؛

Bahrain : Human Right, Developments "in Human Rights Watch's 1998 . As visited at www. HRWSite, p1-5, esp.p.4 world Report.

٦٠ ـــ عـــن إعلان الحكومة (البريطانية) بداية التحقيق مع المدعو / أيان هند رســـون لدورة في مسألة التعذيب في البحرين، انظر ؛ بيان منظمة العفو الدولية حول تلك الخطوة وترحيبها بها .

انظر ؛

"United Kingdom : Amnesty International Welcome.." Op.cit.pp.1-3.

٦١ ـــ عـــن موقف الحكومة البريطانية من أيان هند رسون في السنوات السابقة وكمـــا هـــو في عام ١٩٩٥، انظر كلام " تشوكر " في ؛ مداولات مجلس اللوردات الـــبريطاني حـــول البحرين في ١٩٩٥/٦/٥ (كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس (Hansard) الساعة ٧,٢٧ مساءً، مصدر سابق .

٦٢ ـــ انظـــر البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية الأخير في ٢١/١١/٢٠٠٠م كما ورد في :

Bahrain: Amnesty International Concerns about Human rights Situation (AI Index: MDE 11/007/2000) 21/11/2000.

٦٣ ـــ ورد ذلك الوصف عن اعتدال المعارضة البحرينية في لندن في ؛

Bahraini Human Right, Development, "HRW, 1998, op. Cit., p.4.

٦٤ ـــ انظر هامش #٥١ و ٥٣.

٦٥ ـــ انظر هامش # ٤٩ .

٦٦ ـــ انظر هامش # ٥١ وكذلك #٥٣ . و كذلك يتكرر الاتساق البحريني الـــرسمي مـــع السياسات الغربية إجمالا بما في ذلك البريطانية والأمريكية على وجه التحديد في مؤتمر شرم الشيخ (يونيو ٢٠٠٣ م) حيث المشاركة البحرينية فيه مع الـــرئيس الأمـــريكي بوش في سياق المشاركة والموقف العربي (المصري، السعودي، الأردني، الـــبحريني، والفلســـطيني) مـــن المطالب الأمريكية بدعم خارطة الطريق، والوقـــوف ضد الإرهاب والعنف "الفلسطيني" والانتفاضة الفلسطينية بما في ذلك، وقـــف الدعم المالي العربي للمنظمات المسلحة الفلسطينية، وهو ما تم الإعلان عنه في نهايـــة المؤتمـــر. عن نتائج مؤتمر شرم الشيخ (٣-٤ / يونيو / ٢٠٠٣ م) وكذلك المواقـــف من التطبيع العربي مع إسرائيل ، انظر: "اختتام قمة شرم الشيخ وخلافات بشأن التطبيع: بوش يتعهد للعرب بتحقيق السلام و محاربة الإرهاب" الجزيرة . نت ، في ، الأربعـــاء ، ٤/٦/٢٠٠٣م، ص الوطـــن العربي؛ و كذلك انظر: "القمة العربية الأمـــريكية في شرم الشيخ " أتلبي بي سي اونلاين، ٤/٦/٢٠٠٣م . هذا وقد استغلت الحكومـــة الصـــهيونية ورئيسها السفاح شارون، تلك القمة وما تلاها من قمة العقبة الأردنيـــة باعتبارها مباركة عربية، للإجهاز على المقاومة والانتفاضة الفلسطينية وذلك بـــإطلاق سلسلة من العمليات والاغتيالات الإرهابية الصهيونية ضد القيادات المقاومة الفلسطينية وبالذات من حماس (محاولة اغتيال د. الرنتيسي وعناصر أخرى قيادية رغم

أنهـــا ذات صـــفة مدنية سياسية غير عسكرية) والجهاد الفلسطيني، ومع ذلك فان رد المقاومة الفلسطينية كان سريعا وذلك بالقيام بعملية استشهادية في القدس الغربية قتل عـــلى أثـــرها مـــا لا يقل عن # ١٦صهيونيا، ولا زالت الفترة المقبلة مفتوحة لتلك التوجهات طالما بقي الاحتلال و لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه غير منقوصة بمـــا في ذلـــك قيـــام الدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس العربية عاصمة لها وعودة اللاجئين .. الخ.

٦٧ ـــ عـــن بيـــان الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية في البحرين ومطالبته أعضـــاءه بعـــدم تقـــديم المساعدات الأمنية والسلاح إلى الحكومة البحرينية قبل إعادة الديمقراطية الانتخابية، انظر ؛

Bahrain: Human Rights Development "In HRW 1998, op. Cit, p.4.

وكذلك، قناة الجزيرة (قطر) نشرة أخبار الساعة ٤,٣٠ مساءاً جر ينتش ٢٠/ ١٩٩٧/٩.

٦٨ ـــ عن تصريحات أيما نيكولسون عن الديمقراطية في الخليج، ورد ذلك في ؛ " نائـــبة بريطانية : مجلس الشورى في عمان صيغة مناسبة للمشاركة السياسية " الحياة في ١٩٩٥/١١/٢٤، ص ٥ .

٦٩ ـــ ورد ذلك في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني حول البحرين، في ٥/ ١٩٩٥/٦ (كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس Hansard الساعة ٧,٢٧ مساءاً)، مصدر سابق .

٧٠ ـــ المصدر نفسه .

٧١ ـــ المصدر نفسه .

٧٢ ـــ المصدر نفسه .

الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية
والدولة والمجتمع والديمقراطية في البحرين
المواقف والسياسات والعوامل

الولايات المتحدة الأمريكية و الدولة والمجتمع والديمقراطية في البحرين

تفـــاعلات الدولة والمجتمع في البحرين خلال عقد التسعينات من القرن العشـــرين تعـــود في جزء منها إلى الأوضاع التي ولدها التواجد العسكري الغربي وبالذات الأمريكي المكثف منذ أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ /١٩٩١. ذلك إن الانكشاف الأمني لدول الخليج العربية وعدم قدرتها على الدفاع عن نفســـها قـــد ولـــد انـــتقادات متزايدة لطبيعة الدولة ومؤسساتها والحاجة إلى إصـــلاحها وخاصـــة فـــي إطارها السياسي والمشاركة السياسية وصناعة القرار. والبحرين في هذا السياق لا تخرج عن تلك القاعدة العامة وان كانت التفاعلات بين الدولة والمجتمع فيها ذات أبعاد تاريخية أعمق وذات تشعبات محـــلية اقتصادية واجتماعية تتصل بالعلاقات بين القوى الاجتماعية والسلطة في سياق الأغلبية والأقلية والحقوق والمسألة الديمقراطية .

مع بداية تحرك بعض القوى في المجتمع البحريني في بداية التسعينات نحو توليد حركة مطالب سياسية تمثلت بالعريضة الأولى ١٩٩٢ وما سبقها

١٩٩١ من نشاطات لذات الغاية كانت الولايات المتحدة حاضرة مراقبة لتلك الأوضاع وغير بعيدة عنها. في هذا السياق يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفارتها في البحرين (السكرتير الأول بالسفارة) تجري منذ أواخر ١٩٩١ اتصالات واسعة مع عدد من الصحفيين والمحاميين وأعضاء اللجنة العامة لعمال البحرين وكذلك أعضاء الجمعيات مستفسرة على ما يبدو عن موقف "الطبقة الوسطى" من مسألة الديمقراطية وحجم انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك اتصالات السفير الأمريكي مع رئيس الوزارة حول التحركات الشعبية[٧٣] .

ترافقت تلك الاتصالات للسفارة الأمريكية في البحرين مع عدد من المواطنين البحرينيين، مع صدور تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩١ بما في ذلك ما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان في البحرين. وفي ذلك التقرير هناك بعض الإشارات الانتقادية لحكومة البحرينية ولكنها تبقى عامة وليست تفصيلية، ويمكن إيجاز ذلك بما ورد أصلاً في التقرير والذي يتكون من صفحتين، بما يلي؛ يقول التقرير :

" . . . وتبقى الحريات المدنية مقيدة، وتبقى المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان حيث يحرم المواطنون من أي دور في اختيار وبقاء حكومتهم. وتستمر الاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإداري وغياب أي رقابة على السجون والمعتقلات وكذلك التقييدات على الحق في محاكمة علنية عادلة، وحرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل المنظمات وكذلك حقوق المرأة والعمال..."[٧٤] .

غير أن هذه الانتقادات والتي لا تبدو قوية على إيه حال، تترافق أيضاً وقيام الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١ بتوقيع اتفاقية للتعاون

العسكري[٧٥] مدتها عشر سنوات والتي تتيح فتح الطريق أمام تخزين العتاد الضروري هناك وتسهيل استخدامها في الأزمات في حالة الضرورة باعتبارها أحد مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في سياق ما سمي بسياسة ["المواقع الجاهزة سلفاً" وهي إنشاء مواقع في منطقة الخليج تزود بالوسائل والآليات "مثل الدبابات والطائرات والعتاد والمؤن والمواد الغذائية "حيث لا يبقى شيء سوى إرسال القوات في حالة نشوب إيه أزمة تؤدي إلى احتدام الصراع"] سواء باتجاه إيران أو العراق وفي إطار تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاههما أو تجاه العمليات العسكرية العدوانية المحتملة مستقبلا تجاههما وبأكثر احتمالية تجاه العراق[٧٦].

في عام ١٩٩٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيس وفدها (توم وليام شافينل) لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مارس ١٩٩٣م بتقديم مشروع رفع الرقابة الدولية عن حكومة البحرين التي فرضت عليها في فبراير ١٩٩٢ والذي تم التصويت لصالحه رغم توصية لجنة العمل المكلفة متابعة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. تلك الخطوة اعتبرتها المعارضة البحرينية بأنها تعني: "أن الاعتقاد باهتمام إدارة الرئيس بيل كلنتون بمسألة حقوق الإنسان في غير محله، وان هذه الإدارة مهتمة نحو سياسة اكثر صرامة ضد قوى التحرر والديمقراطية وخصوصاً في البلدان التي تخدم حكوماتها المصالح الأمريكية بدون تردد حتى لو كانت هذه الحكومات تنهج القمع كسياسة ثابتة مع رعاياها. وليس هناك، من وجهة نظر شعب البحرين، أي مبرر لتخفيف الضغط الدولي على حكومة تعمل بأحكام الطوارئ وتصر على إلغاء العمل بالدستور وتمنع رعاياها من العودة إلى بلادهم وتستمر في اعتقال الشباب بدون مبرر ... والأمريكيون اكثر الناس اطلاعاً على ما يجري في البحرين من اضطهاد الناس، فالسيد

تــوم وليــام المســؤول عــن مراقــبة حقوق الإنسان في البحرين من قبل الكونجرس يعلم جيداً ما يجري في البلاد هذه الأيام وهو يعبر عن امتعاضه مما يجري في البحرين لمن يلتقي بهم من مواطنين، ولا نعلم أين المشكلة ؟ فهــل السيد وليام لا يوافي الكونغرس بتقارير عن الوضع في البحرين على حقيقته، وكما يصفه هو لمن يلتقيه من المواطنين، أم أن إدارة البيت الابيض لا تــريد أن تســمع شيئاً عما يجري ولا تريد أن تعمل شيئاً لمنع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والخطوة الأمريكية في جنيف تؤكد لنا أن واشنطن لا تــرغب في حدوث أي تطور على الوضع الداخلي في منطقة الخليج وان مــن الأفضــل لها استمرار الوضع الراهن المتميز بالقمع السياسي وامتهان حقــوق الإنســان، وعدم وجود أي شكل من الحرية التي تسمح بالمشاركة الشعبية"[٧٧] .

ولعلــه من المثير للملاحظة أن ذلك المشروع الأمريكي برفع الرقابة الدوليــة عــن الحكومــة البحرينية في مجال حقوق الإنسان يتزامن تقريباً ومناقشات عن برنامج المساعدات الأمنية الأمريكية للبحرين والتي يبدو أنها أصــبحت هامة وجوهرية في إطار تواجدها العسكري والتجاوب البحريني الرســمي معهــا. وفــي هذا السياق، سياق المساعدات الأمنية والاقتصادية الأمــريكية للبحرين والمنطقة عموماً يقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (إدوارد دجيريجيان) أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بياناً بطلبات اعتماد لعام ١٩٩٤ كمساعدات خارجية (أمنية واقتصــادية) لــدول الشــرق الأوسط. ومما جاء في ذلك البيان وما يخص البحرين، إضافة إلى عمان، ما يلي :

"... سعياً إلى تحقيق الهدف الأوسع للولايات المتحدة وهو تقوية العلاقات الأمنية مع الحلفاء والأصدقاء في المناطق الاستراتيجية، من المهم أن نوفر الدعم "المتواضع" لعمان والبحرين ... أن برنامج مساعدات الأمن للبحرين [يعزز] المحافظة على استخدام البحرية الأمريكية لميناء البحرين ومرافقه القائمة على الشاطئ وضمان حرية الملاحة في الخليج ["الفارسي"] ودعم أمن واستقرار البلدان الصديقة في المنطقة . . ."(٧٨).

ومع تزايد التفاعلات بين المجتمع والدولة في البحرين في نهاية ١٩٩٤ وخاصة مع تنامي حركة المطالب السياسية للقوى والقيادات البارزة وكذلك التحرك الشعبي المرافق وردود الفعل الحكومية ثم اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات وما صاحبها من اعتقالات وعنف والتي استمرت حتى أوائل ١٩٩٥ ثم عودتها مجدداً في نهاية ١٩٩٥ وحتى يونيو ١٩٩٦، فان الموقف الأمريكي تجاه تلك التفاعلات يبدو على الجملة غير مبالياً بالمطالب السياسية والديمقراطية للقوى البحرينية واكثر ميلاً نحو دعم الموقف الحكومي البحريني وخاصة مع تبني ما سمى "بالمؤامرة الإيرانية" وحزب الله ــ البحرين ودورهما المزعوم في تلك الاضطرابات والاحتجاجات الشيعية .

ولعله من المفارقات التي يمكن رصدها في تلك الفترة وخاصة ١٩٩٥ انه بينما تلك الاحتجاجات قائمة، فان الإدارة الأمريكية – ورغم قيام ما لا يقل عن ثمانية عشر من أعضاء الكونجرس الأمريكي بإرسال رسالة موقعة إلى سفير البحرين في الولايات المتحدة حاثة الحكومة البحرينية ["للتمسك واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان"] وإشارتها إلى تقارير ["عن المنفيين قسراً والاعتقالات دون محاكمات وكذلك الوفيات تحت التعذيب"](٧٩) – تعزز من

علاقاتهـــا العسكرية مع البحرين وذلك مع تحول البحرين في عام ١٩٩٥ أن تكـــون القاعدة الرئيسة لعمليات الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية وما يرتـــبط بذلك من مرابطة وتواجد ما لا يقل عن خمسة عشر سفينة حربية في الموانـــي والشواطئ البحرينية ومحيطها وهو ما يعني تواجد اكثر من ١٥٠٠ عسكري أمريكي وتوابعهم في البحرين(٨٠) .

ومـــع بدايـــة عام ١٩٩٦ واستمرار التفاعلات بين المجتمع والدولة في البحرين، تعلق الإدارة الأمريكية عن طريق مساعد وزير الخارجية روبرت بللـــترو (Robert Pelletreau) بـــأن القلاقل في البحرين "حدثت بسبب مســـتوى البطالة المرتفع وكذلك ببعض القلاقل في التجمعات الشيعية. وتلك الـــتي دفعـــت بها إيران وعززتها على طول الخليج ["الفارسي"]... [قيادة البحرين] من وجهة نظري تتعامل معها بطريقه مسئولة تستحق دعمنا"(٨١) .

هـــذا الموقف الأمريكي المساند للحكومة البحرينية في وجه المعارضة يتصاعد مع مرور الوقت حتى مع استمرار تلك الأزمة العنيفة بين الحكومة والمعارضـــة الشيعية. في ٨ مارس ١٩٩٦ يقوم الشيخ حمد آل خليفة ولي العهـــد آنذاك بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية هادفاً كسب مزيد من الدعـــم الأمـــريكي لـــلموقف الحكومـــي البحريني. وباستثناء تصريح يتيم لســـكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي، والذي قال بان "الولايات المتحدة الأمـــريكية تشـــجع حواراً بين حكومة البحرين والمعارضة التي تنبذ العنف وأنها مستعدة للعب دور في هذا الشأن"(٨٢)، فان الإدارة الأمريكية ومسئوليها الذيـــن الـــتقوا ولى العهد البحريني في تلك الزيارة لم يناقشوا مسألة حقوق الإنســـان وانـــتهاكاتها والمسألة الديمقراطية في البحرين. يؤكد ذلك ما أعلنه الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز (Nicholas

Burns) حيــث قـــال أن حقــوق الإنسان لم تظهر وتثار في لقاء وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر مع ولى العهد البحريني، ولكنه استدرك قائلاً [" المســألة ظهــرت عدة مرات في علاقاتنا مع البحرين من خلال السفير ديفيد دانسوم والآخرين . . . "] (٨٣) .

تلك الزيارة والتي قام بها الشيخ حمد آل خليفة ولى العهد البحريني في مــارس ١٩٩٦، والتي كانت تهدف الى كسب ود واشنطن ودعمها للحكومة البحريــنية وهمــا ما أكد عليهما الشيخ حمد لاحقاً، أثمرت عن إبرام صفقة عســكرية مــع الولايــات المــتحدة تقــوم بموجبها الأخيرة بتسليم الحكومة البحريــنية فرقاطة بحرية ونظام دفاع ارض جو متقدم. يقول الشيخ حمد آل خــليفة عن تلك الزيارة وأهدافها ونتائجها بمقابلة مع صحيفة الحياة (لندن – السعودية) :

[" تــم الــتأكيد في اللقاءات مع كبار المسئولين السياسيين والعسكريين عــلى تقرير أسس الصداقة والتحالف بين البلدين الذين تربط بينهما علاقات مــبكرة مــن التعاون العملي الوثيق منذ اكثر من نصف قرن في مجال أمن الخــليج . . . لمسنا في مختلف الأوساط التنفيذية والتشريعية الأمريكية تفهم الولايــات المــتحدة الأمريكية لحكمة الإجراءات التي اتخذتها البحرين على أمنها ومكتسباتها حيال محاولات التخريب والعنف"] وأوضح الشيخ حمد أن "الاجــتماع مع وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري وكبار معاونيه في رئاسة الأركـــان وفـــي القيـــادة المركزية الأمريكية أسفر عن الاتفاق على تعزيز وســـائل التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين، وأكد الجانب الأمريكي عــلى ["أهميــة الدور الذي تضطلع به دولة البحرين في المساهمة بالحفاظ عــلى الأمــن والاســتقرار فـــي منطقة الخليج مع تقدير الولايات المتحدة

واعــتزازها بالعلاقات الوثيقة القائمة مع دولة البحرين من منطلق هذا الدور الحيوي"] وأضاف ["وجدنا كل الاستعداد والدعم من الجانب الأمريكي بهدف تعزيــز آفــاق التعاون العسكري بين البلدين ودعم قدرات وحدات قوة دفاع الــبحرين، وكفاءاتها من خلال تجهيزها احدث المعدات والأسلحة"] وقال إنه تأكيداً لذلك تم الاتفاق على:

(١) تــزويد سلاح البحرية الأميري البحريني بفرقاطة متطورة تعــزز قدراته القتالية.

(٢) حصــول قــوة دفــاع البحرين على منظومة دفاع جوي متطورة ستدخل الخدمة قريباً .

(٣) الاستمرار في التمارين المشتركة لمردودها الإيجابي مع تكثيف عمــل اللجــنة العســكرية الــتي ستعقد اجتماعها المقبل في دولة البحرين"][٨٤].

ذلــك التصــريح اليــتيم مــن الإدارة الأمريكية أثناء زيارة ولي العهد البحريــني والذي أدلى به سكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي وأشار فيه إلى رغــبة الإدارة الأمــريكية بتشــجيع الحــوار بيــن الحكومة البحرينية والمعارضــة التي تنبذ العنف، رأت فيه المعارضة البحرينية بعض الدلالات والتي يمكن كما ترى تبدو محاولة من الإدارة الأمريكية "كإشارة للمعارضة للــتقرب مــن الولايات المتحدة وتلويحاً للحكم في البحرين أن أمريكا تملك بيدهــا ورقــة المعارضة وبالتالي ابتزازها لمزيد من التنازلات عن السيادة الوطنية وهي على إيه حال مستباحة"[٨٥] .

إن نــتائج تــلك الــزيارة وخاصة فيما يتعلق بتوقيع الصفقة العسكرية والــتعاون العسكري وعدم إثارة مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية مع الوفد

البحريـــني تؤكد على ذلك التحليل والذي يعني بالنهاية بمقايضة تلك المبادئ بالتنســيق الأمـــني والاســتراتيجي وكذلـــك السياسي مقابل حصول الدعم الأمـــريكي الأمني والحماية للحكم وفي إغفال للمسألة الحقوقية والديمقراطية والمعارضـــة ومطالـــبها فـــي البحرين. تلك الغايات من المواقف الحكومية الأمـــريكية تجـــاه الحكـــم البحريـــني وفي عدم اهتمام بالمسألة الديمقراطية وانـــتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من رفعها كمبادئ للسياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في عهد كلنتون، تتأكد من حصول أمريكا ليس على عقد الصـــفقات والـــتواجد العســـكري فـــي البحرين، وإنما على الدعم البحريني للسياسات الأمريكية في المنطقة والذي تمثل بمشاركة البحرين بمؤتمر شرم الشيخ في مارس ١٩٩٦ والذي كانت الغاية منه إنقاذ الكيان الصهيوني وفي سياقه ومن اجله محاربة ومحاصرة ما سمي بـــ"الإرهاب العربي الإسلامي" فـــي فلســـطين وهو ما يعني حصار وتصفية الجهاد في فلسطين. ولعل من المـــثير لـــلملاحظة أن يحاول الشيخ حمد آل خليفة ولى العهد آنذاك ورئيس الوفـــد - والـــذي حضـــر للـــتو قادماً من الولايات المتحدة بعد زيارته لها ولـــبريطانيا فـــي نهاية فبراير وأوائل مارس وقبيل المؤتمر مباشرة وبعد أن ابـــرم صـــفقات أسلحة مع البلدين وخاصة مع أمريكا - أن يربط حضوره ومشـــاركته فـــي شرم الشيخ ١٩٩٦ على أساس مناهضة الإرهاب في كل مكـــان باعتـــبار أن ما يجري في فلسطين من عمليات استشهاد وجهاد ضد الكيـــان الصهيوني على أنها إرهاب يجب مقاتلته. في ذلك يقول الشيخ حمد آل خليفة: "وفي إشارة إلى مشاركته في قمة شرم الشيخ أن أحداث الإرهاب الأخيـــر في الشرق الأوسط والعالم [" أثبتت صحة موقف البحرين المبدئي والـــثابت من هذه الظاهرة الوبائية المهددة للسلم والاستقرار في كل مكان في

العـــالم، وأكدت أيضاً صحة ما نبهت إليه البحرين منذ البداية بشأن مخاطر التساهل مع ظاهرة كهذه وبأي شكل كان "] [٨٦] .

هــذا الموقــف البحريـــني (الحكم) المتناغم مع السياسات والاستراتيجية الأمــريكية فـــي المــنطقة بمـــا في ذلك منطقة الخليج سيجد مزيداً من الدعم الأمـــريكي له والمتزايد أصلا منذ أوائل ١٩٩٦ فصاعداً وحتى نهاية القرن. ففـــي مـــارس ١٩٩٦ يقـــوم الـــرئيس الســـابق بوش بزيارة للبحرين، والتي تتصـــادف وزيـــارة ولي العهد البحريني للولايات المتحدة، ويؤكد ممتدحاً علناً السلطات البحرينية لتعاملها مع الاحتجاجات وبحفظها للنظام وضمان بيئة آمنة لكـــل مواطـــن بحريـــني. تلك التصريحات للرئيس بوش ورغم انسجامها مع الـــتوجه الأمـــريكي العام، لا تخلو من أبعاد شخصية في علاقاته مع الحكومة البحريـــنية، ذلك أن ابن الرئيس بوش وحاكم ولاية تكساس والمرشح (الفائز -) برئاســـة الولايـــات المتحدة الأمريكية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، خدم في بدايـــة التسعينات في مجلس إدارة شركة هاركن للطاقة (**Harken Energy Corp**) وتلك الشركة فازت في عام ١٩٩٠ بعقد مع الحكومة البحرينية لحفر بعـــض الآبار عن النفط في مياهها الإقليمية رغم أن تلك الشركة لم يسبق لها من قبل أن قامت بحفر أية بئر في الأرض أو المياه[٨٧] .

ومـــع بدايـــة مـــايو ١٩٩٦ ونهايته والإشارات إلى تورط خارجي في الأزمـــة البحريـــنية الجارية آنذاك وصولاً إلى إعلان الحكومة البحرينية في أوائل ١٩٩٦ عن المؤامرة الإيرانية في تلك الأزمة، فان الإدارة الأمريكية ومســـئوليها يواصلون دعمهم للحكومة البحرينية بشكل متواصل؛ ففي بداية مـــايو ١٩٩٦ يعيد السيد / روبرت بلليترو **(Robert Pelletreau)** وكيل وزارة الخارجيـــة الأمـــريكية المســـاعد، في تصريح أمام مركز الصحافة

الأجنـــبي الـــتابع لوكالة الأعلام الأمريكية، القول أن المصاعب التي تواجه الـــبحرين [" تضـــرم نيرانها بعض الأحيان من إيران . . . نحن نعتقد بان الحكومـــة تتخذ خطوات للتعامل مع ذلك الوضع وان الحكومة تستحق الدعم مـــن جيرانها وأصدقاءها الآخرين وهي تحاول التعامل مع المشكلة الصعبة المتواصلة"](٨٨) . وفي نهاية مايو ١٩٩٦ يصرح رئيس الأركان الأمريكي ، الجنرال جون شاليكاشيفلي (**Gen. John Shalikashvili**) أثناء زيارته للـــبحرين بـــالقول [" أنـــنا ندعم جهود البحرين لضمان استقرارها، وكذلك نواصل اتهامنا لإيران بأنها تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة "] (٨٩) .

مـــع أوائـــل يونيو ١٩٩٦ ومع إعلان الحكومة البحرينية عن اكتشاف المؤامـــرة الإيرانية، يصل الدعم الأمريكي للحكومة البحرينية ذروته، وذلك مـــن خـــلال قيام الرئيس الأمريكي نفسه بيل كلنتون ببعث رسالة إلى أمير الـــبحرين الشيخ عيسى آل خليفة يؤكد فيها أن ["الولايات المتحدة الأمريكية تدعـــم بشكل كامل حكومتكم وسيادتكم وأمن الأراضي البحرينية"] ويمتدح فيهـــا خطـــوة الأمير بتوسيع عضوية المجلس الاستشاري المعين باعتبارها تعيـــد تـــأكيد ["الـــتزام حكومـــتكم تجـــاه التطور الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة السياسية "] (٩٠) .

وفـــي الثامن من أغسطس ١٩٩٦ وفي رده على سؤال من الكونجرس الأمـــريكي يعود تاريخه إلى ١٩٩٦/٦/٢١، عن مدى مصداقية الادعاءات البحرينية بالمسئولية الإيرانية في الاحتجاجات البحرينية، يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكية روبرت بلليترو (**Robert Pelletreau**) ما نصه ؛

["أن جـــذور المشـــكلة تبدو محلية وتتضمن رغبة في مشاركة سياسية موسعة ومزيد من الفرص والعمالة. إن تورط إيران في النشاطات الإرهابية

فـــي المـــنطقة معروف جداً. أن هناك دليلاً موثوقاً به بان مجموعة صغيرة مـــن النشطاء البحرينيين وبهدف محدد يتمثل في الإطاحة بالحكومة قد تلقت مســـاعدة وتدريـــب مـــن إيران. أن إيران معروفة بروابطها مع شخصيات معارضة من خلال سفارتها وكذلك مركز دراسات البحرين في قم "] [٩١] .

وفـــي يونيـــو ١٩٩٧ يقوم وزير الدفاع الأمريكي بزيارة للبحرين يسلم خلالهـــا أمير البحرين رسالة من "كلنتون" يدعوه فيها لزيارة واشنطن. ولكن وزيـــر الدفاع الأمريكي "وليام كوهن" **(William Cohen)** لم يعلق علناً، أثـــناء زيارته، على السياسات الأمنية الداخلية البحرينية وركز في ملاحظاته عـــلى التعاون العسكري البحريني مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخـــليج[٩٢]. وفـــي ســـبتمبر ١٩٩٧، وفـــي أثناء زيارتها للمملكة السعودية، صرحت وزيرة الخارجية الأمريـــكية "مادلـــين أولـــبرايت" (**Madeleine Albright**)، عـــلى الأوضـــاع الإيـــرانية بعـــد فوز خاتمي في الانتخابات الإيـــرانية، مركـــزة القـــول على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر بدعـــم كل من الإمارات والبحرين ضد الاستفزازات الإيرانية، ولكنها لم تذكر شـــيئاً عـــن حقوق الإنسان في أي من البلدين. وفي سبتمبر ١٩٩٧يعيد السفير الأمريكي المرشح لدى البحرين جوني يونج **(Johnny Young)** وأمام لجنة مجلس الشيوخ المكلفة بالتعيينات، اهتمام إدارة "كلنتون" الأمنية في البحرين قـــائلاً ["إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم على نحو كامل جهود البحرين لـــلمحافظة عـــلى النظام والاستقرار في وجه الانفجارات المتكررة للعنف"]. وباســـتثناء الإشـــارة إلى الصـــيغة الشكلية التبريرية، بان ذلك الهدف يجب متابعـــته والســـعي نحوه بطريقة متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فـــان الســـفير المرشـــح يتجنب الإشارة إلى أية إجراءات قمعية تحدث في البحرين[٩٣] .

وفـــي يونيو من عام ١٩٩٨ يقوم الشيخ عيسى بزيارة للولايات المتحدة ويلـــتقي فيهـــا كل من الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" ووزير الدفاع "وليام كوهـــن" ووزيـــرة الخارجية "مادلين اولبرايت"، ولكن الاجتماعات لم ترشح عـــن تصـــريحات أو مناقشـــات علنية حول انتهاكات حقوق الإنسان من الـــبحرين – و كـــل مـــا ظهر هو أن بعض المسئولين الأمريكيين ذكر لمـــنظمة مراقـــبة حقـــوق الإنســـان **(Human Rights Watch)** بأن اهـــتمامات محـــددة بحقـــوق الإنســـان قد أثيرت مع أمير البحرين ووزير الخارجيـــة على أعلى المستويات ولكن لم تقدم أية تفصيلات . ويقول أولئك المســـئولين الأمـــريكيين لمراقـــبة حقـــوق الإنسان، انه وبينما كانت حقوق الإنســـان في البحرين على جدول لقاءات السفارة الأمريكية في البحرين مع المسئولين الحكوميين البحرينيين، إلا أن طلبات أو قلق محدد نادر ما أثيرت قـــبل وفـــاة المدعو / نوح علي عبد الله النوح في الاعتقال وكذلك استمرار الاعتقال التعسفي الطويل وبدون تهمة للشيخ الجمري(٩٤).

وفـــي ٦ مـــارس ١٩٩٩يقـــوم وزير الدفاع الأمريكي بزيارة للبحرين ويجـــتمع مـــع أميـــرها الشيخ عيسى آل خليفة، والذي توفي في ذلك اليوم، واصـــفاً إيـــاه بأنه ["صديق قوي موالي للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً للـــبحرية الأمريكية"] ومضيفاً بان اهتمامه ورعايته ["لشعب البحرين جعله قـــائداً محبوباً مؤثراً "] . فوق هذا وذاك، وفي أعقاب الزيارة، تعلن وزارة الدفـــاع الأمـــريكية عن بيع نظام صاروخي جو ـــ جو بقيمة ١١٠ مليون دولار وعن إنشاء خط هاتفي خاص من اجل تسهيل الاتصال بين البنتاغون ووزارة الدفـــاع البحرينية. وفي سبتمبر ٢٩ من العام ١٩٩٩ توقع الولايات المـــتحدة الأمـــريكية مع البحرين اتفاقية للاستثمارات الثنائية، وهذه الاتفاقية تعتبر الأولى من نوعها بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة خليجية(٩٥) .

إن مجمـــل تـــلك الزيارات واللقاءات الأمريكية والبحرينية وسواء في الـــبحرين أو فـــي الولايات المتحدة الأمريكية لا تشير إلى انتقادات أمريكية واضـــحة ومحـــددة ومستمرة للحكومة البحرينية في مجال انتهاكات حقوق الإنســـان وكذلـــك فـــي إطار المسألة الديمقراطية. إن الانتقادات الأمريكية الأكثر وضوحاً في هذه القضايا متركزة في التقارير والبيانات التي تصدرها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (ومركزها الولايات المتحدة الأمريكية) والتي وردت الإشـــارات اليهـــا فـــي ثـــنايا هذه الدراسة، وكذلك التقارير السنوية للخارجية الأمريكية عن الدول في ممارسات حقوق الإنسان والتي تبدو أنها ومـــنذ تقريـــر عـــام ١٩٩٤ اكثر شمولية وتشمل إدخالات في التقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ولكنها مع ذلك تتجنب انتقاد الحـــكومة وتمـــيل إلى التقليـــل من مصداقية ونشاط واستقلالية المعارضة البحرينية وخاصـــة (BHRO و CDHRB) واتهامها بأنها تلقى دعماً خارجياً وأنه تـــتكون أساسا من مجموعات صغيرة من المقيمين بالاختيار، مغفلة الجانب القســـري للنفي والأبعاد وعلاقة ذلك بالمعارضة ونشاطها متبنية في أحيانا وجهـــات الـــنظر الحكومية في التهم الموجه إلى المعارضة ومنهم القيادات الشـــيعية كما هي الإشارة إلى الاتهامات المتعددة ذات الصلة بجرائم أو تهم أمنية دون التدقيق في مدى صحتها أو دقتها .

إن المواقـــف الأمريكية تجاه الحكم والمعارضة في البحرين وفي إطار المســـألة الديمقـــراطية وحقوق الإنسان والأزمة التي حدثت خلال النصف الأخير من التسعينات تقريباً في البحرين، تشير بدرجة لا ليس فيها إلى دعم الحكومـــة فـــي وجه المعارضة أو إغفال لمطالبها وانتهاكات حقوق الإنسان فيهـــا . تـــلك المواقـــف والتي على ما يبدو تتعارض مع ما تعلنه الإدارات الأمـــريكية جميعاً وخاصة الإدارات الديمقراطية، بما في ذلك إدارة كلنتون

في أن حقوق الإنسان والمسألة الديمقراطية من ضمن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية وفي تعاملها مع الدول الأخرى، لا يمكن تفسيرها إلا بأولوية المصالح الاستراتيجية والعسكرية الأمنية والسياسية الأمريكية في المنطقة والتي تبدي حكومة البحرين اتساقاً متواصلاً معها منذ ما قبل الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين. وإذا ما تجاوزنا الاتساق البحريني السياسي مع السياسات الأمريكية في المنطقة والتي أشرنا إلى بعض منها سابقاً كمثل المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ ١٩٩٦ (والمكرر في يونيو ٢٠٠٣م) ضد "الإرهاب العربي" ولمصلحة إسرائيل وكذلك عدم حضور التصويت في عام ١٩٩١ لإلغاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في منتصف السبعينيات من القرن العشرين والذي كان يقرر أن الصهيونية مرادفة للعنصرية، وكذلك بالتوافق مع السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق ... الخ، فان الاتساق البحريني مع متطلبات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة يشكل حجر الزاوية في بنية تلك العلاقات البحرينية - الأمريكية[٩٦] ويفسر بدرجة كبيرة ذلك الانحياز إلى الحكم في البحرين وعلى حساب المسألة الديمقراطية كما تزعم بها أمريكا.

العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والبحرين وبما هي تسهيلات للقوات الأمريكية واتفاقيات أمنية وعسكرية وصفقات لمصلحة أمريكا وكذلك مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية لمصلحة البحرين، تعود كما أشرنا سابقاً إلى مرحلة ما قبل الاستقلال أثناء الحكم البريطاني ١٩٤٩ عندما أصبحت البحرين مقر لقوات الشرق الأوسط الأمريكية في الخليج (**MEF**)[٩٧] .

وفـــي ١٩٧١/١٢/٢٣ وبعـــد الاســـتقلال تم إبرام اتفاقية بين الحكومة البحرينية والولايات المتحدة من اجل استمرار استخدام قاعدة الجفير من قبل تـــلك القـــوات بما يستبدل المالك القديم (بريطانيا) بالجديد (البحرين) . وفي ذلك الوقت طلبت البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء تلك الاتفاقية ســـرية ولكـــن الولايـــات المـــتحدة الأمريكية أعلنت عنها في ١٩٧٢/١/٥ وأشـــارت إلى أن تـــلك الاتفاقية " لم تتضمن أي التزام أمريكي تجاه حكومة الـــبحرين أو أية دولة أخرى في المنطقة وان الاتفاقية كانت عبارة عن تغير "مـــالك الـــدار" مـــن بريطانيا إلى البحرين ... وأكدت البحرين في ٩ يناير ١٩٧٢ بـــان اتفاقيـــة ٢٣ ديســـمبر محـــدودة بالتسهيلات التي أعطيت سابقاً للقوات البريطانية التي سحبت من البحرين في نوفمبر – ديسمبر ١٩٧١"[٩٨]. تـــلك الاتفاقيـــة الخاصة بالقوات الأمريكية في البحرين المسماة بقوات الشرق الأوسط (MEF) ألغيت في ١٩٧٣/١٠/٢٠ ولكن أعيد العمل بها وتوسعتها بعيـــداً عـــن الأضواء في صيف ١٩٧٥ ومرة أخرى في يونيو ١٩٧٧. ومع ذلـــك فـــان البحرين طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية جعل تلك الاتفاقيات "غير رسمية" وبالتالي اصبح مقر قيادة الشرق الأوسط (MEF) " وحدة مهام إداريـــة مؤقتة حتى منتصف الثمانينات، عندما اصبح التعاون العسكري بشكل علـــني ومكثف[٩٩]. وفي عام ١٩٩١ توقع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عســـكرية أمـــنية مع البحرين مدتها عشر سنوات وتصبح اليحرين في عام ١٩٩٥ مركـــزاً لقيـــادة عمليات الأسطول البحري الأمريكي الخامس مع ما يعنيه ذلك من تواجد للسفن البحرية والعسكرية وتوابعهم في البحرين[١٠٠] .

وحيـــث أن حكومة البحرين في اتساق كامل مع متطلبات الاستراتيجية العســـكرية الأمريكية في المنطقة وخاصة منطقة الخليج وبالذات التسهيلات العســـكرية ضمن تلك الاتفاقيات، بما في ذلك استخدامها لضرب العراق في

١٩٩١ وكذلـــك مواصـــلته استخدام تلك القطع الحربية في فرض ما يسمي بسياســـة الاحـــتواء المزدوج تجاه كل من إيران والعراق وخاصة الأخيرة (العـــراق) فـــي مواصـــلة فرض الحصار والتفتيش رغم توجهات بحرينية للمصـــالحة العـــربية ورفع الحصار عن العراق منذ ١٩٩٥ فصاعداً [١٠١]، فـــان الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف إداراتها قدمت مساعدات عسكرية واقتصـــادية للبحرين منذ الاستقلال فصاعداً وخاصة في فترة التسعينات من القرن العشرين .

يمكن إيجاز المساعدات والمبيعات الأمريكية العسكرية للبحرين خلال الـــثلاثة عقـــود الماضية على النحو التالي وطبقاً لما أورده تقرير مراقبة حقوق الإنسان عن البحرين في عام ١٩٩٦ والذي صدر في عام ١٩٩٧، : " تقدر حصة الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة للبحرين خلال الفترة مـــنذ١٩٧٩ وحـــتى ١٩٨٨ بـــ٢٦٠ مليون دولار من إجمالي التوريدات والـــبالغة ٦٢٥ مـــليون دولار، وبـــلغت ٧٠٠ مـــليون دولار من إجمالي التوريدات للسلاح البالغة، ٨٠٠ مليون دولار للفترة ١٩٨٨-١٩٩٥. وفي إطـــار عرض الخارجية الأمريكية على الكونجرس للعام الحالي ١٩٩٧م قـــدرت المبيعات العسكرية الأمريكية للبحرين بـــ#١٦٠مليون دولار في ميزانية ١٩٩٦ و#٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. أما عرض ميزانية ١٩٩٨ فقـــد خفضت تقديرات عام ١٩٩٧ إلى ٧٨،٨ مليون دولار وقدمت تقديـــرات لميـــزانية ١٩٩٨ بقيمـــة #٢٠١،٢ مـــليون دولار. وفي مجال المساعدات العسكرية الأمريكية للبحرين، فأنها وبشكلها الحالي تأخذ صبغة أو أشكال المنح لمواد الدفاع الزائدة (**EDA**) وتمويلات التدريب والتعليم العســـكرية الدولي (**IMET**) . وفي ميزانية ١٩٩٦ والتي تمثل أخر سنة تـــتوفر بهـــا بيانات، فان البحرين استلمت من المواد (**EDA**) ما قيمته حالياً

٨٢,٣ مــليون دولار، واستطاعت أن تستفيد من نظام الإعارة " بدون تكاليف مــواد دفاعيــة تقــدر قيمتها ١٢،٧ مليون دولار. وفي مايو ١٩٩٧، قدمت فــرقاطة من البحرية والأمريكية سابقاً، كهدية للبحرين والتي قدرت قيمتها ٥٦ مــليون دولار حيــث أبحرت إلى المنامة من ميناء "تشارلستون" في جـنوب كاروليـنا. وفي ميزانية ١٩٩٨ طلبت إدارة "كلنتون" تخصيص ١٧٥,٠٠٠ دولارا في مجال التدريب والتعليم العسكري الدولي **(IMET)** للبحرين"[١٠٢] . وإضافة إلى تقديم بعض الصواريخ والمدافع والفرقاطة في إطــار برنامج (**EDA**) وفي يوليو ١٩٩٧ابلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجــرس بنيــتها بيــع الــبحرين ٢٠ طائره حربية من طراز **(F-16)** وبتكاليف مقدارها # ٣٠٣ مليون دولار أمريكي [١٠٣].

وفــي إطــار إعادة التقديرات لبعض المبيعات عن تلك السنوات والتي ذكــرت وكذلك السنوات القادمة فان بعض التقارير الأكثر حداثة، تشير إلى أن "مــبيعات الأســلحة الخارجيــة لــلولايات المــتحدة الأمريكية واتفاقات الإنشــاءات مــع البحرين، والتي بلغ إجمالها ٥٤ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٧ أعيــد تقديــرها، عن طريق الإدارة الأمريكية، بحدود ٣١٨ مليون دولار فــي ميزانية ١٩٩٨ و ١٠٠ مليون دولار، لميزانية ١٩٩٩ . أما في مجــال المبيعات التجارية للسلاح الأمريكي فقد قدرت بـــ ١،٨ مليون دولار لميــزانية ١٩٩٨، و٤،٥ مــليون دولار لميزانية ١٩٩٩ . أن دعم الولايات المــتحدة الأمــريكية للبحرين في ميزانية ١٩٩٨ يتضمن أيضا ٢٥٠،٠٠٠ دولار أمــريكي كــتحويلات فــي إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولــي **(IMET)** مــن اجــل تدريــب حوالي ثلاثين ضابطاً بحرينياً في الولايات المتحدة الأمريكية"[١٠٤] .

إن عمــق تــلك المصالح الاستراتيجية العسكرية والأمنية بين الولايات المــتحدة الأمــريكية والــبحرين بما أشرنا إليه سابقاً، ولربما سوف يؤكده المحــتمل القــادم مــن التطورات في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالمسألة العــراقية والفلسطينية وتوابعهما، وبما تراه الحكومة البحرينية يتقاطع مع مصالحها وخاصة كحماية للنظام وفي مواجهة التحديات بما في ذلك المحلية ومنها الشعبية ورغم المحاذير البحرينية من إمكانية تبدل المصالح الأمريكية وفــي إطــار المســألة الــنفطية(١٠٥)، هو الذي يجعل من مجمل المواقف الأمــريكية تجاه تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين تنحاز على نحو اكثر بكــثير مــن بــريطانيا، تجــاه الحكومة البحرينية وفي شبة إغفال للمسألة الديمقــراطية وحقوق الإنسان مما يؤكد على أن الولايات المتحدة وفي غمرة وعمــق مصــالحها الاســتراتيجية والاقتصادية والسياسية لا تعير المبادئ الديمقراطية في سياستها الخارجية تجاه البلدان العربية تحديداً أية اهتمام .

ومن هنا فان المعارضة البحرينية ومطالبها السياسية والديمقراطية وفي إطــار معارضة القوى الإقليمية وخاصة العربية الأساسية ومنها السعودية لا تجد في الموقف الأمريكي نصيراً لها أو مساعداً وإنما قد يكون على حسابها وفــي محاولة الاستفادة منها وفي ظروف تفاعلاتها مع الدولة البحرينية، من اكتساب مزيداً من الاتساق السياسي والاستراتيجي من قبل الدولة البحرينية. ويــبدو أن الولايــات المــتحدة لن تغير من مواقفها خاصة وأنها تقرن بين المعارضــة البحريــنية وبين البعد الإيراني والمعادي لسياساتها في المنطقة. ومــع ذلــك فــان تواصل التفاعلات الداخلية في البحرين وتزايد المطالب الشــعبية بمــزيد مــن الحــريات إلى درجة كبيرة قد يؤدى إلى أن تحاول الولايــات المــتحدة الأمــريكية من الاقتراب قليلا أو كثيرا من المعارضة ومطالبها السياسية والديمقراطية وهو ما يعتمد بدرجة أو أخرى على تكوّن

حالـــة حرجة تصل فيها تلك التفاعلات إلى درجة من التأزم المتواصل مع ضـــعف فـــي الحكومـــة أو انقسام في صفوفها. ومع ذلك فان الإصلاحات والــتحولات الديمقــراطية في البحرين منذ الإعلان عنها في نهاية الالفية الــثانية ثم تطبيقاتها تباعا فصاعدا قد ساهمت بتقييد تلك الاحتمالية إلى حد كبير كما سنلاحظ في الخاتمة .

/

هوامش ومصادر الفصل الثالث

الولايات المتحدة والدولة والمجتمع في البحرين

٧٣ ـــ عن اتصالات السكرتير الأول في السفارة الأمريكية بالبحرين ببعض الأوساط المجتمعية البحرينية في ١٩٩١، انظر؛ "السفارة الأمريكية نشطة" الأمل # ٢ (أكتوبر / نوفمبر) ص٧ . وعن اتصالات السفير الأمريكي مع رئيس الوزراء البحريني ومسألة التحرك الشعبي والموقف الأمريكي منها انظر ؛ " هل تدخل واشنطن على الخط"، الأمل # ١٤ (١٩٩٢/١٢ - ١٩٩٣/١) ص٢ .

٧٤ ـــ عن تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩١ وما ورد فيه من انتقادات، انظر، النص الكامل مترجماً في ؛ " الجديد في تقرير الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩١ حول وضعية حقوق الإنسان في البحرين " الأمل # ٧ السنة الثانية (١٩٩٢) ص٨-٩، الاقتباس ص٨.

٧٥ ـــ عن الاتفاقية العسكرية الأمريكية البحرينية لعام ١٩٩١، وردت الإشارة لها في ؛

Routine Abuse, Routine Denial… HRW, 1997 Report, Op. Cit., p.37.

وكذلك في ؛ " (حول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩ (١٩٩٣/٦) ص١١-١٢، وخاصة ص١٢ .

٧٦ ـــ عـــن سياســـة " المواقع الجاهزة سلفاً في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المـــنطقة وفي سياق سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، ورد ذلك في : " تنافس أمريكي فرنسي على منطقة الخليج " لوفيغارو (الفرنسية) في ١٤١٧/٢/٢٨هـــ، ص ٢٨ كما ورد في الملف الصحفي (تهامة) # ٥٢٦ في ١٩٩٦/٧/٢٤ ص٤٦ . (أو تجـــاه العمـــليات والضربات العسكرية ضد العراق كما جصل في ديسمبر من عام ١٩٩٨ م ، أو العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق لاحقا كما وقع فعلا منذ ١٩-٣-٢٠٠٣م فصاعدا) .

٧٧ ـــ عـــن مـــبادرة الوفد الأمريكي لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المـــتحدة في صـــيف عام ١٩٩٣ برفع الرقابة الدولية على الحكومة البحرينية في مجال حقوق الإنسان، ورد المعارضة البحرينية عليها انظر ؛

" شـــافتل، توم ويليام وانتهاك حقوق الإنسان " الأمل # ١٧ (١٩٩٣/٤ ص ١٠- ١٢ .

٧٨ ـــ عـــن بيـــان إدوارد دجـــرجيان أمـــام الكونجرس فيما يخص البحرين والمســـاعدات الخارجية الأمريكية (الأمنية والاقتصادية) واعتمادات ١٩٩٤، ورد ذلك في؛ "(حـــول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩ (٦/ ١٩٩٣) ص١٢ .

٧٩ ـــ في رسالة أعضاء الكونجرس للسفير البحريني في واشنطن والمؤرخة في ٢٨ /١٩٩٥/٩، انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial…" HRW 1997, Report, Op. Cit., Pp. 37 and p. 56, note # 225.

٨٠ ـــ المصدر نفسه، ص٣٧ .

٨١ ـــ المصدر نفسه، ص٣٧ -٣٨ .

٨٢ ـــ ذلك التصريح بتشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة البحرينية، وردت الإشـــارة إليـــه في؛ " حول زيارة ولي العهد، حمد، إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (١٩٩٦/٣) ص٧ .

٨٣ ـــ ورد ذلك في ؛

Routine Abuse, Routine Denial… " HRW 1997 Reports, Op. Cit., p.37.

٨٤ ـــ عـــن زيارة الشيخ حمد آل خليفة في مارس ١٩٩٦ أهدافها ونتائجها بما في ذلك الاشارةإلى إبرام صفقة السلاح والتعاون العسكري، انظر ؛

"ولي عهد البحرين: أمريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة واستقرارها " الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٩٩٦/٣/١٥ ص٤ .

٨٥ ـــ عن موقف المعارضة في تلك الزيارة وموقف الإدارة الأمريكية انظر ؛

الأمل # ٤٥ (١٩٩٦/٣) ص٧ .

٨٦ ـــ عن اتساق السياسات البحرينية مع سياسات أمريكا بما في ذلك المشاركة في شـــرم الشيخ ١٩٩٦لمحاصرة العمل الجهادي العربي الإسلامي في فلسطين باعتباره إرهاباً ومحاولة الربط مع ما يجري في البحرين، انظر ؛

"الأحـــداث أثبتت صحة نظرتنا إلى مخاطر الإرهاب، ... "الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٩٩٦/٣/١٥، ص٤

عـــن زيـــارة بوش للبحرين في مارس ١٩٩٦ وتصريحاته وكذلك أبعاد علاقات الابن بوش المالية بالحكومة البحرينية انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial…" HRW 1997 Report, Op. Cit., p.38 and P.57 note # 234.

٨٨ ـــ المصدر نفسه ص٣٨ .

٨٩ ـــ المصدر نفسه ص٣٨ .

٩٠ ـــ المصدر نفسه ص٣٨ .

٩١ ـــ المصدر نفسه ص٣٨ .

٩٢ ـــ عـــن موقف الإدارة الأمريكية تجاه البحرين ممثلة بتصريحات وزير الدفاع الأمريكي كوهين في زيارته للبحرين ١٩٩٧/٦، انظر ؛

Human Rights Watch's World Report 1998: Bahrain; Site, Pp. 1-5, esp. WWW.HRWHuman Rights Developments" As Visited (Oct–24-2000) . .Pp. 4

٩٣ ـــ عن موقف الإدارة الأمريكية المركزة على المسألة الأمنية في إغفال للمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن طريق جلسة استماع السفير الأمريكي المرشح لدى البحرين انظر ؛ المصدر نفسه، ص٤ -٥ .

٩٤ ـــ عـــن زيارة الشيخ عيسى آل خليفة أمير البحرين إلى الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٨ وإغفال مسألة حقوق الإنسان في المباحثات، انظر ؛

HRW World Report 1999: Bahrain: The Role of the International Community، WWW. HRW Site, Pp. 1-3, esp. P. 3 . , As Visited (Oct. 29. 200

٩٥ ـــ عن تصريحات كوهن في زيارته في مارس ١٩٩٩ للبحرين وعن الصفقة العسكرية وكذلك الاقتصادية التي أعقبت الزيارة وفي سبتمبر ١٩٩٩، انظر ؛

Human Rights Watch World Report 2000 on Bahrain, at WWW.HRW.Site. P.1-3, esp.p.3. As Visited، ،Oct. 29. 2000).

٩٦ ـــ في ســـياق الأهميـــة الاستراتيجية للبحرين للغرب و من ثم الاتساق الـــبحريني الرسمي مع السياسات الغربية والأمريكية تحديدا يمكن ملاحظة: أولا ؛ في وفمايـــة ١٩٩١ وعند التصويت على القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي يطالب بإلغاء القرار التاريخي للأمم المتحدة # ٣٣٧٩ بمســـاواة الصهيونية بالعنصرية، لم تحضر البحرين، مع دول عربية أخرى (هي

مصر والمغرب وتونس والكويت وعمان) وعلى ما يبدو في تنسيق مع أمريكا في هذا الشأن رغم الوعود المقطوعة من وزراء الخارجية العرب وكذلك الخليجيين بالتصويت ضد مشروع القرار في تفصيلات ذلك انظر ؛

"عـــند التصويت، خالفوا إرادة الامة " الأمل # ٤ (يناير / ١٩٩٢) ص٢٠ .
وثانيـــا، تجاه المسألة العراقية، يمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية للبحرين – كما هي دول الخليج الأخرى وخاصة الكويت والسعودية وقطر والإمارات وعمان إضافة إلى مصـــر والأردن ـ لكـــل من أمريكا و بريطانيا في العدوان الأمريكي الأخير على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ م، وما نجم عنه من إسقاط النظام السياسي و الحكومة العـــراقية وقيـــادة الرئيس صدام حسين وما ترتب عليه من احتلال أميركي بريطاني لـــلعراق وهو ما افصح عن خلل بين الشعوب العربية و حكامها سواء تعلق الأمر بالعـــراق أم بكـــل البلدان العربية. كما يلاحظ انسجام الموقف الرسمي البحريني مع المواقـــف الغـــربية، وعلى خلاف الموقف الشعبي، ممثلا بالملك حمد وتصريحاته في زيارتـــه لواشـــنطن قـــبيل العدوان بأسابيع قليلة حيث أكد الملك حمد في لقاءه مع الرئيس الأمريكي "بوش" دعمه لسياساته تجاه ما يجري في منطقة الخليج وعبر عن شـــكره لـــلولايات الأمـــريكية بحفظ "أمننا" في منطقة الخليج مما جعل "بوش" يشكره على هذا الدعم القوي لسياسة أمريكا تجاه المسألة العراقية . هذا وقبيل العدوان الأمـــريكي ٢٠مـــارس – ٢٠٠٣م، يـــنظم الملك حمد إلى دعم مبادرة الإمارات العـــربية، المســـربة أمريكيا، بطلب تنحي الرئيس العراقي صدام حسين كحل وحيد لتجـــنب الحرب على العراق . ويستمر الاتساق البحريني الرسمي أيضا مع السياسات الأمـــريكية في المـــنطقة فيما يتعلق بخطة الطريق الأمريكية تجاه فلسطين وكذلك الموقـــف من العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابا ووقف الدعم المالي لها، كما أسفر عنه مؤتمر شرم الشيخ الأخير في يونيو ٢٠٠٣م .

٩٧ ـــ عن بداية " قوات الشرق الأوسط الأمريكية " في البحرين عام ١٩٤٩، انظر؛

Routine Abuse, Routine Denial..." Op. Cit. P. 37.

٩٨ ـــ عن اتفاقية ١٩٧١/١٢/٢٣ ومسألة السرية فيها انظر ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠- ١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص٢٩٦-٢٩٧ .

٩٩ ـــ عن التعديلات التي جرت على اتفاقية ١٩٧١ وخاصة في ١٩٧٣، ١٩٧٧ وحتى الثمانينات، انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial… Op. Cit. P.56 note # 218.

١٠٠ ـــ المصدر نفسه ص٣٧ .

١٠١ ـــ عن اتجاهات الحكومة البحرينية من مسألة الحظر المفروض على العراق والمطالبة برفعه وعدم النظر إلى العراق على انه لازال يشكل تهديداً للأمن في المنطقة، انظر ؛ المقابلة التي أجرتها صحيفة الوفد (المصرية) مع وزير الدفاع البحريني ؛ في: "وزير الدفاع البحريني : إيران تنفق الملايين على شراء السلاح . . . ولا نستطيع منع أو تحديد التواجد الأمريكي " الوفد في ١٩٩٥/١٢/١٧، ص٥ . وفي فبراير من عام ١٩٩٨ عندما اقتربت الولايات المتحدة من شن هجوم على العراق وبحجة أزمة مع الأمم المتحدة، تزايد الوجود العسكري الأمريكي بدرجة حادة. وأبدت البحرين في البداية موافقتها على السماح للسفن الحربية والطائرات المتواجدة على أرضيها بان تستخدم في هجوم على العراق، ولكنها تراجعت لاحقاً مع تراجع السعودية في هذا الاتجاه ذاته . في ذلك انظر ؛

HRW. World Report 1999: Bahrain, The Role of International Community, at WWW. HRW.Site, Pp.1-3 esp. p. 3. , As Visited, (Oct-29-2000).

وسبق للبحرين في عام ١٩٩٧ إن سمحت لعشرين قاذفة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكي وكذلك عدد من القاذفات الكبيرة 1- B بالانتشار في البحرين . في ذلك انظر ؛

" State Visit of Emir of Bahrain, June, 1998 " HRW, Press, release, June 1998, WWW.HRW.Site Press 98/ Sep. p. 1. , As Visited (Oct-29-2000).

وسبق للبحرين أن قبلت نشر طائرات أمريكية في عام ١٩٩٦، انظر؛

" البحرين تسمح بنشر طائرات أمريكية بأرضها" السياسة (الكويت) ١٦/٩/١٩٩٦ ص١.

١٠٢ ـــ في تفصيلات تلك المبيعات والمساعدات الأمريكية للبحرين خلال الفترة ١٩٧٩ وحتى أوائل ١٩٩٨، انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial... " Op. Cit. P. 37.

١٠٣ ـــ عن صفقة الطائرات في يوليو ١٩٩٧، انظر ؛

Human Rights Watch World Report 1998: Bahrain, at WWW. Hrw. Site, pp.1-5, esp.-p.4. As visited (Oct. 29-2000).

١٠٤ ـــ عن إعادة التقديرات لمبيعات الأسلحة الأمريكية ١٩٩٧-١٩٩٨، وكذلك مبيعات ١٩٩٩المقدرة المساعدات في سياقها للبحرين، انظر ؛

HRW World Report 1999: Bahrain The Role of International Community, Op. Cit.P.3.

عن الحذر تجاه أمريكا واحتمال تغير مصالحها، من قبل بعض القيادات البحرينية، يقول الشيخ خليفة بن احمد آل خليفة وزير الدفاع البحريني في عام ١٩٩٥، في مقابلة له مع الوفد في ١٧/١٢/١٩٩٥، وفي رده عن سؤال حول ما يقال عن أمريكا تزيد من الخلافات بين الجيران في المنطقة العربية وعبر أساليب مختلفة من اجل عائد البترول، يقول "من هم القائلون بذلك؟ إذا كان لديهم معلومات فليأتوا بها أما إطلاق الكلام على عواهنه فغير مقبول، بالنسبة للبحرين أستطيع القول بأن علاقتنا بأمريكا في هذا المجال جيدة، ذلك أنها لم تسبب لنا ضرر حتى الآن – أما الذي يخبئه المستقبل فالله اعلم، ونأمل إن يكون المحرك في توجهاتهم هي حسن النية..." ولكنه يستدرك قائلاً وهذا هو المهم،

"ولكن لا بد للمرء إن يكون حذراً – فهؤلاء ليسوا حلفاء لنا مائة في المائة، هؤلاء حلفاء مصالح – ولربما كانوا ينظرون لنا نظرتهم إلى برميل اسود لا كشعوب حتى إذا نضب المعين من البرميل تغيرت نظرتهم" في ذلك انظر ؛ "وزير دفاع البحرين . . . " الوفد ١٧/ ١٢/١٩٩٥م ص٥. (ورغم أن العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٩ -٣-٢٠٠٣ فصاعدا، والمواقف البحرينية منها وما سبقها من تأييد الملك حمد لمبادرة الإمارات العربية المتحدة الممررة أمريكيا بتنحي الرئيس صدام كحل وحيد لتلافي الحرب وكذلك ما يتعلق بالموقف البحريني الرسمي خاصة في سياق استخدام قاعدة الجفير، كما هي القواعد في الأراضي الكويتية. إن التسهيلات الأخرى في السعودية وقطر والأردن ومصر قد أكد على عمق العلاقات الاستراتيجية مع الحكم في البحرين، كما هي مع حكام تلك الدول، وعلى حساب الرغبات والمواقف الشعبية، إلا أن نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق إذا ما أسفر عن تشكيل حكومة عراقية مستقرة وموالية لأمريكا سوف تكون سلبية على تلك الحكومات الخليجية والعربية الأخرى وخاصة في سياق المسألة النفطية والاستراتيجية وكذلك في سياق إعادة رسم الخرائط وإقامة ترتيبات إقليمية شرق أوسطية تكون إسرائيل فيها أحد ابرز أعضاءها وذات الطول فيها مع ما يعني ذلك من إمكانية كبيرة لتهميش أو محاولة طمس و إلغاء للهوية العربية و الإسلامية بما في ذلك إنهاء الجامعة العربية والفكرة العربية والبيت العربي، كما أن منطقة الخليج العربي برمتها بما في ذلك الكويت ستكون تابعة لتوجهات العراق الأمريكي.

الفصل الرابع

الإصلاحات السياسية الجديدة

(نهاية ٢٠٠٠م- حتى يونيو ٢٠٠٣م)

ملاحظات ختامية

ملاحظات ختامية

الخطـــوات الإصـــلاحية السياسية التي أقدم عليها الشيخ حمد بن عيسى آل خـــليفة مـــنذ ٢٠٠٠/١٢/١٦م فصـــاعداً – والتي أعلن فيها نيته تحويل الـــبحرين إلى ممـــلكة دستورية (تم إعلان مملكة البحرين "الدستورية" فعليا فـــي ١٤ فـــبراير ٢٠٠٢م)، مع إعادة للحياة البرلمانية الانتخابية جنباً إلى جـــنب مـــع وجود مجلس استشاري معين، وإعطاء المرأة الحق بالمشاركة السياســـية، ومـــا لحقها من استفتاء على الميثاق الوطني (والذي تضمن تلك الـــتوجهات) والذي حظي بتأييد ساحق من غالبية الشعب البحريني بمن فيهم المعارضـــة فـــي ٢٠٠١/٢/١٥ حيث صوت أكثر من ٩٨% بالموافقة على الميثاق[١٠٦] وما رافق ذلك أو سبقه من إجراءات ذات صلة بإطلاق السجناء السياســـيين والســـماح للمبعدين والمنفيين بالعودة، ثم إلغاء قانون أمن الدولة قـــبل الاســـتفتاء مباشـــرة[١٠٧] وتـــأليف لجنة متابعة لتنفيذ تلك الإجراءات والـــتعديلات الدستورية وتطبيق ما جاء في الميثاق[١٠٨]، كل ذلك أدى بشكل جوهـــري إلى انفراجات تبدو على أنها تشير في الاتجاه الصحيح بين الدولة والمجـــتمع فـــي البحرين. تلك الانفراجات المرتبطة بالتحولات والتوجهات الديمقـــراطية لـــلقيادة البحريـــنية، والـــتي ولدت حالة من الحيوية للمجتمع

البحريـــني وقواه تمثلت بتواصل الحوارات وتعدد اللقاءات والندوات وتنوع واختلاف الآراء وحريتها بدرجة غير مسبوقة[١٠٩] وتشكل تكوينات مجتمعية والــتي قد يشكل بعضها الأساس لقيام تكتلات أو تيارات سياسية أو حزبية مســتقبلا إذا مـــا تم السماح بذلك، والبعض الآخر يرتبط بتشكل جمعيات أهـلية بمـــا فـــي ذلك تشكيل لجنة أهلية مستقلة لحقوق الإنسان[١١٠] وكذلك الــتوجه إلى تشــكيل اتحاد نسائي عام[١١١] و لربما كذلك نقابات للعمال في البحرين [١١٢] .

لقــد أعـــادت تلك الديناميكية والحيوية للمجتمع البحريني إلى المواطن البحريني الثقة بأن يكون مشاركاً فعلياً في إدارة شئونه وبما يجعله مسؤولاً في الوقت نفسه باعتباره طرفاً في معادلة الحكم وليس خارجاً عنها .

مـــا يهمـــنا من تلك التحولات ذات الصبغة الديمقراطية التأسيسية وما ســـوف يـــليها – والتي أن نفذت كما وعد بها في حدود ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ على الأكثر (تم فعليا تحويل البحرين من أمارة إلى مملكة " دستورية " في ١٥-٢-٢٠٠٢م ، بعـــد سنة من التصويت على الميثاق الوطني، وتم إجراء انـــتخابات بـــلدية فـــي مايو / ٢٠٠٢م ، وأعقبها إجراء انتخابات للمجلس النيابي في أكتوبر / ٢٠٠٢ م مع فوز جارف للإسلاميين وخسارة كاملة لـــلمرأة البحريـــنية[١١٣]، ســـتعيد بشـــكل جدي صياغة العلاقة بين الدولة والمجـــتمع عـــلى نحـــو يحقق كرامة ومواطنة الإنسان في البحرين – هو الإشـــارة إلى العوامـــل وراء تلك التحولات ومدى صلتها بالعامل الخارجي وخاصة بالدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) ودلالاتها.

إجمالا يمكن إيجاز العوامل التي وقفت وراء تلك التحولات الديمقراطية إلى ثلاثة رئيسية ؛

١- القيــادة الجديدة للشيخ (الملك) حمد بن عيسى آل خليفة وبما يعكس لربما توجهاً ورؤية جديدة للأوضاع داخلياً وعلاقتها عالمياً، وصلة ذلك كله ببناء الشرعية أو تعزيزها .

٢- الضغوط المجتمعية الداخلية في أبعادها الشعبية الداخلية خلال ربع القــرن الأخيــر الماضــي ١٩٧٥- ٢٠٠٠م وخاصـــة (١٩٩٢- ١٩٩٩م تحديداً) .

٣- دور العــامل الخارجي المتصل بالعولمة وقواها ومنظمات حقوق الإنســان الدوليـــة ومـــا يتصل بها في الدول الغربية وخاصة في الولايات المـــتحدة الأمريكية وبريطانيا وصلة ذلك كله بتفاعلات الدولة – المجتمع في البحرين وخاصة امتداداتها الخارجية (المعارضة في الخارج) .

إذا انطلقـــنا من النهاية وهي النقطة الثالثة (العامل الخارجي) وما يتصل بشـــكل خـــاص بموقـــف الولايـــات المـــتحدة الأمريكية وبريطانيا من تلك الـــتحولات فـــي الـــبحرين، فإنـــنا نقول، بأنه ومن خلال ما تم من مناقشة وملاحظـــة لسياسات تلك الدول تجاه أطراف المعادلة الدولة – المجتمع في البحرين وخاصة الحكم والمعارضة داخلياً وإمتداداتها خارجياً، انه لم يتضح لـــنا هـــناك ضـــغوط حقيقية أو قوية على حكومة البحرين بإجراء مثل هذه التحولات الديمقراطية. وكل ما يمكن القول به هنا هو أن بعض الاتصالات والنصـــائح الغـــربية ومنها الأمريكية والبريطانية كما بيّنا سابقاً قد أوصلت لـــلقيادة البحرينية ولربما أن بعض من تلك النصائح قد ولد بعضاً من الرؤية لدى القيادة الجديدة ممثلة في الشيخ (الملك) حمد آل خليفة والتي قد تتمحور حـــول التقليل من استثمار الضغوط عليها سياسياً أو على الجانب الاقتصادي وفـــي إطـــار تحولات العولمة والاستثمارات وفي سياق من توفر استقرار

سياســـي مقابل. وباستثناء تلك النصائح فان الورقة لم تلحظ أية ضغوط ذات شـــأن كمـــثل اشتراط التقدم على مسار حقوق الإنسان والديمقراطية من قبل الحكومـــة البحرينية مقابل التعاون العسكري والأمني والاقتصادي من الدول الغـــربية. ويـــبدو أن تـــلك التحولات الديمقراطية والتي رحبت فيها الدول الغربية ومنها بريطانيا وبشكل لافت الولايات المتحدة الأمريكية[١١٤]، تتوافق وتوفيـــر مـــناخ الاستقرار السياسي في المنطقة والمطلوب غربياً، دون أن يمـــس ســـقف العلاقـــة الإستراتيجية مع الغرب وخاصة الوجود العسكري والأبعـــاد الاســـتراتيجية والاقتصـــادية والاســـتثمارات لها، كما هي الحالة الكويـــتية بالقيـــاس مثلاً، حيث أن الديمقراطية الكويتية لم تمس تلك العلاقة الاستراتيجية مع الغرب أبداً. ومن زاوية أخرى فإن الموقف الأوربي العام، ســـواء مـــن قـــبل الاتحاد الأوربي ومؤسساته وشخصياته يبدو اكثر صدقاً وقـــرباً مـــن المجـــتمع البحريـــني في مطالبه الديمقراطية مقارنة بالموقفين الـــبريطاني والأمريكي حيث كانا اقرب إلى السلطة البحرينية باعتبار أن المســـألة الديمقـــراطية تـــأتي في مكانة متدنية في أولويات علاقة كل من الدولـــتين بالـــبحرين ومـــا يهمهما هي المصالح والعلاقات الإستراتيجية مع الدولة البحرينية كما لاحظنا.

بالنسبة للنقطة الثانية (العامل الداخلي الشعبي)، فإننا وحيث رصدنا تلك الفاعـــلية والحركية للضغوط المجتمعية البحرينية داخلياً وامتدادها الخارجي (غـــربيا تحديداً)، خلال الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٠ وخاصة منذ ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩، ومـــا رافقها من عنف ومظاهرات وقمع وسجون ومحاكمات وإبعاد ونفي ... الخ، فان ما يهمنا هنا هو التأكيد أو التشديد على أمرين أساسيين :

أولاً : إن تلك الضغوط المجتمعية البحرينية وهي ضغوط حقيقية وفعلية وقادت تلك الحيوية والفاعلية المجتمعية باتجاه فتح المجال السياسي، إنما قامت بها المجموعات والقوى الشعبية التقليدية وبشكل أساسي الطائفة الشيعية عامة وان لم تخلو من بعض عناصر من السنة أو التكوينات الاجتماعية الأخرى ولكن الأخيرة كانت محدودة على أية حال. والنقطة الهامة هنا وهي أن تلك الحيوية والفاعلية والضغوط المجتمعية لم تكن بأي حال ناتجة عن حركة وفعالية القوى الموصوفة "بالمجتمع المدني" كما يقال. وتلك المقولة تلتقي وأطروحتنا عن فكرة إشكالية وجود و/ أو فاعلية ما يسمى "المجتمع المدني" على ضوء تريّف المدن العربية (١١٥) .

ثانياً : إن النقطة السابقة تعيد التأكيد على مقولة ذهبنا إليها وطرحها بالأساس ايليا حريق(١١٦) وهي ترى بأن التكوينات التقليدية من قوى طائفية أو قبلية .... الخ ليست بالضرورة معادية للديمقراطية. إن التجربة البحرينية من خلال الدور الذي قامت به الطائفة الشيعية وقياداتها رغم وجود عناصر أو شخصيات، سنية أو "مدنية" ولكنها محدودة جداً، تؤكد تلك المقولة وتعززها وتدحض المقولات بان مجتمعاتنا العربية غير مهيأة للعمل الديمقراطي باعتبارها مجتمعات قبلية أو طائفية ...الخ، وبالتالي فإن الديمقراطية وتحقيقها ليس مرهوناً بإلغاء تلك التكوينات المجتمعية و/ أو هدمها .

يتبقى أن نقول أن العوامل الحاسمة في كل هذا وذاك هو اجتماعها في إدراك ورؤية القيادة الجديدة للشيخ (الملك) حمد آل خليفة. ويبدو أن تعزيز الشرعية للقيادة الجديدة (رغم امتدادتها التاريخية مع سلفها)، وخاصة ما يبدو أنه مواجهة قوى متنفذة في أجهزة ومؤسسات الدولة البحرينية بما في

ذلـــك هيمنة تلك القوى على الجهاز البيروقراطي وكبار مسؤوليه، قد يكون أحد العوامل في ذلك التوجه، وذلك من اجل إضعاف تلك القوى وتحويطها. إضـــافة إلى ذلك ولربما بشكل مواز، فان الضغوط المجتمعية الشعبية خلال فـــترة ليست بالقصيرة واستمرار حالة من عدم الاستقرار السياسي مع تلقي بعـــض النصـــائح من بعض الدوائر الغربية وتحديداً الأمريكية والبريطانية حفاظـــاً على مصالحها وفي سياق تحولات العولمة وانعكاساتها الاقتصادية والـــتجارية والمالية والاستثمارية في حالة استمرار عدم الاستقرار السياسي، قد عزز تلك الرؤية لدى الشيخ (الملك) حمد آل خليفة.

ومهمـــا يكـــن من أمر فإننا نعتقد بان ما قام به الشيخ (الملك) حمد آل خليفة من تأسيس لتلك الخطوات والتحولات الديمقراطية اللاحقة وما تم منها مـــن انتخابات بلدية في مايو– ٢٠٠٢م وكذلك انتخابات نيابية في اكتوبر من العـــام نفسه، – ((ورغم بعض الانتقادات عليها من عناصر وقوى بعض المعارضـــة البحريـــنية والتي أبدت تحفظات تبدو معقولة إلى حد ما على صـــياغة الميـــثاق الوطني مقارنة وموازنة مع دستور ١٩٧٣ وكذلك رغم مقاطعـــتها لتـــلك الانـــتخابات وخاصة النيابية))[١١٧] – ، هو أمر محمود يســـتحق التشجيع والثناء عليه، ذلك لأنه في تلك الخطوات بدأ مسيرة أقفلت أو أســـدلت الستار على تاريخ غير سوي لسلوك الدولة البحرينية تجاه شعبها ومجـــتمعها، وفـــتحت الأفـــاق لتأســـيس حلول تبدو أكثر صلابة واستنارة وعقلانيـــة في علاقة الدولة بالمجتمع في البحرين بما يحقق كرامة وإنسانية ومواطنة الإنسان والمواطن في البحرين وذلك لجعله في معادلة الحكم وليس خارجاً عنها .

إضـــافة إلى ذلـــك وبدرجة على غاية من الأهمية، أن تلك الإجراءات والـــتحولات الديمقراطية قد أحدثت نقلة نوعية، وإن محسوبة، في العلاقة ما بيـــن أطراف الدولة – المجتمع من جهة وما بين القوى والدول الغربية من جهـــة أخرى، من حيث عدم تمكين الأخيرة من استغلال محتمل للعلاقة بن أطـــراف معادلة الدولة – المجتمع كما هو متاح في الفترات السابقة. إن ما قام به الشيخ (الملك) حمد آل خليفة من خطوات محمودة، فإنه إذ هو يعزز بـــلا شك من تماسك المجتمع والدولة على نحو قانوني ومؤسساتي، فسوف بـــلا شـــك يقيّد بدرجة عالية من قدرة القوى الأجنبية والغربية من الاختراق والاســـتغلال، رغم أن ذلك لن يمس سقف العلاقات الإستراتيجية مع الغرب فـــي المســـتقبل المنظور كما اتضح من خلال التباين بين الموقفين الشعبي والرســـمي مـــن العـــدوان والغزو ومن ثم الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق منذ ٩ أبريل – ٢٠٠٣ م فصاعدا.

إن تلك الخطوات البحرينية جديرة بأن تمثل نموذجاً للآخرين من الدول العـــربية وخاصة الخليجية ومنها بالذات السعودية والإمارات، وبدرجات أقل قطـــر وعمان، خاصة وأن هاتين الدولتين أقدمتا على خطوات وإصلاحات ديمقـــراطية مؤخـــرا (أعلنت عمان قبيل العدوان الأمريكي الأخير (مارس ٢٠٠٣م) عـــلى العـــراق وفـــي قراءة صحيحة للمقبل من التطورات في المـــنطقة عن تعميم حق الانتخابات التشريعية للمواطنين البالغين من العمر # ٢١ ذكورا وإناثا، كذلك صوت القطريون في ٢٩- أبريل – ٢٠٠٣م، عـــلى دســـتور دائـــم يقـــرر الموافقة على انتخابات ثلثي أعضاء لمجلس الشـــورى) ، بما يحقق تلاحم الدولة – المجتمع وعن طريق إشراك المواطن فـــي الحكم والمسؤوليات وبما يوفر أسس تنمية وتقدم حقيقيين في إطار آمن يصون الكرامة الإنسانية للمواطن والإنسان العربي أينما كان.

ختاماً نقول، أن كل ما نتمناه في سياق هذه الورقة وفي سياق التحولات آنفة الذكر، أن تصل تلك التحولات الديمقراطية في البحرين إلى التعمق والتجذر في الممارسة العملية وبما يحقق مصداقية الحكم وثقة المجتمع. إن تلك الخطوات الديمقراطية التأسيسية وتحولاتها يبدو أنها، وخلال مرور أكثر من سنة على بعض من تطبيقاتها أو ممارساتها، -وخاصة مع الإعلان رسميا عن التحول الفعلي بقيام "مملكة البحرين الدستورية" في ١٤-٢-٢٠٠٢م، وكذلك الالتزام بإجراء الانتخابات البلدية في مايو ٢٠٠٢م والانتخابات النيابية في أكتوبر ٢٠٠٢م مع السماح لتشكل جمعيات سياسية بما أتاح التعبير عن التيارات السياسة والفكرية والاجتماعية وفي سياق تلك النشاطات الانتخابية وما بعدها-، قد بدأت بالفعل تتجذر تدريجيا وبما يعكس لربما مصداقية معقولة للحكم في المضي قدماً في ترسيخها. ورغم بعض الاعتراضات المبررة إلى حد ما من عناصر من المعارضة السابقة على تلك الخطوات العملية المصاحبة لإعلان قيام "مملكة البحرين الدستورية" والموقف من الانتخابات البرلمانية، وكذلك رغم بعض القيود الجزئية على النشاط المعلوماتي (إغلاق مواقع إنترنت للمعارضة[١١٨])، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية تلك الاتجاهات التحولية وأجوائها، ولعل أهمها هو أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة، قد أكد في تلك الخطوات وكذلك في الأجواء المصاحبة لها على تكوّن وترسخ "مجال حيوي" للمواطنين بممارسات ديمقراطية معقولة تمثلت بقيام ندوات ونقاشات مفتوحة وصريحة وكذلك نشاطات وتكوينات أهلية لأقرب ما تكون لقيام تشكيلات سياسية مستقبلا أو موازية أو مؤسسة لها.

إن انعقاد "المؤتمر القومي العربي" في دورته الثانية عشر (١-٤-أبــريل ، ٢٠٠٢م) فــي المنامة وما صاحبه من مناقشات حرة صريحة، وكذلــك تمــتع البحريــنيين بممارسة حقهم في التعبير عن مشاعرهم من خلال إقامة الندوات والمحاضرات ذات الصلة بالأوضاع البحرينية نفسها أو النشاطات ذات صلة بالمنطقة العربية كالقيام بمسيرات ومظاهرات عديدة - (مســاندة لإخوتهــم في فلسطين وضد البطش والوحشية الصهيونية وكذلك غاضــبة ضــد تحــالف الولايــات المتحدة الأمريكية البغيض مع الكيان الصهيوني والإرهابي شارون في عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني وخاصــة مــنذ ٢٩-٣-٢٠٠٢م، فصــاعدا) وكذلــك بالقيــام بمسيرات ومظاهــرات شــعبية، تــبدو متفارقة مع الموقف الرسمي البحريني، تجاه العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠-٣-٢٠٠٣م فصاعدا، وكذلك القيام بفعاليات احتجاجية سلمية ضد السياسات الحكومية البحرينية وخاصــة تــلك المتعلقة بالمظاهرة الأخيرة ضد البطالة في البحرين - كل ذلك يؤكد على أن الملك حمد عازم على احترام وترسيخ العملية الديمقراطية وحقوق المواطنين في ممارستهم لها[١١٩].

إن تــلك التوجهات - هي وراعيها (الملك حمد) تستحق مرة أخرى الثــناء والــتقدير - تتطلب مزيداً من الخطوات العملية والمعمقة في كافة الأبعــاد لكــي تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر متانة وصلابة وقوة عــلى أن يعني ذلك أن تتوفر الضمانات والممارسات الدستورية والقانونية بحيث يمارس المواطن أو من يمثله العملية الديمقراطية السياسية من خلال المشــاركة السياســية الفعــلية فــي إنتاج السياسات والتشريعات والقوانين المطــلوبة وتحمــل أعــبائها بمــا في ذلك مستقبلاً الحق دستورياً بمراجعة

الممارســـة الديمقراطية نفسها جزئياً أو كلياً باتجاه تطويرها وتعزيزها على نحو افضل ولربما العودة نحو العمل بدستور عام ١٩٧٣م.

مـــا نستطيع قوله عن تلك الإصلاحات وما تم منها فعليا في إجمالها، هـــو أنهـــا في الظروف الحالية أسست لعلاقة أفضل بين السلطة والمجتمع مقارنة وموازاة مع الحالة السابقة على الأقل وكذلك فأنها أتاحت حالة أكبر مـــن الديـــناميكية والفعالية الاجتماعية والثقافية السياسية على مستوى تشكّل وتكّون القوى والتيارات والأطياف وانطلاق فعالياتها المتنوعة .

ورغـــم أن أطراف وعناصر وقوى من المعارضة البحرينية تشدد على تمســـكها جوهرياً بدعم الإصلاحات الديمقراطية وبما يعززها(١٢٠)، إلا أن الانـــتقادات الـــتي وردت مـــن قبـــلها أو بعـــض منها على تلك التحولات الديمقـــراطية - وخاصـــة فـــي مسألة الانتخابات التشريعية وما جرى من تعديـــلات دســـتورية من خلال ما ورد في الميثاق الوطني تقّيد من السلطة البرلمانية المنتخبة عن طريق ربطه وموازنته بمجلس شورى معيّن مقارنة بالســـلطات الحقيقيـــة للمجلس الوطني المنتخب على نحو كلي طبقاً لدستور عـــام ١٩٧٣م - تـــثير بدون أدنى شك، إشكاليات لابد من التعامل معها. إضـــافة إلى ذلـــك فإن هناك حاجة ملحة نحو معالجة الافتراقات بين القيادة السياســـية وعناصـــرها من جهة وبين الاتجاهات الشعبية وقواها في مجال السياســـات الخارجيـــة وخاصـــة في حالات يبدو ذات حساسية ولصيقة بـــالقوى الشعبية وعواطفها ووجدانها العربي والإسلامي كما هي القضية الفلسطينية من حيث دعم المقاومة الفلسطينية حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقـــه كاملة غير منقوصة وبما يعني في الوقت الراهن مقاومة التطبيع مـــع الكيان الصهيوني وكذلك الأزمة والحالة العراقية وخاصة الموقف من

العـــدوان والغـــزو والاحـــتلال الأمريكي البريطاني له والأخطار المستقبلية المترتـــبة عـــليه ســـواء على العراق ذاته أم على البلدان العربية فرادى أو قضـــاياها الإجماليـــة، وبما يعني حق الشعب البحريني وقواه ليس فقط في التعـــبير عن مواقفه تجاه تلك القضايا وهو الحد الأدنى على أية حال، وإنما القـــدرة مـــن خلال الممارسة الديمقراطية وخاصة في سياق صناعة القرار، من التأثير الفاعل على تلك التوجهات والقرارات وبما يضمن انسجامها مع الـــتوجه الشعبي نحو تلك الحالات وقضاياها. إن تواصل الافتراقات بين طـــرفيها الرسمي والشعبي في مجال السياسات الخارجية تلك، يثير مخاوف حقيقيـــة بـــأن التحصين الداخلي لم يتم بشكل كاف؛ فطالما هناك سياسات خارجيـــة منفصـــلة عـــن رغـــبات وتوجهات الرأي العام البحريني وقواه وتياراته، فإن تلك التحولات الديمقراطية على أهميتها تبقى مسألة فيها نظر وتحـــتاج إلى مـــزيد مـــن التحصين وذلك بأن يكون للسلطة التشريعية دور فاعل في السياسة الخارجية أو مراقبتها على نحو فعال .

هوامش ومصادر الفصل الرابع:

١٠٦- عن الإصلاحات و الاستفتاء والمواقف الشعبي انظر ؛

"٩٨،٤٥ % صوتوا لصالح ميثاق البحرين الوطني " جريدة (البيان) (الإمارات)، السبت في ٢٠٠١/٢/١٧ ، زيارة في نفس اليوم لموقع الجريدة على الشبكة العالمية (www.Albayan.co.ae.).

١٠٧- عن بعض الإجراءات التي اتخذها القيادة من إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة . . .الخ ؛ انظر ما يلي ؛ |

" البحرين: لا سجناء سياسيين بعد عفو خاص أصدره الأمير " الحياة (لندن) في الاثنين ، ٢٠٠١/٢/١٢ ، ص١،٦ ؛ وكذلك " البحرين تلغي قانون أمن ومحكمة أمن الدولة" الجزيرة (السعودية) ، في الاثنين ٢٠٠١/٢/١٩ ، ص١،٢٩ ؛ "معارضان يعودان اليوم إلى البحرين بعد غياب ٣٠عاماً " الشرق الأوسط ، عدد ٨١٢٨ في الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨ ، ص١،٤ ، (والعائدان هم عبد الرحمن النعيمي وعبد النبي العكري من قادة "الجبهة الشعبية في البحرين") ؛ وكذلك "ابرز شخصية دينية بحرينية معارضة تعود اليوم من قم : الشيخ عيسى قاسم يتحدث . . . عن عودته" الشرق الأوسط ، عدد # ٨١٣٦ في الخميس ٢٠٠١/٣/٨ ، ص١ ؛ وكذلك " المعارض البحريني العائد لن يتعاطى الشأن السياسي " الحياة ، عدد # ١٣٨٧٣ في السبت ١٠ /٢٠٠١/٣م ص١،٦ (والإشارة هنا للشيخ عيسى قاسم) . ؛ وكذلك ؛ " قافود

البحرين العائد من قم : هدفنا الإصلاح لا قلب الحكم " الوطن (الكويت)، عدد # ٩٠٠٣ في الجمعـــة ٢٠٠١/٣/٩ ، ص١،١٥ (والإشارة هي للشيخ عبد النبي على قافود)؛ وكذلك، عن آخر العائدين ، انظر: "المعارض البحريني، الجمري يعود للمنامة بجنسية بريطانية " الشرق الأوسط ، عدد # ٨٢٢٧ ، في الخميس ، ٧-٦-٢٠٠١م ، ص١، ٤ (الإشـــارة هنا هي لـــ- منصور الجمري بعد غياب ٢٠ عاما تقريبا، وقـــد أكد الجمري تأييده للإصلاحات وعدم تنازله عن جنسيته البحرينية، و انه قبل بالجنســـية الـــبريطانية للضـــرورة القاهـــرة) .؛ وعن إلغاء قانون أمن الدولة، انظر ؛ "البحرين: تلغي أمن ومحكمة أمن الدولة" الجزيرة (السعودية) الاثنين ٢٠٠١/٢/١٩ ، ص١،٢٩ .

١٠٨- وعن لجنة تفعيل مبادئ الميثاق الوطني والذي صوت علية ، انظر ؛ "تضم وزيـــرين وسيدتين : البحرين تعين أعضاء لجنة (الميثاق)" الوطن (القطرية)، عدد # ٢٠٣٩ في الثلاثاء ٢٠٠١/٤/٣ ، ص١٥ .

١٠٩- وعـــن الـــلقاءات والحـــوارات وتزايدها بعد التوجهات الجديدة للقيادة البحرينية، وموقف القيادة البحرينية منها والذي يتراوح بين التشجيع والحذر ، انظر ؛ "تحـــدث فيها معارضون وعائدون من المنفى : ندوة في البحرين تنتقد التغيير الوزاري" الوطن (السعودية)، عدد # ٢٠٧ في الثلاثاء ٢٠٠١/٤/٢٤ ، ص٤ ؛ وكذلك "أبدى ارتياحه لندوات الحوار في البلاد ؛ أمير البحرين : نتعهد باستمرار الانفراج والانتخابات التشريعية تجري قبل ٢٠٠٤م " الوطن (السعودية) ، عدد # ٢٠٩ في الخميس ٢٦/ ٢٠٠١/٤م ، ص٣ ، وكذلـــك ، " أكـــد أن لا تهاون مع مساع لـــ "جرنا إلى نفق مظـــلم " . أمير البحرين : قوى أجنبية تحاول ضرب تلاحم شعبنا" الحياة (لندن) ، عـــدد # ١٣٩٢٠ في ٢٠٠١/٤/٢٦م ، ص٢ ؛ وكذلـــك "اتصالات لحوار وطني يرسخ الإصلاحات والاتجاه الديمقراطي ، أمير البحرين يكسر التقاليد ويستقبل الجمري و ٣عائدين " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٥ في الأربعاء ٢٠٠١/٣/٧م .

١١٠- عـــن تزايد تشكل التكوينات المجتمعية السياسية بما في ذلك جمعية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان في البحرين ، انظر ؛

"البحريـــنيون يتجهون لتشكيل تجمعات سياسية والحكومة تذكرهم بعدم قانونية العمل الحزبي " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٧٧ في الأحد ٢٠٠١/٣/٢٥م ، ص٣ ؛ وكذلك، "ولي عهد البحرين يبحث مع فعاليات وطنية، المنامة: إشهار جمعية حقوق الإنســـان " الوطن (السعودية) عدد # ١٥٢ في الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨م ، ص١ ؛ وكذلك "البحرين: إشهار "حقوق الإنسان" ومقاومة التطبيع قريباً " القبس (الكويت)، عدد # ٩٩٥٤ الاثنين ٢٠٠١/٣/٥م .

١١١- وعن الاتحاد النسائي ، انظر ؛

" الـــبحرين : ٥ جمعيـــات نسائية تتفق على وضع مشروع لاتحاد نسائي" الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٩ في الاثنين ٢٠٠١/٤/١٦م ص٢ .

١١٢- وعن نقابات العمال ، انظر ؛

" البحرين : تعتزم السماح بتكوين نقابات للعمال " الراية (القطرية) ، عدد # ٦٩١٨ في ٢٠٠١/٤/١٦م ، ص١ . هـــذا و قد سمحت البحرين بالفعل بتشكيل نقابـــة للعمال، في ذلك انظر: "البحرين ثاني دولة خليجية تسمح بنقابات للعمال" الجزيرة . نت ، في ٢٥-٩-٢٠٠٢ م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

١١٣- عـــن الانـــتخابات البحرينية البلدية والنيابية ونتائجها لصالح الإسلاميين وكذلك بعض الانتقادات والفعاليات تجاه تلك الانتخابات والموقف منها، انظر التالي: "الإصلاحات السياسية في البحرين" برنامج الاتجاه المعاكس – ضيوف الحلقة ؛ د. ســـعيد الشـــهابي وهو معارض من حركة أحرار البحرين، وعبد الله هاشم، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في البحرين، قناة الجزيرة (قطر) ، في ، ٢٤-٩-٢٠٠٢م ، على، الجزيرة . نت ، في ، ٢٨-٩-٢٠٠٢م ؛ " مشروع الميثاق في البحرين "، بـــرنامج الاتجـــاه المعاكس (ضيف الحلقة منصور الجمري، الناطق باسم حركة أحرار البحرين، وكان من المفترض أن يشارك بالبرنامج د. هلال الشايجي إلا انه امتنع في آخر لحظة استجابة لأمر من البحرين بعدم المشاركة)، قناة الجزيرة (قطر)، في ، ١٣-٢-٢٠٠٢م ، عـــلى الجزيرة . نت ، في ، ١٦-٢-٢٠٠٢م ؛ "البحرين ومستقبل الإصـــلاحات الدســـتورية" برنامج أكثر من رأي، (شارك فيه: علي سلمان ، رئيس

جمعيـــة الوفـــاق الوطـــني الإسلامية، وعمر الحسن، رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، و حمزة الحسن، كاتب و صحفي سعودي)، قناة الجزيرة (قطر) ، في ١٥-٢-٢٠٠٢م ، عـلى ، الجزيـرة . نت ، في ، ١٧-٢-٢٠٠٢م ، في الجولة الأولى مـن انـتخابات المجالس البلدية (في ٩-٥-٢٠٠٢م) "البحرينيون يقترعون لانـتخابات المجـالس البلدية" الجزيرة . نت ، في ، ٨-٥-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز)؛ عن الجولة الثانية لانتخابات المجالس البلدية والنتائج النهائية انظـر ؛ "التيارات الإسلامية بالبحرين تحصد مقاعد المجلس البلدي " الجزيرة . نت ، في ، ١٨-٥- ٢٠٠٢م ، ص الوطـن العربي (نقلا عن رويترز)؛ وعن اخفاقات المرأة البحرينية انظر: "فشل البحرينيات في الانتخابات البلدية " البي بي سي أونلاين ، في ، ١٠-٥-٢٠٠٢م ؛ وعن الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في (٢٥-١٠-٢٠٠٢م) انظـر ؛ "البحرينيون ينتخبون أول برلمان منذ ثلاثة عقود" الجزيرة . نـت ، في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطـن العـربي؛ وكذلـك انظر: " نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدما كبيرا للإسلاميين " الجزيرة . نت ، في ، ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطـن العربي؛ و كذلك عن الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية في ، ٣١-١٠-٢٠٠٢م ، انظر: "البحرينيون يدلون بأصواتهم في الجولة الثانية للانتخابات" الجزيرة . نت ، في ، ٣١-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية). وعن بعض الفعاليات والمواقف من تلك الانتخابات انظر : قبل يومين من الانتخابات البرلمانية؛ "٧٥ ألف بحريني يحضرون ندوة للمعارضة " الجزيرة . نت ، في ٢٣-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطـن العـربي (نقـلا عـن الفرنسية)؛ هذا وكانت أربع من الجمعيات البحرينية السياسية ((وهي: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وهي تمثل التيار الشـيعي الـرئيس، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وهي إئتلاف لقوميين ويساريين ومسـتقلين، وجمعيـة التجمع القومي الديمقراطي - قوميين بعثيين، و أخيرا جمعية العمـل الإسلامي – شيعية تحت التأسيس))، قد أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات النيابية تلك. في ذلك انظر: "أربع جمعيات سياسية بحرينية تعلن مقاطعتها الانتخابات" الجزيرة . نت ، في ، ٣-٩-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) . هذا وفي منصف شهر نوفمبر من العام نفسه، قام الملك حمد بتعيين أربعين عضوا لمجلس الشـورى ، والذي، طبقا للميثاق الوطني، يشكل مع المجلس المنتخب، المجلس الوطني

كسلطة تشريعية مشتركة، وتلك الوظيفة التشريعية لمجلس الشورى المعين تمثل إحدى الانتقادات الرئيسة من قبل بعض المعارضة البحرينية ورموزها على طبيعة التحولات الديمقراطية وبعض من عناصر الميثاق الوطني لعام ٢٠٠١م وذلك قياسا ومقارنة بدستور البحرين لعام ١٩٧٣م، في ذلك انظر : " ملك البحرين يعين مجلس شورى يضم يهوديا ومسيحيا " الجزيرة . نت ، في ، ١٦-١١-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (وكالات) .

١١٤- عن التأييد البريطاني والأمريكي للتوجهات الإصلاحية البحرينية، انظر ؛

"واشنطن تهنئ المنامة على نتيجة تصويت " الميثاق الوطني " الرياض (السعودية) في الأحد ٢٠٠١/٢/١٨م . وعن بريطانيا ورد تأييدها في ؛ " البحرين تقترع للميثاق ومعارضون يشاركون " الحياة (لندن) . في الخميس ٢٠٠١/٢/١٥م ، ص١،٢،٦ .

وعندما بدأت الانتخابات البرلمانية البحرينية في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ((فقد رحبت الولايات المتحدة الأميركية بهذه الانتخابات وشجعت المملكة على التقدم في طريق ما أسمته بالإصلاحات السياسية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية "نرحب بالتزام البحرين حيال الإصلاح السياسي، ونشجع بقوة حكومة البحرين على الاستمرار في هذا الطريق"، مشيرا إلى أن النساء تمكن من التصويت وكن مرشحات . أضاف "إننا ننتظر نتائج هذه الانتخابات التشريعية الأولى منذ السبعينات في البحرين ونستمر في الاعتقاد بأن انتخابات حرة ونزيهة هي خطوة مهمة نحو إقامة دولة يسودها مزيد من التعددية")) . عن تصريحات وزارة الخارجية الأميركية تلك ، انظر ما يلي: "نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدماً كبيراً للإسلاميين" مصدر سابق .

١١٥- في أطروحتنا عن إشكالية " المجتمع المدني " على ضوء تريّف المدن العربية انظر دراستنا التالية؛ متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية " المجتمع المدني" في ضوء تريّف " المدن" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، مارس ، ٢٠٠٢م) .

١١٦- وعن أطروحة ايليا حريق عن التكوينات التقليدية وعدم معارضتها بالضرورة للديمقراطية ، انظر مقالته القيمّة التالية ؛ ايليا حريق ، "التراث العربي

والديمقراطية : الذهنيان والمسالك" المستقبل العربي ، عدد # ٢٥١ (١/٢٠٠٠م) ص ٤-٢٩ ، وخاصة ص٢٨-٢٩ .

١١٧- عن الانتقادات من قبل بعض المعارضة ومواقفها من الانتخابات وخاصة النيابية في أكتوبر ٢٠٠٢ م، انظر ما ورد في : هامش # ١١٣ .

١١٨- عن القيود على مواقع الإنترنت للمعارضة انظر :

" البحرين تغلق مواقع للمعارضة على الإنترنت " البي بي سي اونلاين ، في ٢٧-٣-٢٠٠٢م . و كذلـك يلاحـظ استمرار بعض الاعتراضات على الممارسات الأمـنية المتصـلة بالسجون في ذلك انظر: "إضراب ١٥ سجينا بحرينيا عن الطعام " الجزيرة . نت، في ٢٥-٤-٢٠٠٣م ، ص الوطن العربي .

١١٩- عـن المظاهـرات البحريـنية المؤيدة للفلسطينيين وضد أمريكا والكيان الصهيوني، انظر : "متظاهرون بحرينيون يهاجمون السفارة الأمريكية .. " الجزيرة- نت، في ، ٥-٤-٢٠٠٢م . ؛ و كذلـك: "السـفارة الأمريكية في البحرين تغلق أبوابها اليـوم" " الجزيـرة- نـت ، في ، ٦-٤-٢٠٠٢م. ؛ و كذلك : "مظاهرات دعم الفلسطينيين تسقط قتيلين بالأردن و البحرين " الجزيرة- نت ، في ، ٧-٤-٢٠٠٢م. هذا و قد استمرت الاحتجاجات الشعبية في البحرين من وقت إلى آخر طوال شهر أبـريل ٢٠٠٢م . كمـا اندلعت مظاهرات شبه يوميه ضد العدوان والغزو الأمريكي والبريطاني للعراق منذ ما قبل العدوان نفسه في ٢٠-مارس-٢٠٠٣م وأثناء العدوان ومـا تـبعه من احتلال للعراق بعد ٩-٤-٢٠٠٣م فصاعدا. وعن المظاهرة السلمية الأخـيرة ضـد الـبطالة، انظـر: "مئات من المتظاهرين البحرينيين ضد البطالة" قناة (الجزيرة)، نشرة أخبار الساعة الثانية مساء (جر نتش) ، ٤-٥-٢٠٠٣م .

١٢٠- عن تمسك القوى والجمعيات الأساسية المعارضة بدعم الإصلاحات، رغـم تحفظاتهـا العامـة، انظـر ما يلي: "ست جمعيات بحرينية تعلن ميثاقا لدعم الإصـلاحات " الجزيرة . نت (نقلا عن الفرنسية)، في ، ٢-٣-٢٠٠٣م ، ص الوطن العربي . وتلك الجمعيات هي : جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي (تم التوقيع في مقـرها)، وجمعيـة العمـل الوطني الديمقراطي، والوفاق الوطني الإسلامية (كبرى

الجمعيـــات السياســـية في الـــبحرين) والتجمع القومي الديمقراطي، والوسط العربي الإسلامي الديمقراطي.

/

مصادر الدراسة

أولا : المصادر العربية

١ –الكتب

احمــد ، يوسف احمد ، الصراعات العربية العربية ١٤٤٥ – ١٩٨١ : دراسة استطلاعية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩م) .

إدريــس ، محمــد السعيد ، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢٠٠٠م) .

جــلال أمين، "العولمة والدولة " ، في ، السيد يأسين وآخرون ، العرب والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ١٩٩٨).

حسين ، عدنان السيد (منسق) و آخرون ، النزاعات الأهلية العربية: العوامــل الداخلية والخارجية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١، ١٩٩٧م).

ســعيد الشــهابي ، الــبحرين (١٩٢٠- ١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ط١، ١٩٩٦م) .

العــرب ومواجهــة إسرائيل : احتمالات المستقبل (الجزء الأول) : الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ٢٠٠٠م).

الفــالح، مــتروك " التعقيبات . . . (١) " في ، السيد يأسين وآخرون ، العــرب والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ١٩٩٨)، ص١٧١-١٧٦ .

/

الفــالح ، مــتروك " تعقيب . . . (١) " على ورقة عدنان السيد حسين "الإمكانـــات السياســية العربية " في ، العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المســتقبل (الجزء الأول) : الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ٢٠٠٠م) ص٨٨٥-٨٩٦ .

الفــالح، مــتروك، المجــتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراســة مقارنــة لإشــكالية " المجــتمع المدني " في ضوء تريّف " المدن (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، مارس ، ٢٠٠٢م) .

يأسين ، السيد وآخرون ، العرب و العولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ١٩٩٨).

يوميات ووثائق الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦) .

....

٢- البيانات والعرائض

بيان الوطنيين الديمقراطيين البحرينيين المعنون " من اجل حياة ديمقراطية في البحرين "، ، في ٣٠/ مارس /١٩٩٥ .

بيان الوطنيين الديمقراطيين، المعنون ، " نحو حوار وطني عام " ١٤/ ١٠/١٩٩٥ .

بيان الوطنيين الديمقراطيين عن " اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان الأستاذ والكاتب احمد الشملان " في ٥/٣/١٩٩٦ .

العريضة النسائية عام ١٩٩٥ .

العريضة المطالبة بعودة المجلس الوطني ، ١٥/١١/١٩٩٢ .

العريضة الشعبية . والتي قيل أن أكثر من عشرين ألف من البحرينيين وقعوها عام ١٩٩٤م .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين" مذكرة الى اتحاد المحامين العـــرب حول ابعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين" الامل، عدد # ٦ ، السنة السادسة (١٩٩٢) ، ص ٦ .

....

٣- التقارير والمراسلات والمناقشات

" رسالة(بالفاكس) من اللورد ايفبوري Avebury إلى الشملان " الرقم # .p9513014 ، في ١٣/١/ ١٩٩٥، /

" رســـالة الــــلورد Avebury إلى دوغــلاس هوغ Douglas Hogg " برقم p9513011 وتاريخ ١٣/١/١٩٩٥.

" مناقشـــات مجـــلس اللوردات البريطاني في ٥/٦/ ١٩٩٥ " السجل الرســـمي لمناقشات المجلس (Hansard) في الساعة ٧،٢٧ مساءاً . ترجمه حركة أحرار البحرين ، لندن (فاكس ٤٤١٧١٢٧٨٩٠٨٩+) .

مـــنظمة مراقبة حقوق " البحرين: التطورات في مجال حقوق الإنسان"، فـــي ، التقرير السنوي الإنسان لعام ٢٠٠٠م . موقع المنظمة على الانترنت (اللغة العربية).

مـــنظمة العفو الدولية ، " البحرين" في ، تقرير العام ١٩٩٩م . موقع المنظمة على الانترنت (اللغة العربية).

....

٤- الدوريات والمجلات والصحف

" أبـــدى ارتياحـــه لـــندوات الحوار في البلاد ؛ أمير البحرين : نتعهد باســتمرار الانفــراج والانـــتخابات التشريعية تجري قبل ٢٠٠٤م " الوطن (السعودية) ، عدد # ٢٠٩ في الخميس ٢٠٠١/٤/٢٦م ، ص٣ .

" ابـــرز شخصـــية ديـــنية بحرينية معارضة تعود اليوم من قم : الشيخ عيسى قاسم يتحدث . . . عن عودته " الشرق الأوسط ، عدد # ٨١٣٦ في الخميس ٢٠٠١/٣/٨ ، ص١.

أبـــو عمود ، محمد سعد "العلاقات العربية – الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين " السياسة الدولية # ١٣٩ (١/٢٠٠٠) ص٨-٢٩ .

" اتصـــالات لحـــوار وطني يرسخ الإصلاحات والاتجاه الديمقراطي ، أميـــر الـــبحرين يكســـر الـــتقاليد ويســـتقبل الجمري و ٣عائدين " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٥ في الأربعاء ٧/٣/٢٠٠١م .

احمـــد ، يوسف احمد " النزاعات العربية – العربية " المستقبل العربي # ١٦٢ (٥/١٩٩٦) ص١٠٢-١٠٩ .

" الأحداث أثبتت صحة نظرتنا إلى مخاطر الإرهاب ، . . . " الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦ ، ص٤ .

" أزمـــة الخـــليج . . . التطورات والاحتمالات " السياسيات الدولية # ١٠٣ (١/١٩٩١) ص٣٢ - ١٨٦ .

" أســـماء وتواريـــخ الإبعاد لعام ١٩٩٣ ..." في ؛ الأمل # ١٩ (٦/ ١٩٩٣) ص٧-٨ .

" اعـــتقال النساء يثير رد فعل واسع . . . تضامن مع المعتقلين " الأمل # ٤٥ (٣/١٩٩٦) ص٣ .

" أكـــد أن لا تهـــاون مـــع مســـاع لـــ " جرنا إلى نفق مظلم " . أمير الـــبحرين : قوى أجنبية تحاول ضرب تلاحم شعبنا " الحياة (لندن) ، عدد # ١٣٩٢٠ في ٢٠٠١/٤/٢٦م ، ص٢.

" اكـــثر مـــن ١١٠ مـــبعد لعام ١٩٩٢م و عدم السماح بالعودة ..." الأمل # ١٨ (١٩٩٣/٥/١٥) ص٤ .

" أمير البحرين عزز مجلس الشورى بزيادة أعضاءه . . . " النهار في ١٩٩٦/٩/١٣م ، ص١٤.

" أميـــر الـــبحرين يشير إلى تطوير صلاحيات مجلس الشورى " الحياة في ١٩٩٥/١٠/٢ ، ص١ .

" الـــبحرين : إشـــهار " حقوق الإنسان " ومقاومة التطبيع قريباً " القبس (الكويت) ، عدد # ٩٩٥٤ الاثنين ٢٠٠١/٣/٥م .

" الـــبحرين تســـحب سفيرها من طهران وتخفض التمثيل الدبلوماسي : إحباط مخطط مدعوم من إيران لقلب نظام الحكم في البحرين بالقوة " عكاظ (الســـعودية) #١٠٨٨٨ في ١٤١٧/١/١٨هـــ الموافق ١٩٩٦/٦/٤ ، ص ١٣ .

" البحرين تسمح بنشر طائرات أمريكية بأرضها " السياسة (الكويت) ١٩٩٦/٩/١ ص١ .

" البحرين : ٥ جمعيات نسائية تتفق على وضع مشروع لاتحاد نسائي " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٩ في الاثنين ٢٠٠١/٤/١٦م ص٢ .

" البحرين : تعتزم السماح بتكوين نقابات للعمال " الراية (القطرية) ، عدد # ٦٩١٨ في ٢٠٠١/٤/١٦م ، ص١

" البحرين تقترع للميثاق ومعارضون يشاركون " الحياة (لندن) . في الخميس ٢٠٠١/٢/١٥م ، ص١،٢،٦ .

" البحرين : تلغي أمن ومحكمة أمن الدولة " الجزيرة (السعودية) الاثنين ٢٠٠١/٢/١٩ ، ص١،٢٩ .

" البحرين : فشل الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق " الوطن (القطرية) في ١٩٩٥/٩/١٢ ، ص١ .

" البحرين : النص الكامل لرسالة ٥ شخصيات طلبت السماح لها بمبادرة للتهدئة " الحياة عدد # ١١٩٥٠ في الجمعة ١٩٩٥/١١/١٠ ص٧ .

" الـــبحرين : لا سجناء سياسيين بعد عفو خاص أصدره الأمير " الحياة (لندن) في الاثنين ، ٢٠٠١/٢/١٢ ، ص١،٦ .

" البحريـــنيون يتجهون لتشكيل تجمعات سياسية والحكومة تذكرهم بعدم قانونيـــة العمل الحزبي " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٧٧ في الأحد ٣٥/ ٢٠٠١/٣م ، ص٣ .

"الـــبرلمان اليمـــنى يصادق السبت على معاهدة جدة وملاحقها الأربعة لـــلحدود بين السعودية واليمن..... نص المعاهدة "الشرق الأوسط #٧٨٧٧ في الخميس (٢٢ /٦/٢٠٠٠م ص٤.

" بيانـــات دوليـــة متـــنوعة عـــن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وخاصة لأعوام ١٩٩٦ " الأمل# ٤٥ (١٩٩٦/٣) ، ص ٣.

" بـــريطانيا تجـــدد مساندتها البحرين ضد أي تهديد " الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ٦/١٤ ، ١٩٩٦ ، ص ٤.

" تطوير مجلس الشورى البحريني في نهاية العام " الشرق الأوسط في ١٩٩٥/١١/٢ ، ص١).

" تحـدث فيها معارضون وعائدون من المنفى : ندوة في البحرين تنتقد الـتغيير الوزاري " الوطن (السعودية) ، عدد # ٢٠٧ في الثلاثاء ٢٤/٤/ ٢٠٠١ ، ص٤ .

" تضـم وزيـرين وسـيدتين : البحرين تعيين أعضاء لجنة (الميثاق)" الوطن (القطرية) ، عدد # ٢٠٣٩ في الثلاثاء ٢٠٠١/٤/٣ ، ص١٥ .

" تنافس أمريكي فرنسي على منطقة الخليج " لوفيغارو (الفرنسية) في ١٤١٧/٢/٢٨هـ ، ص٢٨ كما ورد في الملف الصحفي (تهامة) # ٥٢٦ في ١٩٩٦/٧/٢٤ ص٤٦ .

" الجديـد فـي تقريـر الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩١ حول وضعية حقوق الإنسان في البحرين " الأمل # ٧ السنة الثانية (١٩٩٢) ص٨-٩ .

حـريق ، ايـليا ، " التراث العربي والديمقراطية : الذهنيان والمسالك " المستقبل العربي ، عدد # ٢٥١ (٢٠٠٠/١م) ص٤-٢٩ .

الحمـد ، تركي " أزمة الخليج : الجذور والآثار " المستقبل العربي # ١٥٢ (١٩٩١/١٠) ص٧٣-٨٢ .

" حقوق الإنسان خلال سبتمبر فبراير (شباط) [١٩٩٦] . . . " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص٢-٣ .

" حــــول إبعـــاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين " الأمل # ٦ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٦ .

" (حــول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩(١٩٩٣/٦) ص١١-١٢ .

" حول زيارة ولي العهد إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦)ص ٧ .

" الخــليج بعــد الحرب (ملف العدد) " السياسة الدولية # ١٠٥ (٧/ ١٩٩١) ص٨٢-١٥٤ .

رأفــت ، إجــلال " العلاقات المصرية – السودانية : رؤية مصرية " السياسة الدولية # ١٤٠ (٢٠٠٠/٤) ص٥٣-٥٩ .

" زيــادة أعضـــاء " الشــورى " البحريني إلى ٤٠ عضواً " عكاظ # ١٠٩٨٨ في ١٤١٧/٤/٢٩هـ ص٨.

ســالم ، عــلاء " إضــرابات الشيعة في البحرين : أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية " السياسة الدولية ، عدد # ١٢٦ (١٩٩٦/١٠) ص١٤٨-١٥١ .

" السـفارة الأمريكية نشطة " الأمل # ٢ (أكتوبر / نوفمبر، ١٩٩١م) ص٧ .

" سـلطات هـند رسـون تعتقل المواطنين العائدين " الأمل # ١٧(٤/ ١٩٩٣) ص٢ ؛ الأمل # ١٨(٥/١٩٩٣) ص١-٣ .

" شافتل ، توم ويليام وانتهاك حقوق الإنسان " الأمل # ١٧ (٤/١٩٩٣ ص١٠- ١٢ .

الطهيفي ، بريعمة بن عبد ربه " بعد ٦٦ عاماً : معاهدة نهائية للحدود بيـن اليمن والسعودية " السياسة الدولية # ١٤١ (٧/٢٠٠٠م) ص ١٤٩- ١٥١ .

عـبد الصـادق ، علي " العنف السياسي في البحرين " شؤون الأوسط عدد # ٧٨-٧٩ (١٢/١٩٩٨-١/١٩٩٩) ص٤١-٥٨ .

عـبداللاوي ، عـبد الله " نهايـة التاريخ / بداية التاريخ : الأيدلوجيا العـربية بعـد أزمة الخليج نظرة إلى المستقبل " ، المستقبل العربي # ١٦٣ (٩/١٩٩٢) ص٨٣-٨٦.

عبد الله ، عبد الخالق (أدار الحوار) وآخرون " العلاقات الخليجية – الأمريكية : حلقة نقا شيه " المستقبل العربي# ٢٤٧ (١٩٩٩/٩) ص٩٦ – ١٣٨ .

عمر ، جار الله و آخرون " مناقشة كتاب " النزاعات الأهلية العربية : العوامـــل الداخلية والخارجية " المستقبل العربي # ٢٣١ (١٩٩٨/٥م) ص ١٢٨- ٤٢.

" عـــند التصويت ، خالفوا إرادة آلامه " الأمل # ٤ (يناير / ١٩٩٢) ص٢٠ .

" قـــافود البحرين العائد من قم : هدفنا الإصلاح لا قلب الحكم " الوطن (الكويت) ، عدد #٩٠٠٣ في الجمعة ٢٠٠١/٣/٩ ، ص١،١٥ .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين" مذكرة الى اتحاد المحامين العـــرب حول ابعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينين " الامل ، عدد # ٦ ، السنة السادسة (١٩٩٢) ، ص ٦ .

" لمـــاذا هند رسون مديراً عاماً للأمن !؟ " الأمل # ٢١ (١٩٩٣/٨) ص٢ .

المديـــرس ، فـــلاح عبد الله " الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي " السياسة الدولية ، عدد # ١٣٠ (١٩٩٧/١٠) ، ص٨-٢٣.

" المعـــارض البحريـــني ، الجمـــري يعود للمنامة بجنسية بريطانية " الشـــرق الأوسط ، عدد # ٨٢٢٧ ، في الخميس ، ٧-٦-٢٠٠١م ، ص١، ٤ .

" المعـــارض البحريني العائد لن يتعاطى الشأن السياسي " الحياة ، عدد # ١٣٨٧٣ في السبت ٢٠٠١/٣/١٠م ص١،٦ .

" معارضـــان يعـــودان اليوم إلى البحرين بعد غياب ٣٠عاماً " الشرق الأوسط ، عدد ٨١٢٨ في الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨ ، ص١،٤ .

" المـــنامة تـــبث اعترافات الموقفين . . . دبلوماسي أيراني في دمشق مـــتورط بالمؤامرة " الحياة # ١٢١٥٥ في ١٤١٧/١/٢٠هـ الموافق ٦/٦/ ١٩٩٦ ، ص١

" نائـــبة بريطانية : مجلس الشورى في عمان صيغة مناسبة للمشاركة السياسية " الحياة في ١٩٩٥/١١/٢٤ ، ص ٥ .

" نـــص رســـالة النائب كين كوتس إلى أمير البحرين " الأمل # ٢٣ (أكتوبر – نوفمبر) ١٩٩٣ ، ص٣ .

" هــل تدخــل واشنطن على الخط " الأمل # ١٤ (١٩٩٢/١٢ - ١/ ١٩٩٣) ص٢ .

هيكل ، محمد حسنين: جذور العصيان بين مشكلتي الأمن والإرهاب " الوطن (القطرية) عدد # ١٠ (١٩٩٥/٥/١٢) ص١٤ .

" واشـــنطن تهـــنئ المـــنامة عـــلى نتيجة تصويت " الميثاق الوطني " الرياض (السعودية) في الأحد ٢٠٠١/٢/١٨م .

" وزيـــر الداخـــلية البحريني لـــ الحياة : جاهزون للتصدي لما يهدد أمننا " الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٩٩٦/٦/١٤ ، ص٤.

"وزيـــر الدفاع البحريني : إيران تنفق الملايين على شراء السلاح ... ولا نســتطيع منع أو تحديد التواجد الأمريكي " الوفد في ١٩٩٥/١٢/١٧ ، ص٥ .

" وفــد لجـــان حقــوق الإنسان في الخليج العربي في زيارة للبرلمان الأوروبي " الأمل # السنة الثانية ١٩٩٢ ص١٧-١٨ .

"وفــد المعارضـــة الوطـــنية والإسلامية البحرينية في جولة أوروبية " الأمل # ١٤ (ديسمبر / ١٩٩٣) ص ٨ –١٠ .

" ولـــي عهـــد الـــبحرين : أمـــريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة واســتقرارها " الحيـــاة # ١٢٠٧٣ ، في الجمعة ، ١٩٩٦/٣/١٥ ص ٤ .

" ولي عهد البحرين يبحث مع فعاليات وطنية ، المنامة : إشهار جمعية حقـــوق الإنســـان " الوطن (السعودية) عدد # ١٥٢ في الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨م ، ص١ .

....

٥- فضائيات واذاعات وانترنت

" اختـــتام قمـــة شرم الشيخ و خلافات بشأن التطبيع : بوش يتعهد لـــلعرب بـــتحقيق الســـلام و محاربة الإرهاب " الجزيرة . نت ، في ، الأربعاء ، ٢٠٠٣/٦/٤م ، ص الوطن العربي .

" أربـــع جمعيـــات سياســـية بحرينية تعلن مقاطعتها الانتخابات " الجزيـــرة . نـــت ، فـــي ، ٣-٩-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" الإصلاحات السياسية في البحرين " برنامج الاتجاه المعاكس – ضـــيوف الحـــلقة ؛ د. سعيد الشهابي و هو معارض من حركة أحرار الـــبحرين ، و عـــبد الله هاشـــم ، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في الـــبحرين ، قـــناة الجزيرة (قطر) ، في ، ٢٤-٩-٢٠٠٢م ، على ، الجزيرة . نت ، في ، ٢٨-٩-٢٠٠٢م .

" إضراب ١٥ سجينا بحرينيا عن الطعام " الجزيرة . نت ، في ٢٥-٤-٢٠٠٣م ، ص الوطن العربي .

" .. اعـــتقال ثلاثـــة مواطنين اتهموا بالانفجارات بداية الشهر....... وفـــي تقريـــرها بعـــد النشـــرة ، مقابلة مع محمد المطوع (وزير الأعلام البحريـــني) الإذاعـــة البريطانية – القسم العربي ، نشرة أخبار الساعة ٨ مساءاً جر ينتش ١٠/١/١٩٩٦ .

" ... بيـــان الاتحـــاد الأوروبـــي من المسألة الديمقراطية في البحرين ومطالبـــته أعضـــاءه بعـــدم تقديم المساعدات الأمنية والسلاح إلى الحكومة البحريـــنية قـــبل إعـــادة الديمقراطية الانتخابية.... " قناة الجزيرة (قطر) نشرة أخبار الساعة ٤,٣٠ مساءاً جر ينتش ٢٠/٩/١٩٩٧.

"البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني"بي بي سي أونلاين على الشبكةالعالمية، على صفحة الأخبار ، في ٢٠٠٠/١٢/١٦م

" البحرين تغلق مواقع للمعارضة على الإنترنت " البي بي سي اونلاين، في ٢٧-٣-٢٠٠٢م .

"البحرين ثاني دولة خليجية تسمح بنقابات للعمال " الجزيرة . نت ، في ٢٥-٩-٢٠٠٢ م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" البحرين و مستقبل الإصلاحات الدستورية " برنامج اكثر من رأي ، قناة الجزيرة (قطر) ، في ١٥-٢-٢٠٠٢م ، على ، الجزيرة. نت ، في ، ١٧-٢-٢٠٠٢م

" البحرينيون يدلون بأصواتهم في الجولة الثانية للانتخابات " الجزيرة . نت ، في ، ٣١-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" البحرينيون ينتخبون أول برلمان منذ ثلاثة عقود " الجزيرة . نت ، في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي .

" البحرينيون يقترعون لانتخابات المجالس البلدية " الجزيرة . نت، في ، ٨-٥-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز).

" التيارات الإسلامية بالحرين تحصد مقاعد المجلس البلدي " الجزيرة . نت ، في ، ١٨-٥- ٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز).

" ٩٨،٤٥ % صوتوا لصالح ميثاق البحرين الوطني " جريد (البيان) (الإمارات) ، السبت في ٢٠٠١/٢/١٧ ، زيارة في نفس اليوم لموقع الجريدة على الشبكة العالمية (www.Albayan.co.ae.)

" ٧٥ ألف بحريني يحضرون ندوة للمعارضة " الجزيرة . نت ، في ٢٣-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" ... الحركة الإسلامية البحرينية المعارضة طالبت التجار في البحرين بالتوقف عن العمل (الإضراب) نهاية رمضان احتجاجاً على ما وقع خلال العام ، وإحياء لذكرى من سقطوا قتلى على أيدي السلطات البحرينية " الإذاعة البريطانية – القسم العربي ، نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءاً جر ينتش ، ١٩٩٦/٢/١٢ .

" ذكرت الإذاعة إن وزارة الداخلية البحرينية أعلنت عن وقوع أعمال شغب وحرائق في عدد من القرى الشيعية.... " الإذاعة البريطانية –

القســم العــربي ، أخبار الساعة الخامسة مساءاً (جر ينتش) من يوم ٣/٢/ ١٩٩٦ .

" ... ذكــرت الإذاعــة إن السلطات البحرينية أعلنت اليوم عن اعتقال المحــامي الأســتاذ احمد الشملان ...." الاذاعة البريطانية (BBC) – القسم العربي ، نشرة أخبار الساعة # ٤ مساءاً جر ينتش ١٩٩٦/٢/٨ .

" ذكــرت إن الســلطات البحرينية أبعدت دبلوماسياً إيرانيا (سكرتير ثــالث بالسفارة) بدعوى ممارسة لأنشطة تتعارض مع مهمته " الإذاعة الــبريطانية – القسم العربي – نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءاً جر ينتش ١/ ١٩٩٦/٢ .

" ... ذكــرت إن السلطات البحرينية أعلنت أنها سوف تقدم المعارضة الــثمانية ومــنهم الشــيخ عبدالاميرالجمري للمحاكمة بتهمه التحريض على الاضــطرابات والشــغب التي حدثت الأسبوع الماضي (١٩٩٦/١) " الإذاعة البريطانية – القسم العربي ، أخبار الساعة ٤ مساءاً

جر ينتش من يوم ١٩٩٦/١/٢٣ .

" فشــل البحرينيات في الانتخابات البلدية " البي بي سي أونلاين ، في ، ١-٥-٢٠٠٢م .

" القمـــة العربية الأمريكية في شرم الشيخ " البي بي سي اونلاين ، ٤/ ٦/٢٠٠٣م .

" القــوات البحريــنية الحكومية اصطدمت مع مجموعة من البحرينيين تقــدر بحوالـــي ١٠٠٠ شخص في مسيرة دينية في منطقة الدرواس شمال شرق البحرين " قناة الجزيرة (قطر) إنصات ، نشرة أخبار الساعة ٤،٥ مساءاً (جر ينتش في السبت ١٩٩٧/٩/٢٠ .

" مــتظاهرون بحريــنيون يهاجمون السفارة الأمريكية .. " الجزيرة-نت ، في ، ٥-٤-٢٠٠٢م .

"مشـــروع الميــثاق في البحرين" ، برنامج الاتجاه المعاكس (ضيف الحــلقة منصـــور الجمري ، الناطق باسم حركة أحرار البحرين، وكان من المفــترض أن يشـــارك بالبرنامج د. هلال الشايجي إلا انه امتنع في أخر لحظة استجابة لأمر من البحرين بعدم المشاركة) ، قناة الجزيرة (قطر)، في ، ١٣-٢-٢٠٠٢م ، على الجزيرة .نت ، في ، ١٦-٢-٢٠٠٢م .

" المعارضـــة البحريــنية المــتواجدة في بريطانيا (حركة الحرية) تقــول إن الســلطات البحرينية اعتقلت مالا يقل عن #٢٠٠٠ شخص من الذيــن شــاركوا فـــي المظاهــرات الــتي جرت الأسبوع الماضي......" الإذاعـــة الــبريطانية – القســم العربي – إنصات ؛ نشرة أخبار الساعة ٦ مساءاً (جر ينتش) ١٩٩٦/١/٢٤.

" مـــلك البحرين يعين مجلس شورى يضم يهوديا و مسيحيا " الجزيرة . نت ، في ، ١٦-١١-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (وكالات) .

" نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدما كبيرا للإسلاميين " الجزيرة . نت ، في ، ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي .

هاردي ، روجر (تقرير) " عن الاستقرار السياسي في منطقة الجزيرة والخـــليج العربي..." هيئة الإذاعة البريطانية – القسم العربي ، نشرة أخبار وتقارير الساعة # ٤ صباحاً (جر ينتش) ٢٢/٢/١٩٩٦ .

....

ثانيا : المصادر الاجنبية

Books

Taylor , Alan R., The Arab Balance of - Power (Syracuse, N.Y: Syracuse UN, V. Pleas. 1982).

....

Newspapers & Periodicals

" Bahrain Anger and Islamists In U K " The Guardian, Jan.27.1995 .

" Bahrain arrests 29 In Move to Foil Iran. Backed Coup, " The Times, June, 4,1996.

" Bahrain execution Sparks rioting " Financial Times, March, 27,1996.

" Bahrain implicate Iran In TV Coup Confession " The Guardian, June, 6, 1996; " Saudi Feed U.S Mood For Iran reprisal " The Guardian, Dec. 12. 1996.

" Bahrain: Prince's: Police Strike Terror Into Opposition " The Independent, Feb. 19.1996;"

Bahry, Louay " The Opposition in Bahrain: A Bellwether for The Gulf " Middle East Policy, V.5: n.2 (May, 1997) Pp.42-57.

" Crackdown On Shiites hurts Bahrain trade, " The Guardian, June, 20, 1996.

" Political execution Stokes unrest In Bahrain " The Times, March, 27, 1996.

....

Reports , Statements & Internet Sites

Amnesty International Report 2000– County Reports: (Bahrain). At ; www.amnesty.org

Amnesty International," Bahrain: A Human Rights Crisis "   (Al Index: MDE 11/16/95), Sept. 1995.

Amnesty International " Bahrain: Amnesty International Appeals For Immediate Release of Prisoners of Conscience Following Mass Arrests. (Al Index: MDE 11/01/96) 29/01/1996.

Amnesty International" Bahrain - Amnesty International Condemns First Execution In Nearly 20 Years (Al Index: MDE 11/08/96) 26 March, 1996.

Amnesty International" Bahrain: Women and Children Are Subject to Arbitrary Arrest and Increasing Abuse (Al Index: MDE 11/21/96) 16/07/1996.

Amnesty International," Bahrain: Women and Children Subject to Increasing Abuse " (Al Index: MDE 11/8/96), July 1996.

"Bahrain ; Amnesty International Concerns about Human rights Situation " (Al Index: MDE 11/007/2000) 21/11/2000.

"Bahrain: Human Rights Developments " In, Human Rights Watch's World Report 1998.At ; www.hrw.org.

" Bahrain: The Role Of the international Community " in; Human Rights Watch World Report, 1999. at www. HRW site.

Human Rights Watch World Report 1998: Bahrain . At www.hrw.org.

Human Rights Watch World Report 2000 on Bahrain, At www.hrw.org.

Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and Political Crisis In Bahrain (N.Y, Washington, London, Brussels: Human Rights watch / Middle East, 1997) esp. Pp. 14 - 18. www.hrw.org.

"State Visit of Emir of Bahrain, June, 1998 " HRW, Press, release, June 1998, WWW.HRW. Site Press 98/ Sep. p. 1.

"United Kingdom: Amnesty International Welcomes Investigation Into Henderson: Role In Torture In Bahrain "7/Jan. 2000, Al Index: Euro 45/03/2000, at.www.amnesty.org. , Visited Oct.18.2000.